www.kassioun.org

1110

الاثنين 20 شباط 2023

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «1500» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «3120598 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

ما بعد زلزال 6 شباط..
أية دولة يريدها السوريون؟

[12]

الافتتاحية

قصف ومجزرة بعد الزلزال!

ما تزال جثامين مئات من السوريين تحت الأنقاض، وعشرات وربما مئات ألوف السوريين ما يزالون يبحثون عن الملجأ والطعام والدواء بعد أن تهدمت منازلهم فوق رؤوسهم. ما يزال الجرح نازفاً والصدمة حاضرة، ولم يصح السوريون بعد من هول الكارثة المدمرة، ولكنّ ذلك كلّه لم يمنع، بل وحفّز- وكأنما الأمر بجملته خطةٌ واحدة متكاملة- الولايات المتحدة الأمريكية لمزيد من الإيغال بالدم السوري عبر أداتيها الأكثر أهمية ووحشية في المنطقة؛ الكيان الصهيوني، وداعش.

العدوان «الإسرائيلي» الجديد، خلّف عدداً من الشهداء كلهم تقريباً من المدنيين السوريين، وهو تصعيد غير مسبوق، لأنه وللمرة الأولى يستهدف بهذا الاتساع قلب العاصمة السورية دمشق، بالإضافة إلى استهدافه موقعاً في محافظة السويداء.

بالتوازي، فقد أرخى الأمريكي لجام وحشه الداعشي يوم الجمعة 17 شباط ليقوم بمجزرة مروعة طالت ما يصل إلى 70 شهيداً من السوريين في ريف حمص، كانوا يلقّطون رزقهم عبر جمع الكمأة.

إذا افترضنا أنّ الزلزال نتج عن انزياحاتٍ تكتونية طبيعية، فإنّ المؤكد أنّ جملة الأنشطة التي تقودها واشنطن ابتداءً من لحظة الزلزال، ليست قطعاً من أفعال الطبيعة، وهي تستهدف استغلال المأساة لإحداث انزياحات جيوسياسية كبرى، لا تمنع الوصول إلى حل في سورية فحسب، بل وتستهدف نسف ما تم إنجازه طوال سنوات عبر مناطق خفض التصعيد.

إضافةً للعدوان الصهيوني اليوم، ولهجوم داعش، فإنّ الألاعيب الأمريكية بما يخص «تخفيف العقوبات» وبما يخص «المعابر»، ومعها ألعاب أقسام من المعارضة السورية، التي تحولت فجأة إلى حمائم سلام، كلّ ذلك يصب في مكان واحدٍ هو الخطة الأمريكية- الصهيونية المعروفة، والمسماة «تغيير سلوك النظام»، أو «خطوة مقابل خطوة»، بل ويشير التناغم العالي في التحركات بين المتشددين وبين الغرب، بما في ذلك عدم النظر بشكل متساوٍ وعادلٍ لكل المناطق المتضررة في سورية، يشير إلى أنّ هنالك مسعىً جاداً لعقد صفقة من تحت الطاولة، للهروب من الاستحقاقات الواقعية، وفي مقدمتها الحل السياسي وفقاً للقرار 2254.

إنّ البند الأساسي على جدول الأعمال ما قبل الزلزال كان التسوية السورية- التركية، والتي يمكنها أن تكون أداة أساسية في كسر الابتزاز الأمريكي والغربي، عبر كسر الحصار، وكسر العقوبات بالتعاون مع صيغة أستانا ومعها الصين والهند ومختلف القوى الصاعدة.

بعد الزلزال، يحاول العدو الأمريكي- «الإسرائيلي» استغلال الظرف لرفع هذه المسألة عن جدول العمل، مرة وإلى الأبد، ولتحل محلها سيناريوهات التقسيم وشرعنته، وبشكل خاص عبر استعادة الإحداثيات العسكرية لما قبل مناطق خفض التصعيد.

إنّ مصير كل هذه المحاولات هو الفشل، وإنّ القاعدة الذهبية القائلة بأنّ «إغضاب المستعمر أسهل من إرضائه»، ما تزال صحيحة تماماً، بل وهي أكثر صحة الآن من أي وقت مضى.

إيقاف حالة الإذلال الوطني التي يعيشها السوريون في وجه الغرب والصهاينة والإرهابيين، وإيقاف حالة تقسيم الأمر الواقع، يتم عبر ممر واحدٍ لا بديل عنه: الحل السياسي الشامل على أساس القرار 2254 بالاستناد إلى أستانا وإلى الدول الصاعدة، وبالضد من رغبات الأمريكان والغربيين ورغماً عن عقوباتهم وحصارهم.

شؤون عمالية

تجميد الأجور يعني خراب الإنتاج

02

ملف «سورية 2023»

هل يتم تسييس الزلزال؟ تسييس المساعدات؟ أم أنّ المسألة سياسية من الأساس؟

06

شؤون محلية

قرار رسمي جديد يساهم في زيادة الأسعار.. ويبررها!

08

شؤون عربية ودولية

كيان الاحتلال برميل بارود على وشك الانفجار

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

مؤتمر اتحاد عمال دمشق.. مؤتمر تنحية المطالب

عقد اتحاد عمال دمشق مؤتمره السنوي بتاريخ 2023/2/16 بحضور القيادة النقابية للاتحاد العام ومحافظي دمشق وريف دمشق.

هذا المؤتمر هو خاتمة المؤتمرات السنوية لنقابات دمشق ومن المفترض أن يكثف ويجمع المطالب التي تقدم بها النقابيون في مؤتمراتهم ليصار إلى طرحها مع الجهات المعنية في حل القضايا والمطالب العمالية، وهذه فرصة لا تجري سوى مرة واحدة بالسنة، وبهذا يكون العمال قد خسروا فرصتهم في طرح مطالبهم ولكن هذا المؤتمر قد كان استثنائياً من حيث سير جلسته، فقد طلب من أعضاء المؤتمر تنحية القضايا المطلبية لأن القضايا قد طرحت سابقاً، وتحويل المؤتمر إلى وقفة تضامنية مع منكوبي الزلزال.

كان يمكن أن يكون بنداً من بنود المؤتمر إعلان وقفة تضامنية مع منكوبي الزلازل مع أن المنكوبين بحاجة إلى أكثر من وقفة تضامنية تخفف عنهم هول الصدمة وتؤمن لهم حاجاتهم الأساسية بما فيها تأمين مساكن تؤويهم وعائلاتهم، لأن وجودهم بمراكز الإيواء حالة مؤقته وليست دائمة والحكومة إلى الآن لم تعلن خطتها في تعويض المتضررين من الزلازل ولم يلحظ المتضررون اهتماماً بمصابهم الكبير فكان الأجدى أن تعلن النقابات ضغطها على الحكومة مستندةً إلى موقف العمال الوطني والإنساني عالي المستوى من أجل تأمين حقوق المتضررين من الزلزال بدلاً من تحويل المؤتمر إلى خطب وشعارات لا تغني ولا تسمن من جوع.

لقد كان في المؤتمر صوت على مستوى الحدث رغم إعلان المنع في طرح المطالب طالبت الحكومة بمساعدة الأهالي على ترميم منازلهم التي تضررت بزلزال المعارك في الأزمة، وكان رد المحافظ أنهم يساعدون في التقييم فقط من حيث إن البناء صالح للسكن أو غير صالح، أما إعادة تأهيل المساكن المتضررة من الحرب فهذا غير ممكن وهذا الجواب كالمثل الشعبي القائل «لا برحمك ولا بخلي رحمة الله تنزل عليك».

في المؤتمر تبنت النقابات ما طرحته الحكومة بأن تجعل سن التقاعد إلى 65 عاماً بدلاً من الوضع الحالي، حسب قانون التأمينات الاجتماعية الذي ينص على أن سن التقاعد هو 60 عاماً ولا ندري ما هو المفيد للطبقة العاملة رفع سن التقاعد هل هو وضعهم المعيشي الممتاز أم أجورهم التي لا تسد رمقهم أم معاملهم التي لا تعمل إلا بجزء من طاقتها الإنتاجية.

العمال الفرنسيون ونقاباتهم يقاتلون الحكومة في الشارع لمنعها من رفع سن التقاعد والنقابات في بلدنا تتبنى رفع سن التقاعد.

الطبقة العاملة منكوبة بكل معاني النكبة، منكوبة بلقمتها ومنكوبة في مكان عملها ومنكوبة في قدرتها على الدفاع عن حقوقها ولن يجدي نفعاً كل المحاولات الجارية لمنع العمال من تحصيل حقوقهم كل حقوقهم، سواء من داخل النقابات أو من خارجها.

تجميد الأجور يعني خراب الإنتاج

سياسة تجميد الأجور التي تنتهجها الحكومة تعبّر عن سياساتها الليبرالية الاقتصادية التي دمرت العمل والإنتاج معاً فالعلاقة بين الإنتاج والاستهلاك علاقة مترابطة جداً ومتشابكة، فمن خلال سياسة تجميد الأجور تم حصر المال والثروة في أيدي قلة قليلة وحرمت الغالبية من حصتهم بالثروة، وضربت أسس عملية الإنتاج رغم حديث الحكومة المتواصل عن أهميته للخروج من الأزمة الاقتصادية.

■ أديب خالد

انعكاس تجميد الأجور على الإنتاج

العديد من الحرفيين والتجار وأصحاب المحلات التجارية باتوا يشتكون من قلة البيع وبات ضعف الاستهلاك لدى المواطنين عاملاً من عوامل العزوف عن الإنتاج، أو الإنتاج بمواصفات رديئة لتتوافق التكلفة مع سعر المبيع إلى حد ما لتأمين سلعة يستطيع المواطن أن يقتنيها على أقل تقدير، بعدما اقتصر شراء المواطن على حاجاته الأساسية والضرورية فقط.

ومع حصر استيراد المواد الأولية بأيدي قلة فقط تتحكم بالأسعار وتفرض شروطها على المنتجين، بات المهنيون وأصحاب الحرف يعملون لدى مستوردي المواد الأولية الذين يعود الربح إلى جيوبهم في النهاية ولا يبقى لدى الحرفي سوى ربح بسيط يؤمن معيشته فقط نتيجة لانخفاض الطلب على منتوجاته وبشكل حاد، وارتفاع تكاليف حوامل الطاقة التي يزداد سعرها أضعافاً مضاعفة كل فترة مع قلة توافرها، وعدم توفر أسواق لتسويق منتوجاته بسبب انعدام الطلب في السوق المحلية نتيجة لانخفاض مستوى الأجور.

رفع الدعم يعني تخفيض الأجور

كان الدعم الحكومي في القرن الماضي يعتبر تعويضاً عينياً مساعداً للرواتب والأجور ولكن مع بدء الألفية الجديدة وانتهاج الليبرالية الاقتصادية وتطبيق وصفات صندوق النقد الدولي بدأ رفع الدعم عن المواطن، وهو ما يعني تخفيض حصته من الثروة الوطنية وتآكل أجوره، واستمر رفع الدعم عن المواطن وفي جميع المجالات، بدءاً من الخبز وليس انتهاء بالمحروقات ومع الاستمرار في الارتفاع اليومي لأسعار جميع السلع وخاصة المواد الغذائية والخضار والفواكه، وخاصة مع إعادة التصدير إلى دول الخليج الذي تسبب في فقدان بعض المواد وارتفاع أسعارها أضعافاً مضاعفة.

ووصلت الحال إلى درجة أنه بات الاعتماد على العمل غير كاف بتاتاً لتلبية متطلبات المعيشة وباتت الأجور المنخفضة معرقلة للإنتاج والعمل معاً، فالفكرة التي تراود الكثيرين اليوم ما فائدة العمل إذا كان لا يؤمن لنا أدنى متطلباتنا المعيشية كبشر نحتاج للطعام لتعويض قوة عملنا؟ كل هذا دفع الكثير من العمال السوريين إلى البحث عن الهجرة بسبب هذه الظروف، وبات أغلب السوريين يعتمدون على الحوالات الخارجية لأقربائهم في الخارج علها تسد عنهم بعض المصاريف وخاصة تكاليف النزوح من دفع الإيجارات المرتفعة، ويعتمدون في معيشتهم على المساعدات العينية الدولية التي يتم توزيعها عبر منظمات الأمم المتحدة.

المعيشة على الدولار والأجور على الله

فإذا كانت الحكومة تعلم بتكاليف الإنتاج وتسمح للتجار بمعادلتها بسعر الدولار في السوق ورفضت الحكومة منذ فتره اتباع سياسة التسعير الإجباري لأنها ترهق المستورد حسب زعمها، وتؤدي إلى فقدان السلع في الأسواق في مقابل فرضها على العمال أجوراً بخسة دون الحد الأدنى المحدد في الأمم المتحدة لخط الفقر ودون زيادة حقيقية في قيمتها، رغم كل الانخفاض والتآكل التي تعرضت له، مع تكرار مسؤولينا لمقولة إن أسعارنا أرخص من دول الجوار، متناسين عمداً الفرق في الدخل في البلدان المجاورة على الأقل وبين سورية، بل ولا يجرؤون على مثل هذ المقارنات التي توضح هزالة الأجور في سورية ،هذه السياسات أدت إلى تراكم مليارات الدولارات في جيوب قلة قليلة من التجار في مقابل ازدياد حجم الفقر والحاجة لدى غالبية الشعب السوري الذي وصل إلى مجاعة حقيقية، وهو ما أدى إلى شلل اقتصادي كامل في البلاد.

الحل في أيدينا نحن العمال

طبعاً نحن لا نتأمل من هذه الحكومة أن تقدم على أية حلول إنقاذية، وهي غير قادرة على ذلك أساساً، فهي إلى الآن لا تزال تراهن على صوابية سياساتها رغم كل النتائج الماثلة أمامنا، وتلقي باللوم على العوامل الخارجية فقط، دون الاعتراف بهزيمة برنامجها الليبرالي، وكلامنا ليس موجها لها، بل هو موجه لجميع السوريين من عمال وفلاحين، ويبقى أملنا في توحيد صفوف الطبقة العاملة وتجميعها على برنامج يؤمن مصالحها الاقتصادية والاجتماعية ليكون لها كلمة في الاستحقاقات المقبلة، وخاصة في الحل السياسي، وبغير ذلك سيبقى الفاسدون مهما اختلفت انتماءاتهم يتحكمون بلقمة الشعب السوري.

يبقى أملنا في توحيد صفوف الطبقة العاملة وتجميعها على برنامج يؤمن مصالحها الاقتصادية والاجتماعية ليكون لها كلمة في الاستحقاقات المقبلة وخاصة في الحل السياسي

الأجور محرك الاقتصاد

ما تعيشه الطبقة العاملة السورية منذ انفجار الأزمة من تفاقم لأوضاعها المعيشية والاجتماعية، وما تتعرض له من مآسٍ مختلفة بات يعرف فيه القاصي والداني. لقد تعطلت معظم القطاعات وخاصةً الإنتاجية، لكن ماكينة النهب والفساد الكبيرة مازالت مستمرة في العمل وحققت خلال هذه الأزمة أرباحاً لم تحققها منذ نشوء هذه المنظومة.

■ نبيل عكام

تعتبر الطبقة العاملة من أكبر الخاسرين مقارنة مع مختلف الشرائح الاجتماعية في البلاد. وتعرض آلاف العمال نتيجة سياسة السلطة التنفيذية الاقتصادية والاجتماعية التي طبقتها إلى التجويع والأمراض الصحية المختلفة والأمراض الاجتماعية.

مازالت الحكومة تصد السمع عن مطالبات العمال في رفع الحد الأدنى للأجور وفقاً لمعدلات التضخم وارتفاع الأسعار، بل مازالت مستمرة في تطبيق سياسات اقتصادية واجتماعية بعيدة عن مصالح العاملين بأجر، وتمعن في سيطرتها على نقابات العمال والنقابات الأخرى بما فيها غرف الصناعة والتجارة. سياسات الأجور هي إحدى أدوات السياسات الاقتصادية التي تستخدمها الحكومات في مختلف البلدان لإدارة أي اقتصاد، باعتبار هذه الأجور من المحددات الأساسية، في توزيع الثروة الوطنية في المجتمع، وتعمل على ردم الهوة بين الشرائح الاجتماعية. غير أن الحكومة، تتبنى سياسة أجور قائمة على ربطها بالإنتاج دون أن تقدم أو تعمل على تقديم أي دعم لمقومات الإنتاج الاساسية سواء في الزراعة أو الصناعة لقطاع الدولة وحتى للقطاع الخاص. بل تعبر عن خيار سياسي واقتصادي يخدم مصالح فئة محددة من قوى النهب والفساد، همهم الأساسي زيادة أرباحهم على حساب العباد والبلاد، وآخر همهم مكافحة الفقر بمختلف أشكاله.

وتعتبر أن زيادة الأجور ورفع الحد الأدنى لها سيزيدان من معدلات التضخم، إن الضغوط التي يعاني منها القطاع الخاص تعود إلى عوامل مختلفة، منها الضرائب المباشرة وغير المباشرة المرتفعة، من ضريبة على المبيعات والضرائب المقطوعة، والرسوم الجمركية، وارتفاع تكاليف الطاقة، وغيرها من إجراءات أنهكت القطاع الخاص. وهي بالنهاية تقع على عاتق الطبقة العاملة والمواطنين عموماً.

الأجور تشكل ضغطاً كبيراً على الطبقة العاملة، لأنها منخفضة جداً، حيث تشير أرقام معدل الأجور على أنه أقل من خط الفقر المطلق المعلن عالمياً، فيما يبلغ الحد الأدنى للأجور دون 100 ألف ليرة سورية.

إن أكثر من نصف العاملين بأجر في قطاع الدولة تقل أجورهم الشهرية عن 200 ألف ليرة شهرياً، فما بالك بمستوى أجور العاملين في القطاع غير المنظم. إن نسبة أجور العاملين وكافة التعويضات التي يحصلون عليها تقارب الـ 10% من الناتج المحلي الإجمالي وهي تبين بوضوح كم هي منخفضة. وهذا سوف يعمق حالة التراجع الاقتصادي أكثر فأكثر، وبالتالي ستزيد من معدلات الفقر والبطالة، وعلى النقابات أن تعلم أن زيادة الأجور، والحد الأدنى لها، يعد أحد أهم محركات النمو الاقتصادي وبناء اقتصاد قوي. كذلك إن زيادة الحد الأدنى للأجور ستشجع طالبي العمل على العمل بوظائف يحجمون عن العمل فيها اليوم، بسبب ضعف شروط العمل فيها، وبخاصة انخفاض الأجور. إن استمرار الحكومة في هذه السياسات الاقتصادية وعلى حساب الأجور وتراجع الدعم الاجتماعي التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة، شكلت وتشكل خطراً كبيراً، وآن أوان التراجع عنها. وبالقدر الذي يحتاج اقتصادنا الوطني إلى مزيد من الاستثمارات، فإنه يحتاج إلى قدرات شرائية للعاملين بأجر وعائلاتهم، وبغير ذلك لن يتحقق النمو الاقتصادي المنشود، ولن يتم بناء اقتصاد قوي مستدام. لكن ما تعلمته الطبقة العاملة في جميع أصقاع العالم، أنها طبقة قد تضعف لكنها لا تستسلم. ومن خلال لحمتها الطبقية سرعان ما تسترجع وحدتها سر قوتها. وهذا اليوم ليس ببعيد، لأنه لا يمكن تصور مجتمع بدون هذه الطبقة المنتجة للخيرات والثروة الوطنية. وسوف تنبعث الحياة فيها فهي طبقة أساسية في المجتمع.

إن استمرار الحكومة في هذه السياسات الاقتصادية وعلى حساب الأجور وتراجع الدعم الاجتماعي التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة شكلت وتشكل خطراً كبيراً وآن أوان التراجع عنها

الطبقة العاملة

فرنسا قطاع الطاقة موجة خامسة من الإضراب

تحشد النقابات العمالية كل قواها لموجة جديدة من الإضراب بقطاعات الطاقة، والنقل والتعليم، من أجل ممارسة مزيد من الضغط على الحكومة الفرنسية للتراجع عن زيادة سن التقاعد. يوم الخميس 16 شباط الجاري، للمرة الخامسة منذ إقرار الحكومة الفرنسية زيادة سن التقاعد. وتشمل خطة النقابات تعطيل قطاع الطاقة في فرنسا، وقطاعي النقل والتعليم، وتهدد النقابات بشلّ حركة الحياة اليومية في البلاد. وتقول النقابات على الحكومة أن تتخذ قراراً بالتراجع عن رفع سن التقاعد، قبل الدخول إلى آخر محطات الإضراب الحاسمة في 7 آذار 2023 القادم. هذا وكانت الحكومة الفرنسية قد قررت رفع سن التقاعد تدريجياً من 62 إلى 64 عاماً بحلول 2030، ما أثار غضب العمال والموظفين في جميع أرجاء البلاد.

السودان العاملون بشمال كردفان يواصلون إضرابهم للمطالبة بتحسين الأجور

يتواصل إضراب العاملين بولاية شمال كردفان من أجل تحسين الأجور للأسبوع الثاني، ووصف العمال موقف حكومة الولاية بالمتعنت. وكانت حكومة الولاية قد اتفقت في وقت سابق مع اتحاد العمال على دفع رواتب شهرين من المتأخرات وتحسين الأجور، ووعدت بحل المشكلة لاحقاً مقابل رفع الإضراب، ولكن تنصل حكومة الولاية عن الاتفاق أدى إلى إعلان الإضراب للمرة الثانية، والذي دخل أسبوعه الثاني. حيث قامت السلطات في الولاية برفع تقارير كيدية ضد العمال، وقيامها بالنقل التعسفي لبعض العاملين. ومن جهة أخرى تشهد ولاية شمال كردفان شللاً كبيراً في الخدمة المدنية في المرافق الخدمية المختلفة جرّاء الإضراب.

الولايات المتحدة عمال «تسلا» يخططون للإضراب

أعلن عمال شركة تسلا في ولاية نيويورك، يوم الثلاثاء 14 شباط الجاري، عزمهم على الدخول في إضراب عام عن العمل من أجل رفع أجورهم والانضمام إلى نقابة العمال المتحدة شمال الولاية، ويسعى العمال إلى تكوين نقابة، من أجل الحصول على رواتب أفضل وأمن وظيفي إلى جانب تقليل ضغوط الإنتاج التي يعتبرون أنها ضارة بصحتهم. وقال العمال في بيان لهم، نعتقد أن تشكيل النقابات سيعطينا صوتاً في مكان عملنا، والذي نشعر أنه تم تجاهله حتى هذه اللحظة. نحن نطلب فقط مقعداً في السيارة التي ساعدنا في بنائها. وسيكون الاتحاد، إذا تم تشكيله، هو الأول لشركة تسلا، وبموجب قانون الولايات المتحدة، إذا حصل الاتحاد على أغلبية الأصوات، فإن صاحب العمل ملزم قانوناً بالمفاوضة الجماعية مع الاتحاد.

اتحاد العمال الألماني يعلن عن يوم إضراب في مطارات متعددة

قالت نقابة العمال فيردي الألمانية إن المفاوضات الجارية لم تسفر عن أية نتائج مرضية للعمال، وأضافت نقابة العمال الألمانية فيردي صباح الأربعاء، إنها تدعو إلى إضراب ليوم واحد في المطارات في جميع أنحاء البلاد يوم الجمعة 17 شباط الجاري، وسيشهد الإضراب توقف المطارات في المدن الرئيسية في فرانكفورت وميونيخ وشتوتغارت وهامبورغ وغيرها طوال اليوم. يأتي الإضراب التحذيري قبل الجولة الثانية من المفاوضات بين النقابة وأرباب العمل في القطاع العام المقرر إجراؤها يومي 22 و23 شباط. وكان أصحاب العمل قد رفضوا الاعتراف بالزيادة في المكافآت، التي يحق لعمال أمن الطيران الحصول عليها كجزء من اتفاقية المفاوضة الجماعية الخاصة بهم.

الزلزال.. زلزل أحوال الطبقة العاملة

لطالما كان حال الطبقة العاملة في الأحوال الطبيعية متميزاً بدرجة بؤسه ومستوى فقره ومدى حالة العوز المستدامة التي يعاني منها مجمل أبناء هذه الطبقة بشكل لحظي طيلة أيام حياتهم. وأية كارثة طبيعية لها تأثيرات مباشرة على حياة البشر فإن الخاسر الأكبر هم أبناء الطبقة العاملة نتيجة عدم وجود أي هامش أمان يجنبهم بعضاً من تأثيرات هذه الكوارث.

■ مراسل قاسيون

والحال نفسه فيما يخص الزلزال الأخير الذي ضرب شمال وغرب البلاد، فعدد المتضررين وفق تقديرات منظمة UN يفوق 5 ملايين شخص سيكونون بدون مأوى، والغالبية العظمى من المتضررين هم العمال والكادحون، ووفقاً لمعلومات حكومتنا فإن غالبية الأبنية المدمرة كانت من المخالفات وغير مجهزة للصمود أمام مثل هذه الكوارث، ومنطقياً لا يقطن مثل هذه الأبنية إلا الفقراء وأبناؤهم، الذين تعرضوا إلى نتائج دموية نتيجة الزلزال سواء بفقدانهم أحبتهم وعوائلهم أو بيوتهم أو فقدان كل ما يمكن فقدانه. إضافة إلى ذلك فإن غالبية هؤلاء البائسين لم تقتصر خسائرهم على ما ذكرناه سابقاً، بل امتدت لتعطلهم عن العمل نتيجة توقف المنشآت الصناعية والتجارية بسبب الزلزال الأخير، فمن كان سابقاً يستر نفسه بأجره الشهري الذي لا يتجاوز بأحسن الأحوال 250،000 ليرة بات الآن عارياً بشكل مرعب بمواجهة قسوة الحياة المعيشية والاقتصادية وخصوصاً في ظل تعري الحكومة وفضح مدى هشاشتها فيما يخص إدارة هذه الأزمة ومعالجة آثارها وتأثيرتها على المواطنين.

دور نقابات العمال:

حرصاً على ممارسة النقابات العمالية لدورها الوظيفي الذي وجدت من أجله وخصوصاً في ظل هذه الكارثة الطبيعية التي ألمّت بأبناء الطبقة العاملة، لابد لهذه النقابات أن تفعّل دورها وتقوم بكل ما يمكن القيام به من أجل مساعدة هؤلاء المفقرين والبائسين الذين تضاعف بؤسهم أضعافاً كثيرة، وإذا ما تم اختزال وظيفة هذه النقابات تجاه العمال في الأوضاع الحالية فإن وظيفتها تنقسم إلى شقين، التحرك الفوري بشكل مباشر، والتحرك الإستراتيجي بشكل غير مباشر وسنحاول توضيح هذا بشيء من التفصيل فيما يلي:

أولاً: يجب على النقابات العمالية مساعدة المتضررين من أبنائها بشكل مباشر عبر توظيف مجمل الموارد المتاحة بحجمها الحقيقي واستثمارها في تقليل خسائر العمال نتيجة الزلزال، سواء الاستفادة من استثمارات النقابات وتوظيف مداخيلها لمساعدة المتضررين بشكل فوري، والاستفادة من حقوق العمال في السياق نفسه وتحديداً مبالغ التأمينات الاجتماعية التي تقتطع مسبقاً من دخل العمال، والتي لا بد من استثمارها لتخفيف آثار هذه الكارثة والمساهمة في تأمين المسكن والاحتياجات الأساسية للمتضررين، إضافة إلى ذلك يجب الحرص على استمرار الدخل لكل من فقد عمله، بأية طريقة كانت إما عبر تأمين فرص العمل المستعجلة أو من خلال تخصيص رواتب شهرية طارئة إلى حين تأمين فرص العمل لهؤلاء البائسين.

ثانياً: المساهمة في تخفيف آثار الكارثة بشكل غير مباشر من خلال الضغط على الحكومة وحثها على ممارسة دورها الوظيفي تجاه المتضررين بكل الوسائل المتاحة وغير المتاحة، من خلال ضمان وصول المساعدات الدولية إلى المتضررين الفعليين من الكارثة، وضمان عدم سرقتها كما هو معهود، أو من خلال وضع الخطط الطارئة والواضحة فيما يخص تأمين السكن لهذا العدد الهائل من المشردين، والضغط على الحكومة من أجل تأمين المداخيل للمتضررين والمتعطلين عن العمل من مصادرها الحقيقية. إضافة إلى ذلك الضغط على الحكومة باتجاه رفع الأجور والرواتب للعمال، فإذا كان رفع الأجور حالة ضرورية وملحة لضمان وجود الطبقة العاملة طوال السنوات السابقة، فإنه اليوم وفي ظل هذه الكارثة أصبح أكثر ضرورةً وأكثر إلحاحاً، وإن وصول حجم الخسائر إلى هذا الحد عائد أساساً إلى تفقير الطبقة العاملة على مدار حياتها، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرتها على تأمين هامش أمان يخفف عنها من هذه الآثار المأساوية.

دور الحكومة:

بشكل عام فإن دور الحكومات في ظل هذا النوع من الكوارث معروف وبدهي فالهدف العام لأية حكومة يكون بتخفيف تأثيرات أهوال هذه الكوارث على المواطنين وحياتهم ووجودهم، إلا أن نموذج الحكومة السورية فاق كل التوقعات في تصريحاته وإجراءاته وقراراته فيما يخص معالجة هذه الأزمة.

فبدلاً من تخصيص القوى والموارد في إدارة هذه الأزمة ومعالجتها، تم تخصيصها لمعالجة أزمة الحكومة بحد ذاتها، معالجة كشف هشاشة الحكومة التي فضحتها هذه الكارثة، من خلال تقويض أية حركة أهلية أو شعبية قادرة على المساعدة والمساهمة من خلال إعاقة عمليات المساعدة، وأخذ ما تيسر من المساعدات المقدمة من الأهالي وعدم ضمان وصولها للمتضررين. ونتائج هذه الكارثة ما هي إلا تأكيد على عجز وضعف وهشاشة الإجراءات الحكومية المتخذة للتخفيف من آثار الكارثة التي ألمّت بشكل أساسي بالمفقرين القاطنين في المناطق العشوائية أو في مناطق أخرى أصابها الفساد بمقتل في عملية البناء، ومراعاة ضابطة البناء وغيرها من القضايا الأخرى.

نتائج هذه الكارثة ما هي إلا تأكيد على عجز وضعف وهشاشة الإجراءات الحكومية المتخذة للتخفيف من آثار الكارثة التي ألمّت بالمفقرين القاطنين في المناطق العشوائية

مؤتمر نقابة عمال البناء والإسمنت في طرطوس

تحدث تقرير مكتب النقابة عن الخدمات الطبية والصحية المقدمة للعمال، والعمل على تعديل النظام الداخلي للصناديق لتحسين وضع الخدمات المقدمة، وقدم أرقاماً اعتبرها ضمن الظروف غير الطبيعية التي لا بأس بها وإن كان الطموح أعلى.

■ مراسل قاسيون

المداخلات- البناء والتعمير- تثبيت العمال المؤقتين- الإسراع بزيادة الرواتب والأجور بالتزامن مع الوضع المعيشي- توطين الراتب أسوة بمؤسسات الدولة- زيادة الفاتورة الصحية والطبية- تحديث الآليات لأن معظمها قديم- عدم الموافقة على دمج الشركات للتأثير السلبي على حقوق العمال- مشكلة المحروقات والإسمنت الأسود وأثر ذلك على الإنتاج، والفروق بين السعر العقدي والسعر الحالي وهذا يؤدي إلى خسائر كبيرة وبالتالي تدني المستحقات العمالية- تغيرات سعر الصرف وخاصة المواد التي يتم استجرارها من خارج القطاع العام- توفير الأيدي العاملة- تشميل العاملين بالضمان الصحي مثل بقية العاملين في مؤسسات الدولة- الديون المستحقة على أتحاد العمال والمتبقية بالرغم من انتهاء العمل بمبنى الاتحاد...

وتحدث بعض المداخلين عن الديون بين الشركة والمصارف، وانعكاس ذلك سلباً على عدم إمكانية حصول العامل على قرض- الظلم بقيمة الوصفة الطبية- ديون الفرع أكثر من / 14 / مليار، لذلك نطالب اتحاد العمال بدفع الديون المترتبة عليه للشركة.

وطالبت مداخلة التدريب المهني بأن تكون طبيعة العمل شاملة وعادلة.

لجنة المقالع بمعمل أسمنت طرطوس: - تثبيت العقود بشركة أسمنت طرطوس- تأمين اللباس العمالي مع الجودة- رفع قيمة الوجبة الغذائية والحوافز وقيمة الضمان الصحي- منح العمال مكافآت حسب العمل- العمل على تقليل المواد المهدورة «عند المقلع والمطاحن....».

الردود: عقّب مدير معمل الإسمنت على بعض المداخلات وأوضح، بأن عملية نقل العاملين من وإلى بيوتهم زادت من 300% - 400% وهذا عبء حقيقي ونسعى إلى حله، كانت أجرة السرفيس 10 آلاف ليرة يومياً، أصبحت 40 ألف ليرة، وليس بإمكان الإدارة تحمل هذه الأعباء، نحاول ضمن ظروفهم الصعبة إعطاءهم تعويضات، وتحدث عن الكلف العالية لإنتاج الإسمنت في ظل ارتفاع أسعار الفيول والكهرباء وغيره....، حيث ذكر، بأن المعمل يحتاج إلى 500 طن فيول بالأسبوع، وفاتورة الكهرباء أكثر من 4 مليارات ليرة والدفع بشكل شهري، إضافة إلى أجور العمال، إنتاج الطن الواحد من الإسمنت يكلف / 430 / ألف ليرة ، نبيعه بـ / 344 / ليرة ، بخسارة / 80 / ألف ليرة للشركة، ومع كل هذه المعاناة نعطي عمالنا مكافآت وغيرها.

رئيس اتحاد عمال طرطوس: الراتب لا يتناسب مع المصروف، ونحن نطالب دائماً بدعم الشركات الإنشائية بالآليات والمعدات، ومع الأسف أصبحت هذه الشركات وسيطاً ، تستأجر آليات المتعهدين وأحياناً يداً عاملة، وهذا يؤثر على إنتاج عمالنا وأصبحت الديون بالمليارات وبالتالي غير قادرين على استجرار القروض وصرف الوصفات الطبية وغيرها....، وعن دور التفتيش قال: مشكلة عمالية منذ / 14 / سنة مازالت من مكان إلى مكان ولم تحل حتى الآن، هذا العمل ليس لمصلحة سورية والشعب السوري، كنا نطالب الهيئة «التفتيش» بالمراقبة الوقائية، لماذا ننصب الفخاخ وننتظر لاصطياد المشكلات، وأوضح مشكلة اللباس العمالي، حيث يتم التعاقد مع القطاع العام، لكن هذه الشركة المتعاقد معها تلعب دور الوسيط مع القطاع الخاص ، وتم رفع مذكرة من قيادة اتحاد المحافظة، بأن تعطي قسيمة للعامل يشتري ما يريده من مؤسسة التجارة.

تسوية سورية- تركية.. لكسر العقوبات!

بالنسبة لعموم السوريين، في سورية وخارجها، فإنّ الجانب الإنساني المتعلق بكارثة الزلزال وبالآلام العميقة التي خلفتها، وكذلك بأزمتهم التي انفجرت منذ 12 عاماً، هو دائماً الجانب الأعلى قيمة وأهمية، على الأقل بشقّه العاطفي والوطني. بالنسبة للأطراف السياسية، وخاصة المتشددين، وكذلك بالنسبة للقوى الخارجية وخاصة الغربية، فإنّ الجانب الإنساني هو الأقل أهمية، وهو مجرد أداة يجري استخدامها لتمرير السياسات.

■ المحرر السياسي

ومع الزلزال، طفت على السطح مجدداً مسألة العقوبات الغربية والأمريكية خصوصاً، وضمناً القرار الذي اتخذته وزارة الخزانة الأمريكية يوم 9 شباط وبعدها البريطانيون، بما أسموه «تخفيف العقوبات استجابة لكارثة الزلزال»، والحقيقة أنهم أظهروا النية لتخفيف انتقائي للعقوبات لن يخدم عموم السوريين بقدر ما سيخدم أطرافاً معينة على رأسها المتشددون والفاسدون الكبار، هذا على الأقل ما ظهر واضحاً خلال الأسبوع الماضي.

بعد القرار الأمريكي بأيام، برزت مسألة المعابر مع تركيا وطريقة التعامل معها، ومن ثم ظهرت أيضاً «مواقف إنسانية» لقوى سياسية سورية أصرت على إسقاط أي ذكر لمسألة العقوبات... وهذا كلّه مجتمعاً يحتاج إلى فهم على المستوى السياسي وليس الإنساني فقط.

تفسير سلوك واشنطن على أنّ وراءه دوافع إنسانية هو ضرب من العبث الذي لا أساس له، وحتى تفسير سلوكها بأنه تجنب للحرج، هو الآخر لا أساس له؛ فواشنطن لم يحرجها سابقاً قتل الملايين، وبمختلف الأدوات، حول العالم. ينبغي التذكير أنّ مسألة العقوبات وفرضها وتخفيفها أو تشديدها بالنسبة للأمريكان، مقرونة بشكل عملي بما أسمته واشنطن «تغيير سلوك النظام»، وبما أسماه مبعوث الأمم المتحدة غير بيدرسن «خطوة مقابل خطوة»، واللذان يمثلان اسمين مختلفين لعنوان واحد، هو السعي الأمريكي لإطالة الأزمة السورية وتعميقها، وللعمل ضد مسار أستانا بالذات عبر تثبيت حالة تقسيم الأمر الواقع.

وإذا كان الملف الأساسي الموضوع على الطاولة ما قبل الزلزال هو ملف التسوية السورية التركية، والتي من شأنها فيما لو وصلت إلى نهاياتها أن تكسر بشكل كامل الحصار الاقتصادي على سورية، وأن تجعل العقوبات الغربية بلا قيمة عملية وبلا تأثير، وأكثر من ذلك، فإنه من شأنها أن تفتح الباب لتطبيق فعلي للحل السياسي عبر القرار 2254، فإنّه من المفهوم تماماً أنّ الغربيين والمتشددين من الأطراف السورية، قد سارعوا لاستغلال كارثة الزلزال كي يمرروا تحت ستارها سيرهم خطوات إضافية ضد مسار أستانا، وعلى طريق الـ «خطوة مقابل خطوة».

المطالبة برفع العقوبات هي مطالبة محقة وينبغي أن تستمر، ولكنها لا يجوز بأية حال من الأحوال أنْ تخلق أية أوهام، وعلى وجه الخصوص وهمين أساسيين: 1- أنّ رفع/تخفيف العقوبات إنْ حصل فإنه سيؤدي لحل الأزمة، أو لتحسن حقيقي في أوضاع السوريين. 2- أنّ واشنطن يمكن أن ترفع العقوبات تحت الضغط ودون مقابل سياسي.

إنّ القاعدة الذهبية القائلة «إغضاب المستعمر أسهل من إرضائه»، ما تزال صحيحة تماماً، وهي صحيحة بخصوص العقوبات أكثر من أي وقت مضى. وينبغي علينا كسوريين أن ننطلق من أنّ العقوبات والحصار لن يتم رفعهما، وأنّه ينبغي كسرهما، وهذا بات ممكناً بالمعنى العملي عبر علاقتنا كسوريين مع دول أستانا، ومن خلالهم مع الصين والهند وكل الدول الصاعدة.

بهذه الطريقة فقط، يمكن معالجة الأزمات الإنسانية، ومعالجة الأساس السياسي العميق لتفاقمها واستطالتها، أي عبر الحل السياسي الشامل على أساس القرار 2254 وبالاستناد إلى أستانا والصين، وإلى تسوية سورية تركية، باتت بعد الزلزال أكثر إلحاحاً مما كانت قبله، وقطعاً ليس بالصفقات من تحت الطاولة مع الغرب الذي لن يرضى عن سورية إلا وهي مدمرة دماراً كاملاً لا قومة بعده.

هل يتم تسييس الزلزال؟ تسييس المساعدات؟

بعد ما يقارب الأسبوعين على وقوع الزلزال المدمّر الذي ضرب سورية وتركيا، ما تزال أجهزة قياس شدة الزلازل تسجل الهزات الارتدادية، التي عادة ما تحصل بعد كل زلزال كبير، والتي تنخفض قوتها شيئاً فشيئاً إلى أن تتلاشى. وذلك على عكس ما يحصل على المستوى الإنساني، حيث تزداد قوة الهزات الارتدادية في جانبها الإنساني في كافة المناطق التي تضررت من الزلزال، وخاصة منها تلك التي في سورية.

■ ريم عيسى

بينما ليس ممكناً بعد تقدير الأضرار البشرية والمادية بشكل دقيق، فإنه من الممكن الشعور بهول تلك الأضرار وفداحتها، من عدد الضحايا إلى عدد الأبنية التي انهارت، إلى عدد الناجين الذين تشردوا بعد أن بات كل ما لديهم ركاماً.

كل هذا يعني أن الاحتياجات الإنسانية في سورية، والتي كانت بازدياد مستمر خلال سنوات الأزمة، تضاعفت عدة مرات بين ليلة وضحاها، والاحتياجات الأخيرة التي كانت على الأقل بشكل مباشر نتيجة الزلزال، كما في أي بلد يتعرض لكارثة إنسانية بهذا الحجم، تتطلب استجابة محلية ودولية سريعة.

دولياً: بدأت بعض الدول بإرسال طائرات وقوافل مساعدات إلى المناطق المتضررة أيضاً بشكل سريع، ولكن على المستوى الأممي كان هناك بطء ملحوظ وواضح في الاستجابة.

محلياً: على الأقل على المستوى الأهلي والشعبي، فقد كانت الاستجابة سريعة، ومنذ الساعات الأولى بعد حدوث الزلزال، تهافت الكثير من السوريين لمساعدة بعضهم البعض، ضمن إمكانياتهم التي أنهكتها سنين الأزمة، ولكنهم لم يبخلوا مع ذلك في محاولة مساعدة المتضررين، سواء بالمال أو بالتبرعات أو بالعمل على الأرض بشكل مباشر.

على المستوى الحكومي، كانت الاستجابة ضمن مستوى العمل الحكومي منذ سنوات، أي كانت شديدة السوء وشديدة البطء، وفي بعض الأحيان وخاصة بما يتعلق في توزيع المساعدات وفي حالات عديدة، كان الناس ليفضلوا ألا تكون هنالك «استجابة حكومية»..

وإذا نظرنا محلياً إلى كافة المناطق السورية المتضررة، فإنّ حجم الدمار من جهة، ومدى سوء الاستجابة من القوى المسيطرة، تجعل من المقارنات أمراً لا قيمة له، على الأقل من وجهة النظر الإنسانية والوطنية السورية... ولكن بالتأكيد للمقارنات قيمة من وجهة نظر الاستثمار السياسي للقوى المتشددة السورية.

خرجت أصوات من مختلف مناطق السيطرة، تناشد وتندد بأن الاستجابة للكارثة في مناطقها تحديداً، لا تتناسب مع حجم الكارثة، وأن هناك تسييساً للمساعدات الإنسانية. كما أن بعض الأطراف الدولية- وبينها الأمم المتحدة أيضاً- صرّحت أن الأمور الإنسانية يجب عدم تسييسها. وتحمّست الكثير من الجهات والمنظمات السورية العاملة في الشأن الإنساني، وكذلك ناشدت بفصل الملف الإنساني عن السياسي، ولا شك أنّ بعض من يطرحون فصل الإنساني عن السياسي يطرحونه بمعنى إيجابي وبحسن نيّة، ولكن بما يتعلق بالكارثة الراهنة نتيجة الزلزال، وإذا نحينا أية فرضيات تقول: إنّ هذا الزلزال من تصنيع بشري، تبقى أمامنا على الأقل ثلاثة أمور تعمّق كارثة الزلزال وتزيدها بؤساً، وهي بلا أي جدال من صنع البشر، وهي نتاج صراع سياسي داخلي وإقليمي ودولي. هذه الأمور هي:

حين يضرب الزلزال بلداً هتّكته الحرب عبر عشر سنوات، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، بما يعنيه ذلك من الضرر الذي أحاق بأسس الأبنية كنتاج للقتال والقصف والتفجيرات، وبما يعنيه من تسيد الفساد في مختلف القطاعات بما فيها العقارات، وبما يعنيه من فقد الناس لأية مدّخرات، وهشاشة قدرتهم على تحمل حتى مرض عادي من أمراض الشتاء... وإلخ وإلخ. حين يضرب الزلزال بلداً بهذه الحالة، فإنّ آثاره بكل تأكيد ستكون أكثر عمقاً وأكثر مأساوية.

حين يضرب الزلزال بلداً يسود فيه الفساد منذ عقود، وتسود فيه الليبرالية المتوحشة التي لا ترى في البلاد وأهلها سوى أداة لإنتاج الأرباح لتصديرها نحو الخارج، فإنّ كل أسس التعامل مع كوارث كبرى ستكون هشة وستكون ضعيفة، وسيلعب الفساد دوره في امتصاص دم الناس حتى عبر المساعدات، وستلعب المحسوبيات دورها في توزيع المساعدات وفي سرقتها وإلخ.

حين يضرب الزلزال بلداً يفرض عليه الغرب «المتحضر» وعلى رأسه أمريكا، عقوبات متوحشة وحصاراً إجرامياً، يسهم في حرمان حتى سيارات الإسعاف من الوقود اللازم لعملها، فإنّ آثار الكارثة ستكون بالضرورة أشد وقعاً وأشد عنفاً.

خرجت أصوات من مختلف مناطق السيطرة تناشد وتندد بأن الاستجابة للكارثة في مناطقها تحديداً لا تتناسب مع حجم الكارثة

هذه العوامل الثلاثة كلها بشرية وكلها سياسية، ولا يمكن الحديث عن تعامل حقيقي مع الكارثة دون التعامل معها... القضية الأكثر إلحاحاً اليوم هي: الاستجابة الإنسانية لتداعيات الزلزال، ولكن علينا أن نتذكر أنّ الجانب الإنساني في الملف السوري كان قائماً قبل الزلزال، وما زال قائماً بعده وبقوة أكبر، وكل حديث سابق عن ضرورة التعامل مع الإنساني بمعزلٍ تامٍ عن السياسي لم يؤدِ إلى حل، لا هذا ولا ذاك...

الجانب السياسي للملف الإنساني

إذا حاولنا أن نفكر بالأزمات الإنسانية الأكبر في العالم الآن، أو حتى عبر التاريخ، يمكن ربط معظمها- إن لم يكن كلها- بأحداث سياسية، أو ذات طابع سياسي، في بعض الأحيان مروراً بتداعيات اجتماعية اقتصادية أو عسكرية. بكلام آخر، نادراً ما نجد أزمات إنسانية ليست لها جذور سياسية.

بشكل عام، الجانب الإنساني من الأزمة السورية ليس استثناءً. وعدد كبير من المقالات في قاسيون سلطت الضوء على هذا الأمر، ووضّحت الرابط السياسي مع كافة تجليات الأزمة الإنسانية في سورية خلال

أم أنّ المسألة سياسية من الأساس؟

السنوات العشر الماضية، بما في ذلك كل ما هو مرتبط بملف النازحين واللاجئين، وكل المعاناة التي باتت جزءاً من حيواتهم اليومية، وأيضاً المشاكل المتعلقة بالصحة والتعليم والأمن الغذائي... إلخ.

الآن، هناك من يريد أن يميّز الأزمة الإنسانية الآنية الناتجة عن الزلزال على أنها لم تكن نتيجة فعل بشري، بل هي نتيجة لظاهرة طبيعية. ولكن ما يجب أن ننظر إليه تحديداً في هذه الحالة، ليس أن الزلزال نتجت عنه أزمة إنسانية، فهذا أمر متوقع لأية كارثة طبيعية، ولكن ما يجب أن ننظر إليه هو حجم الأزمة الإنسانية التي كشفها الزلزال. بكلام آخر، علينا أن ننظر إلى ما إذا كان ممكناً أن يكون حجم الأزمة الإنسانية التي نتجت عن الزلزال أصغر أو أقل انتشاراً، من حيث الأضرار البشرية والمادية؟

الجواب هو «نعم». على سبيل المثال، يمكن القول: إن السياسات التي عملت وفقها الحكومات المتعاقبة في سورية، بما في ذلك السياسات الليبرالية الوحشية، والفساد المستشري، الذي أطلق العنان لكثير من تجار الحرب والناهبين الذي يعيثون فساداً في البلاد اليوم، كان لكل ذلك تأثير مباشر على مدى كارثية الزلزال، ومنها مثلاً: الفساد الذي سمح لمقاولين ومتعهدين ببناء مبانٍ دون الالتزام بحد أدنى من المعايير المطلوبة للبناء، انهارت خلال دقائق من حصول الزلزال.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى القدرة على الاستجابة لتداعيات الزلزال اقتصادياً، الأمر الذي هو بحد ذاته أزمة إنسانية بحق الشعب السوري، هذا أيضاً مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسات، سواء الدولية أو المحلية. ما نقصده هنا، هو العقوبات والحصار الخانق المفروض على سورية على المستوى الدولي، وعلى المستوى المحلي، السياسات التي لم تكتف بعدم محاولة إيجاد حلول لإنعاش الاقتصاد الوطني ضمن المستطاع، لتخفيف وطأة العقوبات على الشعب، بل تبنّت سياسات تصب تماماً في زيادة الضغط على الشعب وتفقيره وتفقير البلد، الأمر الذي غطته قاسيون باستفاضة بما في ذلك وضع مقترحات واقعية يمكن العمل وفقها، والتي تم تجاهلها كلها، وهذا التجاهل بحد ذاته هو قرار سياسي.

هل يتم «تسييس» الاستجابة للكارثة الحالية؟

كما أسلفنا أعلاه، فإن بعض الجهات الدولية والسورية نددت بـ «تسييس» الملف الإنساني فيما يتعلق بالاستجابة لتداعيات الزلزال، وما هو غريب– على الأقل ظاهرياً، لمن لم يرَ بعد اصطفاف المتشددين في ضفة واحدة بغض النظر عن المفردات والشعارات– هو أن المنددين من السوريين هم من كافة الأطراف السورية، بما في ذلك كافة السلطات المسيطرة في المناطق السورية المختلفة.

إذا نظرنا إلى الجهات الدولية التي ناشدت بعدم تسييس إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق السورية المختلفة التي تضررت نتيجة الزلزال، نجدها أنها هي نفسها التي عملت على مدى أكثر من عقد لتحديد من يصله، وماذا.. وفق أهوائهم ومصالحهم، وهي الجهات ذاتها التي فرضت العقوبات على سورية بشكل متزايد وأكثر خنقاً للشعب السوري منذ 2011 على الأقل. وكانت قاسيون قد كرّست العديد من المقالات حول موضوع استخدام هذه الجهات الدولية– التي هي بطبيعة الحال الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة– للعقوبات وطريقة التعامل مع الملف الإنساني، ضمن أهداف سياسية محددة، وبالأخص ضد تهيئة الظروف المناسبة للوصول إلى حل سياسي شامل والتطبيق الكامل للقرار 2254. لذلك، من المنطقي استنتاج أنها في مناشدتها لعدم «تسييس» الملف الإنساني اليوم، لا يمكن أن تكون قد قررت فجأة أن تتخلى عن أهدافها السياسية في الملف السوري، ما يعني أنها هي التي تبذل جهوداً كبيرة لتسييس الملف الإنساني، فيما يتعلق بالزلزال، لتضمن بقاء الملف السوري حيث يمكنها الاستمرار بالعمل بالاتجاه ذاته، أي نحو عدم الوصول إلى حل سياسي شامل.

أما فيما يتعلق بالأطراف السورية، فقد ناشد ونددّ وصرّح كل طرف حول موضوع تسييس الملف الإنساني حسب ما يناسب خطابه وشعاراته ويخدم مصالحه الضيقة. ما هو أكثر وضوحاً ضمن هذه المناشدات أنها تصب في معظمها في الجهود التي بذلتها هذه الأطراف خلال السنوات العشر الماضية، أو على الأقل المتشددين ضمن هذه الأطراف، لضمان استمرار حالة تقسيم الأمر الواقع، بل تعميقه، فيما يخدم مصالح القوى الناهبة وتجار الحرب المتواجدة على امتداد الجغرافية السورية، وفي كافة مناطق السيطرة المختلفة.

فيما يتعلق بالأطراف السورية فقد ناشد ونددّ وصرّح كل طرف حول موضوع تسييس الملف الإنساني حسب ما يناسب خطابه وشعاراته ويخدم مصالحه الضيقة

الحل السياسي والأزمات الإنسانية

ينبغي أحياناً التذكير، بأنّ الأزمة الإنسانية للسوريين قائمة ومستمرة وعميقة وليس الزلزال سوى أحد تعبيراتها. ربما الفرق أنّ الزلزال يسمح للجميع بالبكاء وبالتباكي والتفجع دون توظيف سياسي واضح ومباشر. ولكن في الواقع فإنّ السوريين يعيشون يومياً أزمات الجوع والظلمة والبرد والتجريف من بلادهم، والقمع من مختلف السلطات المسيطرة في المناطق السورية المختلفة...

هذه الأزمات ستبقى وتستمر وتتعمق ما دام الوضع السياسي القائم مستمراً، وليس من مخرج منه سوى عبر الحل السياسي الشامل على أساس القرار 2254... وحتى بما يخص العقوبات وتأثيرها، فإنّ أولئك الذين يقولون: إنّ المشكلة كل المشكلة.. هي العقوبات يكذبون؛ لا شك أن العقوبات الغربية إجرامية وظالمة بحق الشعب السوري، وينبغي الاستمرار بالمطالبة برفعها، ولكنّ رفعها وحده لن يحل الأزمة، وربما لن يغير الكثير في واقع حياة المنهوبين، لأنّ السلطات المستحكمة في كل مناطق النفوذ السورية قادرة على ابتلاع أية إيجابيات في الثقب الأسود للفساد الكبير، ولن يفيض منه حتى قطرة واحدة لعموم المنهوبين... الحل السياسي وفقاً للقرار 2254، والتغيير الحقيقي الجذري، هو المدخل الوحيد الممكن لمعالجة الأزمات الإنسانية المتراكمة...

قرار رسمي جديد يساهم في زيادة الأسعار.. ويبررها!

أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك القرار رقم 501 تاريخ 2023/2/14 والذي يقضي بتحديد سعر ليتر المازوت الموزع للفعاليات الاقتصادية، من قبل شركة محروقات والشركات المزودة الأخرى، بـ5400 ليرة.

■ عاصي اسماعيل

فهل سيساهم هذا القرار في دوران عجلة الاقتصاد، وخاصة الإنتاج «الصناعي والـزراعـي»، أم سيعيقها، وكيف سينعكس على مصلحة المواطن؟!

تبريرات وتوضيحات رسمية!

ورد على صفحة الـوزارة الرسمية بتاريخ 2023/2/14 توضيحاً حول القرار يقول: «جميع الفعاليات الاقتصادية التي تقدم بيانات كلفتها، تقول إنها اشترت المازوت بسعر عشرة آلاف ليرة أو أكثر. وتأمين المازوت وفق الكلفة الفعلية للمازوت والتي تبلغ حالياً 5400 ليرة سوف تخفض بيانات الكلفة وبالتالي ستخفض الأسعار ولا ترفعها».

وقد ورد أيضاً على الصفحة الرسمية بتاريخ 2023/2/15 ما يلي: «لقد كان المـازوت الاقتـصادي يـباع من قبل الشركات الخاصة بسعر 5400 ليرة سورية بينما يباع من قبل شركة محروقات بسعر 3000 ليرة لنفس الفعاليات. ولم يكن أي طرف من الطرفين قادراً على تغطية كل الفعاليات لوحده. وبالتالي نجد أن مصنعاً يشتري بسعر أقل من مصنع مماثل في منطقة أخرى وهذا خلق فوضى كبيرة وعدم عدالة بالتوزيع وتكاليف الإنتاج. وهذا استدعى توحيد السعر. وبما أن سعر المازوت الذي يباع من القطاع الخاص هو بالكلفة، فقد اعتمدت اللجنة الاقتصادية ومجلس الوزراء مبدأ البيع بالكلفة للطرفين المزودين وهو قابل للزيادة والنقصان بشكل دوري وفق أسعار النفط المشتراة ووفق سعر الصرف».

فهل سيخفض القرار كلف الإنتاج فعلاً؟ وهل ستتحقق العدالة المطلوبة منه افتراضاً؟

وهل تكفي التوضيحات والتبريرات أعلاه للتغطية على سلبياته؟!

الذرائعية وإنهاء الدعم كلياً!

التوضيح والتبريرات أعلاه تعتبر ذرائعية، وفيها الكثير من الانفصال عن الواقع!

فقد تم اعتماد سعر الكلفة الأعلى للمادة وفقاً لأسعار الشركات الخاصة الموردة لها، في تغييب للكلفة الأخفض وفقاً للأسعار الحكومية، بما في ذلك كلفة كميات المادة ذات المنشأ المحلي!

ما يعني من الناحية العملية أن الجزء المتبقي من الدعم السعري على المادة، الـذي كانت تستفيد منه الفعاليات الاقتصادية بمخصصاتها المستلمة من شركة سادكوب على اعتباره من منشأ محلي، قد تم سحبه نهائياً بموجب القرار الجديد أعلاه، بدلاً من مساعي زيادة المخصصات من المنشأ المحلي، أو من التوريدات الحكومية، وبتكاليفها المنخفضة!

ولعله كان من الأجدى، ضمن تبريرات العدالة ومنع الفوضى في الكلفة وفي الأسعار بالنتيجة، أن يتم توحيد سعر المادة بالكلفة الحكومية الأخفض، بدلاً من توحيده بالكلفة الأعلى للشركات الخاصة!

لكن ذلك لن يتم طبعاً، كي لا تتأثر هوامش ربح الشركات الخاصة المحظية الموردة للمادة، مع إضافاتها بذريعة الحصار والعقوبات، بل وبما يضمن استمرار هذه الهوامش!

فالقرار بترجمته العملية المباشرة يتضمن إنهاء دعم مادة المازوت بشكل كلي لجميع الفعاليات الاقتصادية، بما في ذلك القطاعات الإنتاجية وهي الأهم، على العكس من كل الحديث الرسمي الذي يتحدث عن دعم الإنتاج ومستلزماته، وتقديم التسهيلات له!

القرار يتضمن إنهاء دعم مادة المازوت بشكل كلي لجميع الفعاليات الاقتصادية بما في ذلك القطاعات الإنتاجية وهي الأهم على العكس من كل الحديث الرسمي

الارتباط بسعر الصرف المتذبذب!

والأسوأ من ذلك، بحسب ما ورد في التوضيح الرسمي، أن السعر الموحد أعلاه «قابل للزيادة والنقصان بشكل دوري وفق أسعار النفط المشتراة ووفق سعر الصرف»!

ما يعني مزيداً من الفوضى السعرية بالنتيجة ارتباطاً بتذبذب سعر الصرف، على اعتبار أن المشتقات النفطية مُدخل رئيسي في حساب التكاليف من قبل جميع الفعاليات الاقتصادية «الصناعية والزراعية والخدمية»!

ليس ذلك فقط، بل إن تذبذب سعر الـصرف، وخـاصـة فـي ظل مساره المـتـصاعد، يـعـزز لـدى الـفـعـاليـات الاقتصادية مبررات هوامش الأمان في حساب تكاليفها، والمتمثلة بالإضافات السعرية عليها، بما يضمن لها عدم الوقوع بالخسارة بالحد الأدنى، وهو ما يجري عملياً!

فالقرار وفقاً لما سبق سيساهم بالمزيد من الفوضى السعرية، ولن يحدها!

الاعتراف بالسوق السوداء واستمرار الاضطرار لها!

بالإضافة إلى كل ما سبق أعلاه فهناك اعتراف رسمي بعدم القدرة على تأمين حاجات الفعاليات الاقتصادية من المادة، بالإضافة إلى الاعتراف بالكلف المقدمة منها بما يخص سعر المـازوت في السوق السوداء، الذي يتجاوز 10000 ليرة لليتر.

فالكثيرون من أصحاب الفعاليات الاقـتـصـاديـة، وخـاصـة الإنـتـاجـيـة «الصناعية والزراعية»، يتمنون الحصول على احتياجاتهم التشغيلية من المادة، سواء عبر سادكوب أو عبر الشركات الخاصة، ووفقاً للسعر الرسمي المعتمد، لكن ذلك لم يتم حتى الآن، بالرغم من كل الوعود الرسمية، وبالرغم من الزيادات السعرية على المادة التي تتم بين الحين والآخر بهذه الذريعة!

فعدم تأمين الاحتياجات اللازمة للفعاليات الاقتصادية من مادة المازوت، وليس المخصصات المسقوفة، وبمواعيد توزيع مرتبطة بالمتوفر من كميات، يعني الدفع بهم إلى السوق السوداء رغماً عنهم، واستمرار الوضع على هذا النحو يعني الحفاظ على مصالح القائمين على هذه السوق، وكأنه شكل من أشكال تقاسم الحصص بين كبار أصحاب الأرباح!

والحال كذلك فإن الاضطرار للجوء إلى السوق السوداء وبأسعارها سيستمر، ما يعني استمرار ارتفاع الكلف على هذه الفعاليات، أي استمرار الزيادات السعرية بالنتيجة، وليس تخفيضها!

مزيد من السلبيات على حساب الإنتاج والمواطنين!

إن زيادة الأسعار على مستلزمات الإنتاج، وخاصة المشتقات النفطية، سيرفع التكلفة، وبالتالي سيرفع أسعار المنتجات من السلع والمواد في الأسواق، في الوقت الذي تعاني منه هذه الأسواق سلفاً من التراجع في معدلات الاستهلاك، ارتباطاً مع تراجع القدرة الشرائية للمواطنين، وبسبب تزايد عوامل الاستغلال والنهب والفساد، التي تتسبب بالمزيد من الرفع السعري في الأسواق!

فالقرار أعلاه لن يساهم في دوران عجلة الإنتاج «الصناعي والزراعي» بل سينعكس سلباً عليها، وسيزيد من صعوبات الإنتاج والعملية الإنتاجية، وكذلك على كل الفعاليات الاقتصادية التجارية والخدمية، والأهم أن كل السلبيات من ذلك ستكون على شكل ارتفاعات سعرية على السلع والمواد والخدمات في الأسواق، مع سقوف مفتوحة لها ارتباطاً بتذبذب سعر

الصرف، والتي ستدفع نحو المزيد من تخفيض معدلات الاستهلاك بالنسبة للمواطنين مكرهين، على اعتبار أن كل الهوامش السعرية المضافة، تحت كل المسميات والمبررات والذرائع، سيتم تحصيلها من جيوبهم بالنتيجة، وعلى حساب ضرورات حياتهم المعيشية والخدمية، في حلقة مفرغة لم ولن يتم كسرها وفقاً للتوجهات الحكومية وقراراتها، وتوافقاً مع استمرار السياسات الليبرالية المتبعة!

التوقيت دائماً مناسب للمستفيدين من السياسات الليبرالية!

لعل كل ما سبق فيه إجابة عن التساؤل المطروح استهجاناً، من قبل المواطنين والفعاليات الاقتصادية على حد سواء، حول توقيت القرار بهذه الظروف، وفي ظل الكارثة المستجدة المتمثلة بالزلزال؟!

فالتجربة العملية طيلة السنين الماضية، بما في ذلك سنوات الحرب والأزمة، وأخيراً على أثر كارثة الزلزال، أكدت أن السياسات الليبرالية، وبالتالي التوجهات والقرارات الحكومية المستندة إليها، غير معنية بالظروف، مهما كانت قاهرة وكارثية، وغير حريصة على مصالح الغالبية المفقرة ولو زاد فقرها وعوزها، أو على استمرار الإنتاج من عدمه، بل وحتى على المصلحة الوطنية، بقدر عنايتها واهتمامها وحرصها على استمرار مصالح القلة الثرية من كبار أصحاب الأرباح المستفيدة منها فقط لا غير، والمتغولة على حساب البلاد والعباد، نفوذاً ونهباً وفساداً!

مضمون غير معلن في مسيرة تخفيض الدعم الظالمة!

من ضمن ما تم رصده من نتائج سلبية إضافية للقرار أعلاه، أن سعر مادة المازوت المحدد كتكلفة بـ5400 ليرة لليتر، تم تعميمه على «المازوت المباشر» المخصص للمواطنين بسقف 50 ليتر عبر تطبيق «وين» لكل أسرة، دون إعلان أو توضيح رسمي عن ذلك!

فالمواطنون الذين كانوا يحصلون على كمية مسقوفة 50 ليتر بسعر 3000 ليرة لليتر، وبقيمة إجمالية تبلغ 150 ألف ليرة، لترميم حاجتهم من مازوت التدفئة بعد طول انتظار «بحسب أعداد المكتتبين، وبحسب المتوفر من كميات مخصصة لهذه الغاية في بعض الكازيات المعتمدة»، أصبح إجمالي المبلغ مقابلها 270 ألف ليرة الآن!

فإذا كان السعر السابق، والبالغ 3000 ليرة لليتر، يتضمن بعض الدعم للأسر، فقد تم إنهاؤه أيضاً، ودون إعلان هذه المرة، حيث تم اعتبار هذه الأسر من الفعاليات الاقتصادية على ما يبدو.. هكذا!

فمسيرة تخفيض الدعم الحكومي نحو إنهائه مستمرة دون توقف، سواء تم الإعلان عن الخطوات والإجراءات المتعلقة بهذه المسيرة الظالمة، أم لم يتم ذلك!

دعم الصناعة والإنتاج «من دهنو سقيلو»!!

ليس جديداً الحديث عن خلبية التوجهات الحكومية التي تتحدث عن دعم الإنتاج والصناعة، فالأمثلة على ذلك باتت أكثر من أن تحصى!

■ عادل ابراهيم

الإعفاءات الجمركية المزمعة سيستفيد منها المستوردون مع عدم ضمان استفادة الصناعيين منها على مستوى تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي لن تؤثر على السلع المنتجة تخفيضاً بأسعارها

فما تقدمه الحكومة للإنتاج والصناعة باليمين «بحال تم تقديم شيء» تجبيه بالشمال عادة، بل وأكثر منه في كثير من الأحيان، وفي بعض الأحيان تقوم بالجباية بشكل مسبق!

تماماً كحال الحديث الحكومي الحالي عن إعفاء المواد الأولية المستوردة كمدخلات للصناعة المحلية من الرسوم الجمركية، كمشروع حكومي مزمع!

مشروع إعفاء مسقوف زمناً!

فقد «درست الحكومة» خلال جلستها بتاريخ 2023/2/14 «مشروع صك تشريعي بإعفاء المواد الأولية المستوردة كمدخلات للصناعة المحلية والخاضعة لرسم جمركي /1/ بالمئة من الرسوم الجمركية وجميع الضرائب والرسوم الأخرى المفروضة على الاستيراد لمدة عام واحد، وذلك ضمن التوجه الحكومي لدعم الصناعة المحلية ودفع عجلة الإنتاج الصناعي وتخفيض تكاليف المنتجات المحلية بما يسهم في توفير السلع المنتجة محلياً وتخفيض أسعارها».

لا شك أن المشروع المزمع يعتبر إيجابياً بالنسبة للصناعة والصناعيين كما هو مفترض، على الرغم من أنه ما زال مشروعاً قيد الدراسة حتى الآن بحسب الصيغة أعلاه، حيث لم يتم الإعلان عن تبنيه وإقراره من قبل الحكومة بعد، وعلى الرغم من وضع سقف للإعفاء الممنوح فيه لمدة عام واحد فقط!

في حين أن الحديث عن دعم الصناعة والإنتاج، في ظروفنا الاقتصادية السيئة حالياً، يجب ألّا يكون مسقوفاً، لا بمدة زمنية ولا بأي من التسهيلات المطلوب تقديمها للقطاعات المنتجة، بحال كانت النية معقودة فعلاً من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج، وتوفير السلع وتخفيض أسعارها!

الجباية المسبقة!

على الطرف المقابل، وبنفس تاريخ الجلسة الحكومية أعلاه، يصدر قرار حكومي نافذ مباشرة يتضمن زيادة في سعر مادة المازوت الصناعي، تحت عنوان توحيد سعر المادة، بحيث أصبح 5400 ليرة لليتر، فيما كانت بعض الكميات المخصصة بسعر 3000 ليرة لليتر، وهي المخصصات الصناعية من المادة المستلمة عبر سادكوب من الإنتاج المحلي، وبنسبة زيادة وقدرها 80% على هذه المخصصات!

وكأن المازوت الصناعي ليس من مستلزمات الإنتاج الواجب دعمها، وخاصة بهذه الظروف؟!

فبحسب بعض الصناعيين فإن الزيادة في سعر المازوت الصناعي، أو ما يتكبدونه من تكاليف جرّاء تأمين حاجتهم منه عبر السوق السوداء، أكبر بكثير من حجم الإعفاءات الجمركية التي جرى الوعد بها ولم تصدر بعد، خاصة وأن جزءاً من الإعفاءات الجمركية المزمعة سيستفيد منها المستوردون فقط، مع عدم ضمان استفادة الصناعيين منها على مستوى تخفيض تكاليف الإنتاج، وبالتالي لن تؤثر على السلع المنتجة تخفيضاً بأسعارها في السوق بالنسبة للمستهلكين!

فبعض مستلزمات الإنتاج المستوردة كمدخلات صناعية لا تتم من خلال الصناعيين مباشرة، وهو أمر معروف من قبل الحكومة!

وعلى ما يبدو فإن الحكومة في حساباتها العامة بما يخص الايرادات، بدأت بتعويض نقص إيراداتها المتمثلة بالرسوم الجمركية المزمع الإعفاء منها، من خلال توحيد سعر المازوت الصناعي، الذي بدأت جباية الفرق به من الصناعيين، وقبل أن يستفيد هؤلاء من الإعفاءات، بحال طالهم منها شيء!

أما المستفيد الفعلي، وبعيداً عن حسابات الإيرادات الخاصة بالحكومة وطرق تعويضها ومن أين، فهم بعض المستوردين فقط لا غير، باسم دعم الصناعة والصناعيين، وتخفيض تكاليف الإنتاج، وتخفيض الأسعار!

فهل علمتم كيف تصاغ القرارات الحكومية، وعلى حساب مَن، ولمصلحة مَن؟!

الشركات العامة الإنشائية بين الأهمية ومشاريع التفريط!

أثبتت المشاريع العمرانية والسكنية، التي تم تنفيذها من قبل الشركات العامة الإنشائية، جدارتها على إثر الكارثة المستجدة، وخاصة ناحية جملها الإنشائية الملتزمة بكودات أنظمة البناء الهندسية والتصميمية المعتمدة رسمياً، وبشروط الأمان والسلامة، والمصممة ضد الزلازل، فقد كانت هذه الأبنية والمشيدات أقل تأثراً بالزلزال، وبشكل ملموس.

■ سمير علي

مقابل ذلك، وبعيداً عن التعميم، تبين أن الأبنية المنفذة من قبل متعهدي القطاع الخاص كانت الأكثر تضرراً بالزلزال، والأكثر كارثية هي تلك الأبنية المشادة في مناطق المخالفات والعشوائيات، ناحية عدم الالتزام بأنظمة البناء الهندسية وشروط الأمان والسلامة، بما في ذلك كود الزلازل!

الفوارق الملموسة ليست صدفة!

انهارت أبنية في المناطق المنكوبة بالزلزال مع كل أسف، وتصدعت أخرى وأصبح بعضها مهدداً بالانهيار، فيما لم تتأثر بعض الأبنية الأخرى في نفس هذه المناطق!

بالمقابل فقد تم تسجيل انهيار لبعض الأبنية خارج المناطق المنكوبة، وتضرر وتصدع أخرى، مع العلم أنها تعتبر بعيدة جداً عن هذه المناطق!

لا شك أن ذلك ليس صدفة، بل هو نتيجة تشابك الكثير من العوامل المجتمعة، اعتباراً من دراسة الأرض المشادة عليها هذه الأبنية وطبيعتها، مروراً بالتصميم والالتزام بالشروط الهندسية والفنية، بما في ذلك عوامل الأمان والسلامة والكود الزلزالي، وصولاً إلى حسن التنفيذ والمراقبة والإشراف، وليس انتهاءً بعوامل النهب والفساد والاستغلال.

مثال ملموس دون منح صكوك البراءة!

تشكل مناطق المخالفات والعشوائيات نسبة تتجاوز 60% من تعداد الأبنية السكنية المشادة في البلاد، لذلك كانت الكارثة والضرر فيها أكبر، مقابل بقية النسبة من مشاريع منظمة ومرخصة ومنفذة من قبل متعهدي القطاع الخاص وشركات الإنشاءات العامة، عبر المشاريع السكنية الخاصة بالمؤسسة العامة للإسكان «شبابي- عمالي- ادخار»، التي تأثرت بنسب أقل بكثير.

وبحسب مدير فرع المؤسسة العامة للإسكان في اللاذقية، خلال حديثه عن تأثير الزلزال على أبنية مشاريع المؤسسة في المحافظة، أن: «أبنية مشاريع السكن الشبابي والادخار السكني على أوتوستراد الثورة سليمة والحمد لله، حيث تم في البداية الكشف على الأبنية من قبل لجنة السلامة المشكلة من نقابة المهندسين ومجلس المدينة وفرع الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية، وجرى الكشف من قبلهم عليها بناء على طلبات فردية من بعض القاطنين، وتم التأكد أن جميع الأبنية بحالة ممتازة، ونحن كمؤسسة قمنا بعملية الكشف على جميع الأبنية وتبين أن جملها الإنشائية بحالة ممتازة ومستقرة، ولا يوجد إلا بعض الشقوق الشعرية البسيطة فقط في جدران البلوك فوق العتب لبعض البيوت، وهي تشققات شعرية بسيطة مستقلة عن الجملة الإنشائية، ولا تؤثر على سلامة البيت ولا البناء ولا على سلامة المواطنين، ولم يسجل سقوط أي جدار بلوك، فأبنيتنا جميعها مصممة ضد الزلازل، وهي دراسة لفرع الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية، والتنفيذ بإشرافنا وإشرافهم وبالتعاون مع الشركات العامة».

الحديث أعلاه يؤكد المؤكد بما يخص مشاريع الشركات العامة الإنشائية، ليس في محافظة اللاذقية فقط، بل وفي عموم المحافظات السورية، وليس على مستوى مشاريع السكن فقط، بل وفي مختلف المشاريع الإنشائية الأخرى.

بالمقابل ربما لا بد من الإشارة إلى أن ذلك لا يعني منح صكوك البراءة لهذه المشاريع من عوامل النهب والفساد في بعضها، وخاصة ما يتعلق بتعهدات الإكساء، التي يتم تنفيذها غالباً من قبل متعهدي القطاع الخاص!

دور الدولة المغيب والإصرار على التخلي الحكومي!

هذا الواقع الملموس على إثر الكارثة لا يشير فقط إلى الالتزام وحسن التنفيذ من قبل شركات الإنشاء العامة وبعض المتعهدين من القطاع الخاص، مقابل عدم الالتزام بالشروط الهندسية والفنية وبعوامل وشروط الأمان والسلامة من قبل آخرين، وخاصة في مناطق المخالفات والعشوائيات!

بل لعل الأهم من ذلك أنه يشير إلى النتائج الكارثية للتخلي الرسمي عن مهام الدولة بما يخص مشاريع السكن والإسكان النظامية، وبما يلبي الحاجة المتنامية له بالتوازي مع التزايد السكاني، ما أدى إلى زيادة السكن المخالف والعشوائي بهذه النسبة الكبيرة، وهي غالباً بعيدة عن الالتزام بالشروط الهندسية والفنية وبعوامل الأمان والسلامة، وعلى حساب المضطرين استغلالاً وفساداً، بل وعلى حساب حياة بعضهم كما أثبتت الوقائع من خلال الانهيارات التي تعرضت لها بعض الأبنية خلال السنوات الماضية وحتى الآن، ليس بسبب الزلزال فقط، بل قبل ذلك ولأسباب عديدة أخرى، بما في ذلك التهتك في البنية التحتية، وخاصة في شبكات الصرف الصحي، بالإضافة طبعاً إلى الانهيارات والأضرار الجزئية والكلية التي لحقت بالكثير من المدن والمناطق السكنية بنتيجة المعارك خلال سني الحرب والأزمة، والتي ما زالت آثارها ونتائجها الكارثية مستمرة حتى الآن!

الحديث الرسمي عن أهمية الشركات العامة الإنشائية وخاصة في ظروف الكارثة المستجدة لم يحل دون التأكيد على الاستمرار بالنهج الحكومي المفرط بهذه الشركات وبدورها ومهامها!

مزيد من التفريط الرسمي!

خلال اجتماع لرئيس الحكومة مع وزارتي الأشغال العامة والإسكان والتنمية الإدارية، بتاريخ 2023/2/13، أكد رئيس مجلس الوزراء «أهمية الجهود التي تبذلها الشركات العامة الإنشائية وكوادرها وآلياتها في جميع المواقع التي تعرضت للزلزال والمساهمة في إنقاذ العالقين وانتشال الضحايا من تحت الركام ورفع الأنقاض، إضافة إلى دورها في تقييم الحالة الفنية للأبنية السكنية المتصدعة والمساهمة في المرحلة المقبلة بإعادة تأهيل وإعمار المناطق المتضررة».

الحديث الرسمي أعلاه عن أهمية الشركات العامة الإنشائية، وخاصة في ظروف الكارثة المستجدة، لم يحل دون التأكيد على الاستمرار بالنهج الحكومي المفرط بهذه الشركات، وبدورها ومهامها!

فقد جرى خلال الاجتماع «مناقشة السيناريوهات التي أعدتها وزارتا الأشغال العامة والإسكان والتنمية الإدارية، لدمج وإعادة هيكلة الشركات العامة الإنشائية وهي «الشركة العامة للبناء والتعمير- الشركة العامة للمشاريع المائية- الشركة العامة لأعمال الكهرباء والاتصالات- الشركة العامة للطرق والجسور»، حيث جرى التأكيد على أهمية أن تحقق أية عملية دمج قيمة مضافة لناحية تعزيز قوة وحضور هذه الشركات لتكون أكثر قدرة على التعاطي مع متطلبات إعادة الإعمار وتحسين موقعها المالي وتطوير آليات عملها».

ربما تحقق عمليات إعادة الهيكلة والدمج بعض المزايا الإضافية للشركات المدمجة، بحال ضرورتها، وبحال التقيد بغاياتها وأهدافها المفترضة بحسب ما يتم الإعلان عنه والتسويق له، لكن عمليات الدمج وإعادة الهيكلة المنفذة خلال العقود والسنين الماضية لبعض مؤسسات وشركات القطاع العام لم تحقق الغاية المعلنة منها افتراضاً، بل كانت نتائجها سلبية، سواء على مستوى الدور والمهام التي تم تحجيمها وتقويضها، أو على مستوى العاملين وحقوقهم ومستقبلهم!

وعلى الرغم من ذلك ما زالت الحكومة مستمرة بمسيرة التفريط بالمؤسسات والشركات العامة، تارة باسم إعادة الهيكلة والدمج، وتارة باسم التشاركية والخصخصة، المبطنة والمعلنة!

المهام الكبيرة وقطاع الدولة الضعيف!

إعادة الإعمار، كمهمة كبيرة وضرورية مستحقة، والقادمة لا شك على الرغم من كل الإعاقات الماثلة أمام البدء بها، تحتاج إلى جهاز دولة قوي بقدر كبر هذه المهمة، ليس من أجل حسن إدارتها وتوجيهها بما يحقق مصالح السوريين والمصلحة الوطنية منها فقط، بل ومن أجل المشاركة الفاعلة في تنفيذها ومراقبتها والإشراف عليها، عبر أذرع الدولة المتمثلة بالمؤسسات والشركات العامة.

فهل من الممكن القيام بهذه المهمة الكبيرة من خلال جهاز دولة ضعيف ومتهتك، كحال واقعنا البائس الحالي، وفي ظل الاستمرار بالنهج الرسمي المفرط بدور الدولة وبأذرعها وبمهامها على التوالي، ولمصلحة مَن الاستمرار بهذا النهج، وبالسياسات التفريطية بحقوق ومصالح البلاد والعباد؟!

وزارة التربية تضخيم في الشعارات.. واستمرار بالهدم!

وزارة التربية، وكما اعتدنا عليها، توجه كل ما أوتيت من جهود وإمكانات للبروظة والظهور الإعلامي فقط، فالنتيجة منها لا تتعدى إصداراً من مركز تطوير المناهج، أو قراراً هنا وهناك، يأخذ بالنتيجة شكل خبر على صفحات التواصل الاجتماعي دون أية نتيجة أو جدوى إيجابية تذكر منه، إذا لم يترتب عليه أعباء وأضرار سلبية ربما!

■ عمار سليم

فهدم قطاع التعليم مستمر، بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال سياسات الحكومات الليبرالية المتعاقبة، وعبر وزارة التربية!

وآخر ما تم عرضه واستعراضه، ظهوراً وبهرجة وبروظة، هو عنوان مطروح من قبل المركز التربوي لتطوير مناهج التعليم، وكان تحت اسم لامع ألا وهو: «المعلم هو القائد الفعلي للتغيير الجوهري في المجتمع»!

فقد ورد على صفحة المركز بما يخص هذا العنوان ما يلي:

«تتطلب قيادة التغيير على المعلم اتباع نموذج واضح وأسلوب تفكير عقلانيّ منظم يساعده على استشراف آفاق المستقبل، واستشعار نتائج عملية لتطبيق التغيير المقترح في العملية التعليميّة، وبالتالي إدخال تغييرات مخطط لها لضمان نجاحها، لأن مهنة المعلم في المستقبل أصبحت مزيجاً من مهام القائد، ومدير المشروع والناقد والموجه.

أحد محاور ورشة الترقية الوظيفية التي تقيمها وزارة التربية دور المعلم في التحول في التعليم وهو دور واضح وفعال من خلال تعزيز المجالات التي يدعمها التحول في التعليم القائم على نتعلم كيف نتعلم؟ كيف نعيش معاً؟ نتعلم أن نفعل، نتعلم أن نكون».

وقد تكرر عنوان التحول في التعليم مراراً وتكراراً خلال الفترة الأخيرة، وأوردنا في مواد سابقة أن التحول في التعليم غير مقتصر على المناهج فقط، بل بالسياسات المتبعة من قبل الحكومات تجاه التعليم بالكامل!

أما العنوان العريض أعلاه فما هو إلا إتمام لما تعمل به وعليه وزارة التربية من تلميع وترقيع، أمام حجم الفشل في التعليم الذي وصل إليه الحال في سورية!

المعلم يحتاج إلى تغيير واقعه بدايةً!

فقبل أن يقود المعلم عملية التغيير الجوهري في المجتمع، كما خُطط له في مركز تطوير المناهج، بمعزل عن الواقع وفي انفصال عنه، عليه قبل كل شيء أن يخرج من مستنقعه المتمثل بالفقر والعوز، والمرض بكل أشكاله، الجسدي والنفسي والاجتماعي!

فكل ما سبق كفيل بأن يشل حركة المعلمين شللا كاملاً أو جزئياً في عملية التعليم والتربية المنشودة!

فواقعه أصعب من أن يوصف في ظل هذه الظروف التي تكرسها الحكومة ووزارة التربية تجاهه!

فكيف له أن يحصل على «تفكير منظم لاستشراف المستقبل» وهو فاقد لأهم الشروط المادية الضرورية لسلامة التفكير وتنظيمه؟!

وكيف ذلك وهو يقبع في البرد شتاءً والحر صيفاً، ويعمل بأكثر من عمل طوال اليوم، ليحصل بالنتيجة على بعض غذاء لا يعوضه قوة عمله المستهلكة!!

كيف نتعلم!

«نتعلم كيف تتعلم»! هو أحد العناوين في الورش الخلبية والنظرية والمنفصلة عن الواقع!

ولكن الجواب عن مثل هذا السؤال أكثر من بدهي، فالطفل غالباً ما ينبذ التعلم في ظل انعدام الاستقرار الأسري والمجتمعي!

فالفقر المدقع أودى بعقول الأطفال وسلوكهم وحالاتهم النفسية، وصولاً إلى ضعف تحصيلهم الدراسي، وعجزهم عن تحسين أدائهم!

فالاستقرار مرهون بجملة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية التي من المفترض أن تحققه، ولا يخفى على أي عاقل ما تعانيه الأسرة السورية من كوارث تحول عائقاً أمام الحد الأدنى من الاستقرار، يحصد بعض نتائجها المعلمون في صفوفهم، عاجزين عن تحريك ساكن فيها!

عناوين أساسية وفرعية كثيرة تم عرضها تكثيفاً في الخبر الوارد على صفحة مركز تطوير المناهج، لكن خلاصة القول إن أي تطوير في المناهج ستكون نتيجته صفرية في ظل هذا الواقع التي تكرسه الحكومة وسياساتها، وأي تغيير إيجابي منشود يبدأ من خلال التغيير الجذري والعميق والشامل لجملة هذه السياسات، وعندها فقط سيتاح للمعلم أن يكون القائد الحقيقي لعملية التغير الجوهري والتحول في التعليم.

تقرير رسمي في حرز مكين!

تم الإعلان عن إطلاق «تقرير حالة السكان في سورية 2020» بتاريخ 2023/1/30، وذلك في فندق داما روز في دمشق بحضور رئيس الحكومة.

■ نوار الدمشقي

يشار إلى أن التقرير من إنجاز الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، وهو بعنوان «العودة والاستقرار»، وقد حظي إطلاقه باحتفالية خاصة، ترافقت مع تغطية إعلامية رسمية وغير رسمية، ومقابلات وتصريحات صحفية، مع الكثير من البهرجة التي ترافقت مع الكثير من الحديث عن أهميته!

رسمياً.. هام واسترشادي وموثوق!

بحسب وكالة سانا: « يمثل التقرير الإصدار الرابع من تقارير حالة السكان في سورية، ويكتسب أهميته من كونه يقدم معالجة موضوعية لحالة السكان، تستند إلى بيانات ذات موثوقية من حيث المصدر والمنهجية، وأنجز في إطار خطة التعاون المشترك بين الهيئة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ويأتي ضمن سلسلة الدراسات والتقارير النوعية التي تعمل عليها وتنجزها الهيئة منذ تأسيسها عام 2003».

وبحسب رئيس الحكومة: «التقرير يمثل واحداً من أهم التقارير التنموية التي ترصد أبرز ملامح الحالة السكانية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، بعد ما يقارب 12 عاماً على الحرب التي شنتها قوى الإرهاب على بلدنا، مشيراً إلى أن هذه التقارير تعكس حجم الاستنزاف الكبير الذي سببته الحرب ضد الإرهاب، وحالت دون توجيهها لتنفيذ الخطط التنموية، التي كانت تسير في الاتجاه الصحيح، وفق مؤشرات إيجابية».

فيما قال وزير الشؤون الاجتماعية والعمل: إن «التقرير يشكل ورقة استرشادية حوارية لكل المعنيين بقضايا السكان والتنمية، من مؤسسات وهيئات حكومية وقطاع خاص ومجتمع أهلي وصنّاع الرأي العام، والمؤثرين فيه، لفهم الواقع السكاني في سورية، خلال فترة الحرب، وتشخيص الفجوات التي أحدثتها».

وقد أشارت رئيس الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان إلى أنه: «تم اعتماد مبدأ المشاركة مع جميع المعنيين بإعداد التقرير، عن طريق ورشات عمل، ولجنة فنية، وفريق عمل يضم خبراء ومتخصصين في المجال الديموغرافي والصحي وسوق العمل، موضحة، أن التقرير تضمن إحصائيات مثبتة وحقيقية في ضوء العديد من الأرقام الخاطئة، التي يتم تداولها عن وضع السكان في سورية».

وقد بين ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان: أن «الصندوق هو شريك استراتيجي مع الحكومة السورية، في إعداد التقارير المتعلقة بالسكان، لكونها مهمة في التعاطي مع جميع النواحي المتعلقة بالأسرة، ودراسة المتغيرات التي تتعرض لها، مشيراً إلى أهمية إنجاز التقرير في هذه الفترة، رغم جميع الصعوبات التي واجهها المعنيون بإعداده في الحصول على البيانات المطلوبة».

بعد كل الأهمية.. أين التقرير؟!

مما لا شك فيه، أن التقرير المعلن عن إطلاقه أعلاه، لن تكون حالته مختلفةً عن كل التقارير الرسمية الأخرى، التجميلية والترقيعية بغايات إعلامية صرفة، ولعل جُل الاهتمام به، بكل وضوح ودون مواربة، يتمثل بمحاولة سبر ومعرفة كيفية عنونته بـ«العودة والاستقرار»، وعلى أي أساس من البيانات والإحصاءات تم التوصل إلى مثل هذا العنوان، وبظل هذا الواقع البائس للسكان على طول البلاد وعرضها؟!

ومع ذلك، وبعد كل الحديث الرسمي والتشويقي أعلاه عن التقرير وأهميته، وخاصة للمعنيين بقضايا السكان والتنمية، بحسب تصريح وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، وبعد الكثير من الجهد المضني بالبحث عنه، منذ الإعلان عن إطلاقه وحتى تاريخه، لم يتم العثور على هذا التقرير في أي من المواقع الرسمية!

لا على الموقع الحكومي، ولا على موقع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ولا على موقع أو صفحة الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، ولا على موقع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وكذلك لم تتم الإشارة إليه لا من قريب ولا من بعيد، من قبل المكتب المركزي للإحصاء، والذي من المفترض أن يكون على اطلاع على مثل هذه التقارير بالحد الأدنى!

حتى لم يتم الإعلان عن توفره، ورقياً أو إلكترونياً، مجاناً أو لقاء مبلغ ما.. بحال الرغبة في اقتنائه من قبل الجهات المهتمة والمختصة، عامة أو خاصة!

فأين التقرير الذي طنبت مسامعنا به وبأهميته رسمياً؟

ولماذا لم ينشر للعموم على أي من المواقع الرسمية، طالما فيه الكثير من البيانات والإحصاءات الهامة، ويقدم معالجة موضوعية لحالة السكان تستند إلى بيانات ذات موثوقية من حيث المصدر والمنهجية؟

وماذا تعني مفردة «إطلاق»، بل وماذا تعني كل الاحتفالية المقامة على شرفه وباسمه، بظل تغييب التقرير بهذا الشكل؟!

ما بعد زلزال 6 شباط..

خلّف زلزال 6 شباط الذي ضرب جنوب تركيا وشمال سورية خسائر بشرية ومادية كبيرة ستؤثر على حياة البلاد واقتصادها لسنواتٍ قابلة. وكما هي العادة، تشرّع الكوارث الباب على أسئلة كثيرة كان يجرى تجاهلها في «الأوقات العادية».
ربما يكون واحد من أهم هذه الأسئلة التي يجري طرحها اليوم هو ذلك المتعلق بالطريقة التي تتحرك وفقها أجهزة الدولة حول العالم في مرحلة ما بعد الكوارث.

■ قاسيون

من تابع التغطية الإعلامية السورية وتحليلات البعض عبرها خلال الأسبوع الماضي، لا بد أنه لاحظ المحاولات المحمومة لحصر الحديث عن الكارثة بوصفها فاجعة طبيعية لا يمكن للإنسان أن يفعل شيئاً حيالها، في إغفال متعمد لحالة ترهل مؤسسات الدولة التي انكشفت في أكثر أشكالها وضوحاً خلال أيام الكارثة، وتجاهل دور الفساد في تضخيم الآثار المباشرة وغير المباشرة للزلزال. هذا كله سيئ، لكن ربما يكون الأكثر سوءاً هو أن هذا السلوك بدأ يتفاقم خلال الأيام الماضية، ليصل إلى حدود التلميح بأن الدول «عموماً» تقف عاجزة أمام الكوارث المستجدة. فهل هذا صحيح؟ وهل تسمح استجابات العديد من الدول للكوارث الطبيعة بالخروج بمثل هذا الاستنتاج؟

النموذج التركي: الأقربون أولى بالدراسة!

قبل الذهاب لدراسة حالات سابقة من تعاطي أجهزة الدولة في العالم مع حالات الكوارث، من المناسب الوقوف عند التجربة التركية الحالية، حيث كان مركز الزلزال الذي ضرب بلادنا:
خلال الأيام الأولى للزلزال، انكبّ جهاز الدولة التركي بجميع أركانه على متابعة تفاصيل الزلزال وآثاره، مصدراً إحصاءات يومية حول أعداد الوفيات والإصابات والخسائر المادية بدقة. وبمجرد انقضاء الأيام الأولى، كشف الرئيس التركي الحصيلة: عدا الخسائر البشرية، تعامل جهاز الدولة مع 15,000 مبنى مدمّر من أصل 19,000 في مناطق الزلزال، وفي العموم تم تصنيف 47 ألف بناء يضم 211 ألف وحدة سكنية كـ«أبنية منهارة» أو «سيتم هدمها فوراً» أو «أبنية تعرضت لأضرار بليغة».
وكاستجابة فورية، كشف الرئيس التركي عن جوانب من خطة عمل الحكومة: خصصت الدولة التركية مبلغ 100 ألف ليرة «حوالي 5,000 دولار» لأقرباء المتوفين بالزلزال من أجل تلبية احتياجاتهم العاجلة مبدئياً. وستبدأ الحكومة اعتباراً من مطلع شهر آذار المقبل ببناء 30 ألف وحدة سكنية للمتضررين. أما الهدف الرئيسي، فهو تشييد أبنية جديدة وآمنة بدل كل مبنى تهدم في الزلزال خلال عام واحد فقط، على أن يكون البناء الجديد بعيداً عن خطوط الصدع. وكشف الرئيس التركي بنفسه عن إطلاق حملة إعلامية موحدة لجمع التبرعات على مستوى البلاد كلها «بالإضافة لقنوات إعلامية في أذربيجان وشمال قبرص» تحت عنوان «تركيا قلب واحد» بحيث يكون مقدار التبرعات التي تم جمعها على مستوى البلاد واضحاً «تم جمع أكثر من 6,1 مليار دولار خلال 7 ساعات من البث».
هذا كله جرى، بينما كان المجتمع السوري يتحرك بمبادرات فردية لتجاوز حالة العجز التي اتسم بها أداء جهاز الدولة، حيث اضطر الناس في كثير من المناطق للبحث والانتشال بأيديهم في ظل قلة عدد المعدات والتركسات فضلاً عن الوقود اللازم لتشغيلها. هذا إن لم نتحدث عن الأداء السياسي والإعلامي الذي دفع لزيادة الشرخ في البلاد، وعن غياب أي برنامج عمل حكومي معلن لتعويض الضحايا والمتضررين «ذلك بينما تعلن بعض البنوك التي راكمت أرباحاً خلال السنوات السابقة عن قروض جديدة يمكن منحها للمتضررين لترميم منازلهم من جيوبهم!».

الهدف الرئيسي للدولة حسب تصريحات الرئيس التركي هو تشييد أبنية جديدة وآمنة بعيداً عن أماكن الصدع الزلزالي بدل كل مبنى تهدم في الزلزال خلال عام واحد فقط

عشق أباد.. تركمانستان الاشتراكية السوفييتية

وقع زلزال قوته 7,3 على مقياس ريختر فجر يوم 6 تشرين الأول عام 1948 في جمهورية تركمانستان الاشتراكية السوفييتية. كان مركز الزلزال يقع تحت مدينة عشق أباد مباشرة، لذا كانت العواقب مدمّرة، حيث لم تستطع حوالي 80% من المنازل المقاومة، وتوفي حوالي 10% من سكان تركمانستان عموماً، وهم ثلث سكان مدينة عشق أباد تقريباً.
استجابت الحكومة – التي نفضت لتوها غبار الحرب العالمية الثانية – بسرعة للكارثة. فرغم الدمار الكامل الذي لحق بالمطار وتعطل جميع وسائل الاتصال، بعد أربع ساعات من وقوع الزلزال، تم إرسال الطائرات التي تحمل الضحايا إلى مدينتي طشقند وباكو القريبتين. في اليوم التالي، انتهى إصلاح السكك الحديدية، وفضلاً عن الأطباء وعمال الدفاع المدني المشاركين في الإنقاذ، أحضر على الفور أكثر من ألف طبيب وعامل إنقاذ إلى المدينة لأن الحكومة توقعت وباءً محتملاً بسبب الحرارة، حيث تحللت جثث الموتى بسرعة، ما دفع الجيش لتعقيم المنطقة والمعدات المستخدمة بانتظام. وفي غضون ستة أيام، تم تسليم المنازل الجاهزة المؤقتة للناس وإيصال المواد اللازمة لتشييد المباني المقاومة للزلازل إلى المدينة والشروع بالبناء فوراً.
أخذت المباني التي استكملت الدولة بناءها في عشق أباد – في غضون عام واحد تقريباً– شكلاً أسطوانياً محققاً لشروط مقاومة الهزات الأرضية. وواحدة من الأفكار التي تم اعتمادها في حينه هي التقسيم الداخلي للمنازل إلى عدد من الغرف الداخلية صغيرة الحجم، بحيث يساعد تقسيم المنزل بهذه الطريقة في امتصاص طاقة الهزات الناتجة عن الزلازل بعض الشيء وزيادة مقاومة البناء إجمالاً.
عموماً، أطلق الخبراء تسمية «استجابة عشق أباد» على العمليات التي قامت في المدينة، بوصفها نموذجاً فريداً للاستجابة من حيث كفاءتها وتنظيمها، استند إلى أن العديد من الصناعات التي كانت قائمة في الاتحاد السوفييتي في فترة الحرب العالمية الثانية ظلت مستمرة، ولم يكن هنالك نظير فعلي لها في الاستجابات العالمية لاحقاً.

نموذج من دول محاصرة.. نظرة على كوبا

واحدة من الحجج التي يسوقها الإعلام اليوم أن العقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة على سورية هي السبب في ضعف استجابة البلاد للكوارث، ورغم أن العقوبات تتحمل بالفعل جزءاً أساسياً من المسؤولية عن الوضع الحالي، إلا أن تحميل العقوبات وحدها المسؤولية عن ذلك أمر يجافي الحقيقة بشكل مطلق.
تعرضت كوبا منذ النصف الثاني من القرن الماضي إلى أشرس المحاولات الأمريكية الرامية إلى تضييق الخناق عليها وكبح تطورها. رغم ذلك، شكّلت البلاد نموذجاً استثنائياً وفريداً من

أية دولة يريدها السوريون؟

$ 5,000

خصصت الدولة التركية مبلغ 100 ألف ليرة «حوالي 5,000 دولار» لأقرباء المتوفين بالزلزال من أجل تلبية احتياجاتهم العاجلة مبدئياً

6,1 مليار$

تم جمع أكثر من 6,1 مليار دولار خلال 7 ساعات من البث المباشر ضمن حملة «تركيا قلب واحد» التي أطلقها الرئيس التركي لجمع التبرعات بشكل موحد.

%80

رغم أن 80% من المنازل تضررت في الزلزال الذي ضرب جمهورية تركمانستان الاشتراكية السوفييتية في 1948، استطاعت الدولة إعادة البناء خلال عام واحد فقط.

8,800,000

تأثر 8,8 مليون شخص من الزلزال في سورية وفقاً للأمم المتحدة. ووصلت الاحتياجات الإنسانية إلى أعلى مستوياتها منذ انفجار الأزمة في عام 2011، ذلك في ظل القيود المفروضة على وصول المساعدات وظروف الشتاء التي تزيد من تعقيد الاحتياجات الإنسانية

كوبا هي واحدة من أفضل الدول استعداداً للكوارث، إن لم تكن الأفضل على الإطلاق، إن الإعصار ذاته الذي سيفتك بحياة الناس جماعياً في هاييتي، لن يودي بحياة أي شخص في كوبا

* منسق الإغاثة في حالات الطوارئ في الأمم المتحدة، يان إيغلاند

التعامل مع الكوارث، إلى حدّ لا تستطيع معه منظمات الأمم المتحدة والصليب الأحمر وغيرها سوى الإشادة به.

ونظراً لموقعها الجغرافي، تعدُ منطقة أمريكا الجنوبية والبحر الكاريبي واحدة من أكثر المناطق تضرراً من العواصف والأعاصير القوية، والتي تؤدي إلى زيادة في هطول الأمطار واشتداد العواصف. وفي هذا الصدد، تشير تقارير الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية إلى أن هذه المنطقة من القارة الأمريكية هي ثاني أكثر المناطق عرضة لتسجيل الكوارث الطبيعية في جميع أنحاء العالم. فما الذي تستطيع كوبا أن تفعله في موقع جغرافي حرج طبيعياً «حيث احتمالات الكوارث عالية» وسياسياً «حيث الولايات المتحدة تتربص بالقرب من الحدود»؟

طورت الحكومة الكوبية منذ ستينيات القرن الماضي خططاً تفصيلية ودقيقة للتصدي للكوارث. تقوم هذه الخطط على عاملين مهمين: الأول، إشراك المواطنين – الكبار والصغار المدربين جيداً– في عمليات الاستجابة الأولية بكثافة، والثاني، رفع قدرة الدولة على التنبؤ بالكوارث وإيجاد برنامج تعويضات مباشر يقلل من الزمن التعافي من الكوارث.

لضمان العامل الأول، أنفقت الدولة الكوبية بشكل كبير على تعليم المواطنين وتدريبهم للتعامل مع الكوارث. الأمر الذي بدا ترفاً و«بيروقراطية» في نظر بعض وسائل الإعلام اللاتينية الممولة غربياً سرعان ما اتضحت إيجابياته في عام 2001، حين ضرب إعصار مايكل الجزيرة الكوبية: في غضون ساعات قليلة فقط، انخرط 70 ألف مواطن كوبي متطوع في عمليات الاستجابة، واستخدموا 5000 مركبة استطاعت إجلاء 750 ألف مواطن، ونقل 52 ألف طالب من مدارسهم الحكومية إلى منازلهم، ثم نجحوا في نقل أكثر من 741 ألف رأس من الماشية إلى مناطق مرتفعة بعيدة عن أماكن الخطر. الأمر الذي ترك منسق الإغاثة في حالات الطوارئ في الأمم المتحدة، يان إيغلاند، في حالة ذهول ليصرح في الإعلام: «إن كوبا هي واحدة من أفضل الدول استعداداً للكوارث، إن لم تكن الأفضل على الإطلاق، إن الإعصار ذاته الذي سيفتك بحياة الناس جماعياً في هاييتي، لن يودي بحياة أي شخص في كوبا».

وتكرر الأمر مرة أخرى في عام 2004، عندما ضرب إعصار جين كوبا بقوة أكبر من القوى التي ضرب فيها هاييتي، فقتل في الأخيرة أكثر من 3000 إنسان، بينما لم يقتل أي مواطن كوبي. وفي آخر إحصائية له، أكد مركز السياسة الدولية أن احتمالات موت إنسان في الأعاصير داخل الولايات المتحدة يزيد بمقدار 15 ضعفاً عن احتمال أن يحدث ذلك في كوبا.

الدول التي تتعرض للحصار والعقوبات لا يمكنها أن تقاوم الكوارث فحسب، بل يمكنها أن تتصدر دول العالم في سرعة الاستجابة الإنسانية ومقدار كفائتها

فيما يخص قابلية المباني لمقاومة الكوارث الطبيعية، فإن هذه المسألة محلولة في كوبا على نحو شديد البساطة، حيث يقوم «المعهد الوطني للإسكان» – الجهة الوحيدة المخولة ببناء المساكن– بتقييم دوري للمباني التي يجب إصلاحها أو إعادة بنائها، قبل وقوع الكارثة وبعدها.

وعليه، يتضح من النموذج الكوبي أن الدول التي تتعرض للحصار والعقوبات لا يمكنها أن تقاوم الكوارث فحسب، بل يمكنها – في حال وجود الإرادة السياسية الفعلية لذلك – أن تتصدر دول العالم في سرعة الاستجابة الإنسانية ومقدار كفاءتها.

كوارث الطبيعة وكوارث الفساد السياسي

منذ سبعينيات القرن الماضي، طرح الكثير من علماء البيئة والجغرافية والاقتصاد السياسي فكرة مفادها أنه يجب التوقف عن تسمية «الكوارث الطبيعية» التي نعرفها حتى الآن بهذا الاسم لأنها ليست «طبيعية» فقط، ففي ظل التطور الذي وصلت إليه العلوم بات بالإمكان تقليص حجم الخسائر البشرية والمادية الناتجة عن ظواهر الطبيعة «التي من الطبيعي أن تحدث!» إلى حدود تكاد تصل إلى الصفر. لكن آلاف القتلى والإصابات والخسائر المادية الكبرى التي تتكبدها الدول تعود في غالبيتها الساحقة إلى كوارث يصح أن يطلق عليها «الكوارث السياسية» أو «كوارث عدم قدرة دول اليوم على الاستجابة للظواهر الطبيعية» أو كوارث تغليب الربح أولاً بدلاً من الإنفاق على البحث العلمي الضروري لرفع قدرة الإنسان على التعامل مع ظواهر الطبيعة. فرغم أن التجارب التي استعرضناها في هذا المقال تبدو وكأنها آتية من عالم آخر بالمقارنة مع الوضع في سورية، إلا أن الواقع هو أن ما تستطيع الدول أن تفعله اليوم موضوعياً يتجاوز بكثير التجارب التي أشرنا إليها والتي غدت تجارب قاصرة بالمقارنة مع ما يمكن فعله اليوم.

من الأحادي إلى ثلاثي الأبعاد: عالم ما بعد بريتون وودز

كانت بداية عام 2023 علامة على سلسلة من التصريحات التي أطلقها ممثلون عن دول بريكس والمتعلقة بإنشاء عملات جديدة. تحديداً دعوة الرئيس البرازيلي «لولا» إلى إنشاء عملة مشتركة بين مجموعة دول مجموعتي بريكس وميركسور، بينما أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف عن إنشاء عملة مشتركة لبريكس سيكون على جدول أعمال مؤتمر بريكس، الذي سيعقد في جنوب إفريقيا هذا العام. وحتى لو كان العديد من هذه التغييرات في نظام النقد الدولي سيأخذ وقتاً، فهذا التحول يتضح بشكل متزايد. النظام النقدي الدولي الجديد سيتجه بشكل متزايد نحو العملات الإقليمية، التي تطمح لاحتلال مركز في الاحتياطي العالمي إلى جانب تشكيلة العملات المختارة للاقتصادات المتقدمة. قد يوفر نظام نقدي دولي تلعب فيه عملات أقاليم العالم النامي دور العملات الرئيسية، فرص اختيار أكبر ويقلل الاعتماد على بضع عملات مختارة.

■ ياروسلاف ليسوفوليك
ترجمة: قاسيون

إنّ النظام المالي العالمي المجزأ الذي يتألف بشكل شبه حصري من العملات الوطنية، يترك مجالاً للاعتماد المفرط على عملة الاقتصاد المهيمن، وهذا بدوره يخلق نقاط ضعف كبيرة. ورد في تقرير صندوق النقد الدولي الأخير: «على الرغم من نقاط الضعف في نظام الاحتياطي الحالي، فإنّ أيّة تحولات كبيرة بعيداً عن الوضع الراهن ممكنة فقط عندما تكون هناك بدائل قابلة للتطبيق عن العملات المهيمنة». هذا الاعتراف من قبل الصندوق بالضعف في النظام النقدي الحالي– رغم شرط ظهور بدائل– هو شهادة مهمة على الشكوك المتزايدة بشأن «عصمة» النظام النقدي الحالي.

تتمثّل إحدى طرق النظر إلى بعض أوجه القصور هذه في إدراك أنّ التضخم المرتفع في الاقتصادات المتقدمة، يعمل حالياً على تقويض قيمة ديون الدولة لهذه البلدان– انخفضت نسبة ديون الولايات المتحدة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية 2022 ما يقرب 9٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بالربع الأول من عام 2021، على خلفية تضخم إجمالي الناتج المحلي الاسمي «بسبب نمو الأسعار». هذا الانخفاض في قيمة الدَّين العام للولايات المتحدة يؤثر سلباً على حيازات الاحتياطيات لتلك البلدان، التي اختارت الاستثمار بكثافة في الأصول المقومة بالدولار.

للتغلب على هذه التبعية العالية، والتشظي في فضاء العملات في بلدان الجنوب العالمي، يمكن للبلدان النامية أن تشكّل كتل عملات أكبر– سواء كانت إقليمية «كما هو الحال مع العملة المقترحة لبلدان ميركسور» أو عابرة للإقليم «كما في سلّة عملة بريكس ار5 المقترحة». قد تؤدي عملية تجميع اتحاد العملات عبر دول الجنوب العالمي هذه في حال استمرارها إلى تكوين عملات ذات وزن اقتصادي كاف، من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وحجم احتياطي الأعضاء الذين يستحقون إدراجهم في مجموعة عملات الاحتياطي العالمي.

قد يكون هناك ما لا يقل عن ثلاث عملات إقليمية عبر دول الجنوب ذات وزن اقتصادي كاف لإدراجها في مجموعة العملات الاحتياطية العالَمية: عملة احتياطي مشتركة في أمريكا اللاتينية، وعملة احتياطي إفريقي مشترك، وعملة احتياطي آسيوية مشتركة.

تم بالفعل إطلاق مسار أمريكا اللاتينية من قبل «لولا دا سيلفا» في البرازيل، وفي إفريقيا يبشر تشكيل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وكذلك البروز العالمي المتزايد للاتحاد الإفريقي بالتحرّك تدريجياً نحو تنسيق أكبر في السياسات الاقتصادية، سواء من الناحية الوطنية في القارة، أو في تنسيق تكاملها الإقليمي وترتيبات العملة. في آسيا تمّ بالفعل الكشف عن العديد من المقترحات في السنوات العديدة الماضية، بما في ذلك إمكانية إنشاء عملة موحدة لعموم آسيا، بالإضافة إلى عملة مشتركة لأعضاء منظمة شنغهاي للتعاون.

تتمتع جميع هذه العملات الإقليمية بالقدرة على تحمل وزن اقتصادي وحجم كافيين في شكل مجموعات إقليمية متكاملة لكل منها، لتمكينها من الوصول إلى وضع العملة الاحتياطية العالمية. يتم توسيع إمكانية أن تصبح العملات الإقليمية جزءاً لا يتجزأ من النظام المالي العالمي، من خلال الاختيارية في نماذج العملات الإقليمية/ الاتفاقات الإقليمية في المجال النقدي، والتي قد تشمل: سلالاً إقليمية، وعملات إقليمية تحل محل العملات الوطنية، وخطوط مقايضة إقليمية، وعملات إقليمية رقمية وسلال عملات، ووحدات محاسبة إقليمية.

النظام النقدي العالمي الحالي هو سبب عدم قدرة الخروج من المأزق بعد والهشاشة التي يمتاز فيها أدت إلى زيادة وتيرة الانكماش العالمي على مدار العقود الماضية

المرساة أو النقطة المرجعية

ستحتاج العملات الجديدة، سواء كانت إقليمية أو عبر إقليمية، إلى مرساة أو نقطة مرجعية وهي الدور الذي تمّ حتى الآن ملؤه بالدولار الأمريكي واليورو. إنّ صعود الصين كشريك تجاري رئيسي لاقتصادات الجنوب العالمي، يعني أنّ الوقت ربّما حان لتقوم الاقتصادات النامية بتغيير نقطتها المرجعية بعيداً عن الدولار واليورو ناحية اليوان و/ أو عملة احتياطي البريكس «والتي سيلعب اليوان فيها دوراً كبيراً». يمكن للاقتصادات النامية التي لديها أنظمة أسعار صرف ثابتة، أن تأخذ باعتبارها التوجه نحو ربط عملاتها بسلة البريكس و/أو استخدام هذه العملة الجديدة بشكل متزايد كوحدة محاسبية. من شأن هذا أن يتوافق بشكل جيد مع اتجاهات العقد الماضي، التي اتسمت بالأهمية المتزايدة للتجارة فيما بين بلدان الجنوب.

قد تحتاج النقطة الأخيرة إلى بعض التفصيل. لعقود من الزمن تميزت أنماط التداول في الاقتصادات النامية إلى حد كبير بحصص عالية من التجارة مع الاقتصادات المتقدمة الرائدة، مثل: الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. تشير مؤشرات نموذج الجاذبية الذي يتتبع كثافة التجارة إلى المسافة بين البلدان ووزنها الاقتصادي «كمقاييس حسب الناتج المحلي الإجمالي» إلى أنّ هناك إمكانات هائلة لتعزيز التجارة الإقليمية. إنشاء عملات إقليمية، مثل: الخطة لإطلاق العملة الرقمية لأمريكا اللاتينية SUR من شأنه أن يعمل على تحقيق هذه الإمكانات للتجارة الإقليمية بين بلدان الجنوب لصالح النمو الاقتصادي العالمي.

يجب أن تشمل الركائز الأساسية الثلاث لنظام نقدي دولي متجدد مبادئ ما بعد بريتون وودز التالية:

1» **كسر الاحتكار:** أن يبنى النظام على مجموعة من العملات الاحتياطية التي تشمل عدداً من العملات الإقليمية، بالإضافة إلى سلال عملات عابرة للإقليمية محتملة، والنمط الناتج هو نمط تعايش للعملات الاحتياطية بدون نمط «مركز وأطراف» في النظام النقدي العالمي.

2» **نزع التسليح:** سيحتاج النظام النقدي العالمي الجديد أيضاً إلى احتواء «شرط إزالة التسليح» كأحد أسسه الرئيسية، حيث ستحتاج العملات الاحتياطية إلى تحمّل تأكيد قانوني على عدم استخدام هذه العملات في فرض العقوبات أو القيود الأخرى.

3» **التخلص من التضخم:** مع تبدد «الامتياز المفرط» لعملات محددة ستتبدد الهشاشة التضخمية في النظام النقدي العالمي. في الوقت نفسه، ستبدأ الميزة التنافسية في النظام النقدي العالمي في الانجذاب نحو العملات المدعومة بشكل موثوق بالاحتياطيات والموارد.

إنّ النظام النقدي العالمي الحالي، هو سبب عدم قدرة الخروج من المأزق بعد، والهشاشة التي يمتاز فيها لصالح العملة المهيمنة قد أدت إلى زيادة وتيرة الانكماش العالمي على مدار العقود الماضية العديدة. يتمثل أحد المسارات الرئيسية للخروج من قيود نظام بريتون وودز الحالي في توسيع مجموعة العملات الاحتياطية مع العملات الإقليمية الجديدة، التي يمكن أن تظهر في الجنوب العالمي. لا يمكن فصل النظام النقدي الدولي المتطور عن التقدم المستقبلي للاقتصاد العالمي، بما في ذلك هيكله التجاري وأنماط تدفق الاستثمار.

■ بتصرّف عن:

the :3D to unidimensional From Bretton–post the of contours world Woods

«إن لم تستح فقل ما شئت»

بتاريخ 15 شباط الحالي صرح وزير التجارة الداخلية لإحدى الإذاعات المحلية «الموز والأرز الطويل ليسا قوتاً للشعب» وتابع بأنه «سينخفض سعر البصل ونطارد محتكريه والأسعار يجب أن تنخفض بنسبة 30%»..

■ دعاء دادو

ومن يلي ذكر أعلاه منتأكد إنو شغلة الوزارات عنا ووزرائنا صف الكلمات ورا بعضها.. حتى ولو ما كانت مناسبة أو مفهومة...

بس يلي محيرنا كشعب إنو وزير التجارة الداخلية ع سبيل المثال أخصائي تغذية لحتى عم يقرر من عندو شو نوع الغذاء متل ما وصفه بال «قوت» وشو اللي مالو «قوت» للشعب؟؟؟

طيب بما إنو هيك صار الحكي كلنا ح نشتغل أخصائيي تغذية... وما حدا أحسن من حدا..

عزيزي سيادة الوزير تحية طيبة وبعد...

مالا تعرفه عن فوائد الموز والأرز الطويل... يجب علينا كشعب أن نعرفك بها...

«فوائد الموز عديدة، حيث يعد من أفضل المصادر الطبيعية للطاقة والسكريات البسيطة والمعادن المهمة لجسم الإنسان، وهي تشمل: غناه بالسعرات الحرارية ويمدنا بالطاقة، ويعد عامل الوقاية من المشاكل الهضمية ومن الإمساك، وتقوية جهاز المناعة، ويحافظ على القلب ويحسن من الحالة النفسية، وأخيراً والأهم، أنه غني بالمعادن»..

أما بالنسبة لفوائد الرز الطويل فلك بعضاً منها...

«يحمل الأرز فوائد صحية عديدة، فهو يحتوي على 20% من الألياف، حيث يحتوي على كربوهيدرات وبروتين ودهون أقل وألياف وفيتامينات ومعادن هامة للجسم، كما يحتوي على ثماني أحماض آمينية أساسية، كما أنه غني بفيتامين «ب» وذو قيمة عالية جداً في عملية التمثيل الغذائي»..

وبهل المادتين الغذائيات يلي بنظرك مو قوت للشعب منلاحظ إنهم بقيمة غذائية عالية..

وبيعملو حماية القلب.. يلي عم تسعوا جاهدين لتوقفولنا نبضاتو بارتفاع الأسعار الفلاجية، يلي كل يوم عم تزيد أكتر من اليوم يلي قبلو... والموز بالذات بيحسن من الحالة النفسية..

يلي بفضل جهودكن الجبارة عم تضل أسوأ من أسوأ شي مخلوق بهل الكون...

طبعاً، ما الهدف أنه نعرف المواطن ع فوائد هل المادتين وشو فيها من قيم غذائية... بس حبينا نخبر سيادة الوزير فيهن لأن شكلو ما عندو خبر.. متل عدم معرفتوا بشو عم يصير بالأسواق.. وكمية الاستغلال والنهب يلي عم تتمارس بحق الشعب ككل...

طيب هلأ ح نفترض مثلاً مثلاً إنو مالهن قوت للشعب... يعني ح نساير..

شو هي البدائل المتوفرة بالأسواق بأسعار مناسبة لهل الشعب المسحوق، بظل الاستغناء عن الغذاء.. يلي إذا ما قلنا انخفض استهلاكو بنسبة 90٪ حنقول بنسبة 80٪ بسبب الأسعار الكبيرة بالمقارنة مع الخرجية المتدنية يلي اسمها «أجور»؟؟

أما بالنسبة لانخفاض سعر البصل وملاحقة محتكريه....

فـ والله وتـالله ويمين الله إنكن كسرتوا الشعب بهل القرار.... يعني بعد ما العالم قلبت مصرياتها بصل.. رح تخفضوا سعرو وتلاحقوا محتكريه؟؟؟

هل يجوز هذا شرعاً؟؟؟؟

بس لهلق ما انفهم سبب هل الارتفاع المذهل هاد للبصل؟؟؟

بس يمكن من واجبنا التذكير انو السنة الماضية سمحت الحكومة بتصدير البصل.. يعني استفاد كم حوت من هالعملية.. وهلأ ح يستوردوه كمان مشان ينتفع كم بلهموطي..

أما الناس فآخر همها للحكومة..

أما بالنسبة للشق الأخير، وهو منطقياً لازم تنخفض الأسعار 30٪، فمتل ما خبرتكن هو بعيد كتير عن الأسواق والأسعار...

عزيزي الوزير: الأسعار بعد هل الكارثة يلي حلت علينا- ارتفعت أكتر من 30٪...

يعني ع حكيك وسدقت هل المرة معنا إذا انخفضت 30% بتكونوا ربحانين 20% إذا مو أكتر حسب الأصناف، ونسبة ارتفاع سعرها... فعلياً، الأسعار ما ح تنخفض، بالعكس ح تشد طلوع لفوق بعد ما ارتفع سعر المازوت الصناعي ولا نسيت؟؟؟!!!

فحاج ضحك ع اللحى.!!

ع أساس انتو عم تطاردو الأسعار والمحتكرين.. بس خلبي..

بالمقابل، صار لازم علينا نطارد النهب والفساد عملي.. لنقلع الشرش كلو..

الكارثة والأكثر كارثية!

الكوارث الطبيعية بمختلف مسمياتها أنواعها «حرائق- زلازل- براكين- فيضانات..» هي شر لا بد منه، لكن لعل ما يحول دون المزيد من آثارها ونتائجها السلبية، ويحد منها، يتمثل بداية بوجود العناصر المدربة لمواجهتها، وبتوفر المعدات والتجهيزات اللازمة للتخفيف منها، ومن أضرارها قدر الإمكان.

■ سوسن عجيب

فعلى إثر الزلزال الكارثي، ظهر ضعف وترهل الإمكانات المتوفرة لمواجهته والتقليل من نتائجه وآثاره!

فقد ورد على صفحة «فوج إطفاء اللاذقية» بتاريخ 2023/2/14، ما يلي:

«هي معدات ليست حربية، ولا دخل لها في السياسة، وليس لها أي توابع دينية.. هي معدات للعمل الإنساني وإنقاذ الأرواح، هي معدات محرومين منها وممنوع استيرادها بسبب العقوبات الاقتصادية وقانون قيصر.. كاميرات حرارية- أجهزة صوت، وسماعات حساسة للأصوات الضعيفة والبعيدة- آليات ثقيلة- كلاب إنقاذ.. هي أهم المعدات التي يحتاجها أي فريق إنقاذ في عمليات إخراج الأحياء من تحت الأنقاض، والتي لا نمتلك منها أي شيء في فوج إطفاء اللاذقية للأسف..

ليبقى لدينا في الفوج سيارة إنقاذ واحدة، بما فيها من معدات «مقصات ومباعدات هيدروليكية ومخدات هوائية» يتجاوز عمرها العشرون عاماً.. والتي يجب أن نمتلك منها اثنتين أخريين على أقل تقدير..

ارفعوا العقوبات عن السوريين».

ما ورد أعلاه، ربما يشير إلى ما هو كارثي أكثر من هول كارثة الزلزال نفسها، فنقص التجهيزات والمعدات خلال الكوارث يعني المزيد من حصاد النتائج والآثار السلبية لها، وخاصة على مستوى أعداد الضحايا والمصابين!

وكذلك، هو يسلط الضوء على حجم الأعباء الكبيرة الملقاة على عاتق فرق وعاملي الإنقاذ في فوج إطفاء اللاذقية، وبقية الجهات المعنية التي تضافرت جهودها معه، والذين بذلوا كل جهودهم وطاقاتهم لدرجة الاستنفاذ، وسخروا كل الإمكانات المتواضعة المتوفرة بين أيديهم خلال الكارثة، وبظل عامل الزمن الثقيل عليهم، وعلى من هم تحت الأنقاض، وعلى ذويهم المنتظرين أي بصيص أمل لخروجهم أحياء!

فهل فعلاً إن النواقص أعلاه سببها العقوبات فقط؟

من المؤكد، أن ما تم عرضه من قبل فوج إطفاء اللاذقية أعلاه، حول النواقص في التجهيزات والمعدات، وقدم وتهالك ما هو متوفر منها، معمم على بقية المحافظات دون أدنى شك، ولعله عبارة عن قرع لناقوس الخطر، عسى تقوم الحكومة بما عليها من واجبات ومسؤوليات بهذا الشأن!

فمشكلة نقص التجهيزات والمعدات، وتهالك المتوفر منها، تبدو قديمة وليست جديدة، أي مما قبل سني الحرب والأزمة، ومما قبل العقوبات وذرائعها، وهو ما تتحمل مسؤوليته الحكومة قولاً واحداً!

أشباه الموصلات ومساعي الصين للاستقلال التكنولوجي «2»

تحاول الصين أن تكرّر داخلياً وبأقصر زمن ما استغرق العالم عدة عقود لتطويره. وتتلاقى الحكومة وعدة شركات صينية بدافع الاستقلال التكنولوجي عموماً و«الرقائقيّ» خصوصاً؛ فهذا أوّلاً اهتمامٌ جيوسياسيّ، نظراً لخطر استمرار تبعيّة قطاع التكنولوجيا الصيني لمعدات هذه الصناعة المُسيطر عليها أمريكياً. وهو ثانياً اهتمامٌ سوقيّ لشركات الرقائق المحلّية ببناء قدراتها التصنيعية المستقلة وهي ترى التصاعد السريع للطلب، وتتلقى تهديدات أمريكية بقصم ظهرها كمنافس واعد.

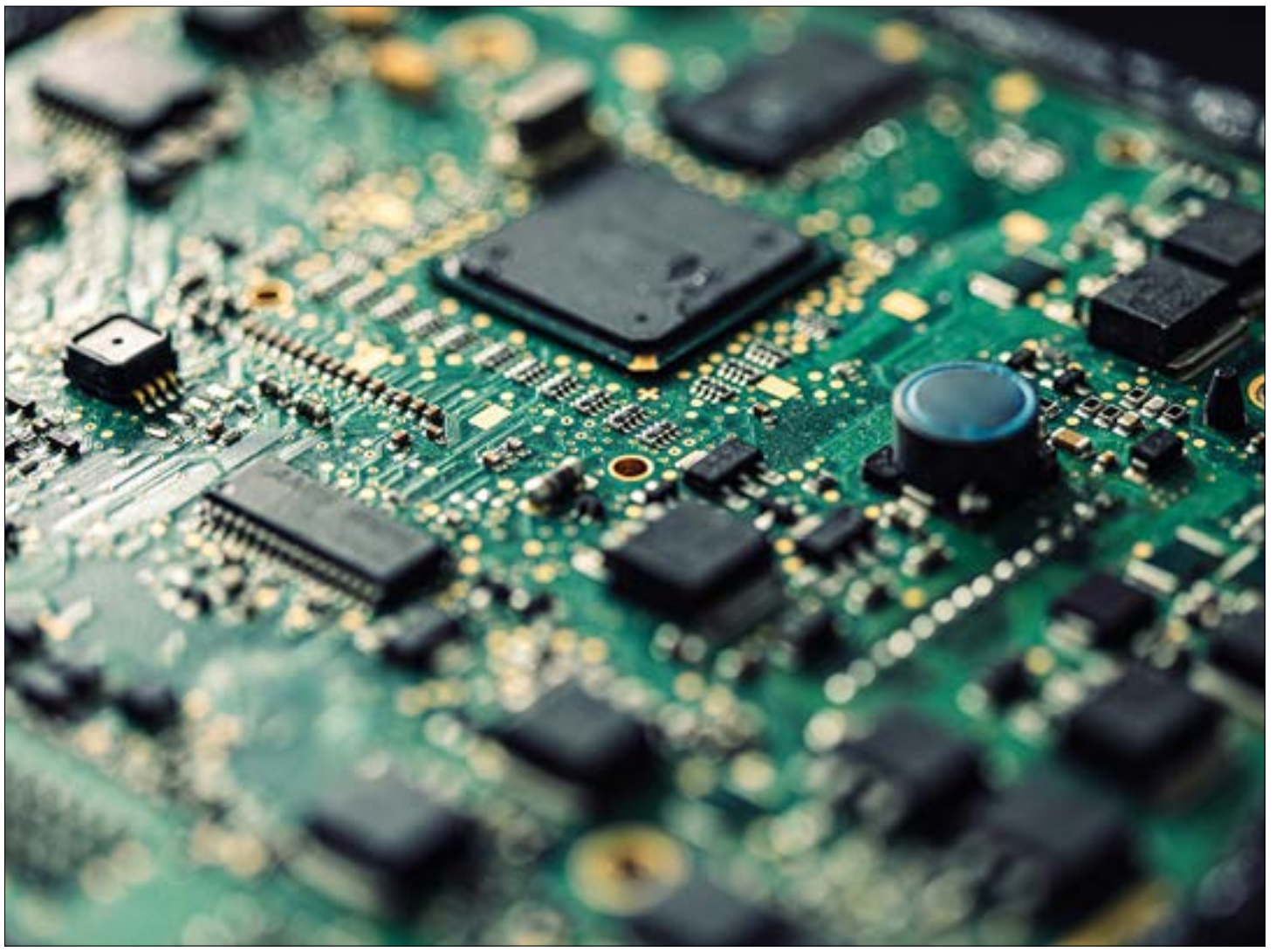

■ جوردان نيك وليليان لي
تعريب وإعداد: قاسيون

التبادل الأمريكي- الصيني اللامتكافئ «رقائقياً»

لنلاحظ الأرقام التالية آخذين بالاعتبار الفرق الكبير بعدد السكان بين البلدين: توجد في الولايات المتحدة المقرّات الرئيسة لثُلث «أو 33%» من صانعي الرقائق بالعالم «في الصين يوجد 26%». ويستهلك الأمريكيون لوحدهم ربع «25%» أجهزة العالَم الإلكترونية المزوَّدة بالرقائق «وتستهلك الصين 24%». وفي حين لا يتم في أمريكا تصنيع أو تجميع سوى 19% من أجهزة العالَم هذه، بينما تصنّع أو تُجمّع الصين 35% منها.

وهكذا فإنّ الصين تتميّز بطلب هائل ومتزايد على الرقائق، ولكنّ بمعروض أقلّ لتسدّ منه طلبها ما عدا الإنتاج الناجم عن إيكال الشركات الأجنبية أعمالَها لصانعين صينيّين «ما يصنَّف تحت مصطلح OSAT». وحصة الصيّن من السوق العالمية للفبركة المستقلة نسبياً للرقائق هي 16% ومعظمها من صناعة شركتها الرئيسة SMIC «الدوليّة لصناعة أشباه الموصلات».

ويجدر بالذكر بأنّ SMIC، رغم تداول أنباء عن تمكّنها من صناعة رقائق الـ 7 نانومتر «ومعظمها لتعدين العملات الرقمية – الكريبتو»، ولكنها على مستوى الإنتاج التسويقي الكبير «غير التجريبي» ما تزال عند عقدة 14 نانومتر فما فوق. وجرت العادة عالمياً أنْ يتدرّج تطوّر شركات الرقائق بالتسلسل في تصغير العقد؛ فتمرّ مثلاً من صناعة 14 نانومتر ثم 10 ثم 7. أما شركة SMIC الصينية فيبدو أنها مقتنعة بضرورة «القفز» مباشرةً من 14 إلى 7 نانومتر «حرق المراحل» وخاصة بعد قلقها من مثال تأثير العقوبات الأمريكية على شركة هواوي.

أهمية «الاستقلال الرقائقيّ» للصين

ينظر المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني إلى الاستقلال بصناعة أشباه الموصلات كقضية رئيسة، كما يبرز في الخطط الخمسية الأخيرة. ولكن ليس الحزب وحده يراها كذلك، فالعديد من الشركات الصينية الصغيرة تعلم بأنّ شركاءهم الغربيين والأمريكيين قد يتمّ ترغيبهم أو ترهيبهم بقرار سياسيّ من واشنطن لتجنّب التكنولوجيا ذات المنشأ الصيني، لأغراض جيوسياسية، مما يعرّضها للخطر.

وتحرز الصين تقدماً جيداً في بناء قطّاعها الرقائقيّ حيثما تُشكّل العمالة الرخيصة أفضليةً، رغم أنّ التكاليف العالية لـ«نفقات رأس المال» تشكّل عائقاً رئيساً «النفقات الرأسمالية أو ما يعرف اختصاراً بـ capex هي ما تنفقه الشركات لشراء أو زيادة أو ترقية أصول فيزيائية ثابتة كالتكنولوجيا والمعدات والمباني وغيرها».

لكن هذا التقدم متاحٌ للصين بشكل رئيسيّ في أشباه موصلات «الحافة المتأخرة» lagging edge كالرقائق المنطقية وذواكر «فلاش ميموري»، وبعض المراحل دون «فبركة». أما في «الحافة الأكثر تقدماً»، فتجري عرقلة الصين، باستثناء مراحل التجميع والتغليف كأعمال أجنبية موكَلة لها محلياً «outsourced».

والمشكلة الرئيسة هي أنّ تكنولوجيا الرقائق الأكثر تقدماً هذه تعتمد كثيراً على «أدوات أتمتة التصميم الإلكتروني» EDA المحتكرة أمريكياً. ولا تزال الصين متأخرة في نموّ «مسابك» الرقائق «مصانع فبركتها الأهمّ»، حيث يتم حرمان شركة SMIC «التي هي الأولى بالصين في هذا المجال» من الحصول على آلات «الطباعة الحجرية بالأشعة فوق البنفسجية المتطرّفة» EUV، ومن الوصول إلى المعدّات الحسّاسة في هذه الصناعة. فالشركات الصينية تعاني في صراعها من أجل استنساخ هذه المهارات والعمليات الضرورية والمعقّدة، والتي يشكّل امتلاكها «عنق الزجاجة» للعبور إلى الاستقلال بصناعة أشباه الموصلات.

من خلال شركتها «إنتل» Intel والمحتكرين الآخرين، تمكّنت الولايات المتحدة الأمريكية من الاحتفاظ بعرشها في هذا المجال. ومع ذلك شهد العقد الأخير تزايد الحصة السوقيّة للصين في العديد من المجالات التي كان مهيمناً عليها أمريكياً، وإحرازها تقدماً سريعاً، ولا سيّما حيثما يَرضى المستهلكون بجودة أقل وأسعار أرخص.

ما العمل؟

الصين بحاجة إلى بناء ثلاث مقدرات رئيسة: المهارة، المعدّات، والتعقيد الاحترافي المتقدّم في العمليات.

تعمل جامعات الصين الأهم، وبشكل متزايد، على إدخال برامج دراسية في الدارات المتكاملة والإلكترونيّات الدقيقة. حتى أنّ هناك جامعةً مسخّرة بأكملها لأشباه الموصلات في نانجينغ. ومع ذلك، يقدّر بأنْ تبقى الصين تعاني نقصاً بمئات آلاف الوظائف في هذا المجال حوالي العام 2030، والتي تملؤها حالياً بعمّال من الخارج تجتذبهم إلى شركاتها مثل SMIC وYMTC.

يعود سبب الفجوة بالمهارات إلى أنّه، وبخلاف كثير من الصناعات الأخرى، يكاد يكون مستحيلاً القيام بـ«هندسة عكسية» للعمليّات المعقّدة في صناعة الرقائق على المدى القصير، يكون استئجار مهندسين خبراء أسهل بكثير من محاولة المهندسين المحليّين أن يكتشفوا بشكل مستقل كيفية العمل. ولكن هذا ليس مستداماً على المدى الطويل، فهو يعرقل تنمية وتطوير خبرات وطنية محلية.

ولا يمكن استنساخ العملية بأكملها بتوظيف اثنين أو ثلاثة من المهندسين الخبراء، بل يحتاج الأمر عدة مئات دفعة واحدة، وأن يكونوا جميعهم معتادين على منظومات خط الإنتاج ومكوّناته، وأنْ يتمتّعوا بالقدرة على العمل الجماعي. وبما أنّ المهارات هنا قليلة وثمينة، تُسارع الشركات الناشئة لضخّ رأسمال كبير كي تقتنص «أو تسرق» المهارات من الشركات الرائدة.

بالنسبة للمعدّات المتقدّمة، يصطلح على تسميتها اختصاراً semicap للدلالة على رأس المال الأكثر حساسية في صناعة الرقائق ومعدّاتها وأدوات تصميمها، التي تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على حرمان الصين منها، في وقت لم تتوصّل فيه هذه الأخيرة بعد إلى تصنيعها بنفسها.

وتفرض أمريكا قبضة محكمة على مصدّري هذه المعدّات مثل الشركات الأمريكية Lam Research وKLA Tencor وApplied Materials وشركة ASML الهولندية. مما جعل هذه الشركات محدودة القدرة على البيع للشركة الصينية الرئيسة SMIC وغيرها من أبرز شركات الرقائق الصينية، وبالمقابل لا توجد هذه التقييدات الصارمة لبيع المعدّات نفسها إلى TSMC التايوانية وSamsung الكورية، مما ساعد في تحصين مواقع هذه الأخيرة في ريادة هذه الصناعة.

مع ذلك، لم يشمل الحظر الأمريكي–الغربي كل المعدّات. مثلاً، ما زال متاحاً للصين شراء ماكينات «الطباعة الحجرية «الليثوغرافيا» بالأشعة فوق البنفسجية العميقة» DUV lithography إضافة لمنظومات «الحافة المتأخرة». ولكن هذا لا يسهّل سوى عمليات إنتاج رقائق الـ 14 نانومتراً فما فوق، في حين أنّ الصين بحاجة إلى معدّات «الحافة المتقدّمة» وأهمّها ماكينات «الطباعة الحجرية بالأشعة فوق البنفسجية المتطرّفة» EUV lithography.

ومع أنّ شركتين صينيّتين قادرتان على إنتاج معدّات تصنيع رقائق الـ 5 نانومتر، لكنّ الشركة الصينية الأكبر SMIC غير قادة على الاستقلال حتى الآن بسبب الحظر المفروض أمريكياً ضدّ حصولها على منظومات EUV.

ولا بد من التنويه على نقطتين بخصوص تصنيع رقائق 5 نانومتر أو حتى 7 نانومتر. فأولاً، ثمة قفزة كبيرة بين القدرة على تصنيعها تجريبياً بسياق البحث والتطوير R&D وبين تصنيعها الواسع الموثوق للسوق. وثانياً، حتى بعد الحصول على الماكينات، فهذا لا يضمن تلقائياً منافسة ماكينات شركات غربية مثل Lam Research وKLA machines إذ يجب أنْ تتمتع أيضاً بالموثوقية وجدوى السعر بالنسبة للأداء، وذكاء المنظومة، وقيمة مقبولة لما يسمى «الزمن الوسطي بين الإخفاقات» MTBF.

وفقاً لخطة «صنع في الصين 2025» تهدف البلاد بحلول ذلك العام إلى تحقيق اكتفاء ذاتيّ من أشباه الموصلات بنسبة 70% مسترشدةً بالخطة الخَمسية للشيوعي الصيني. ولكن هذه النسبة اليوم هي 20%. وبالتالي تحتاج إلى جهود هائلة. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، شكّلت المنح التشجيعية نسبة مهمة من المدخول الصافي لشركات الرقائق الصينية حيث نمت بنسبة من 25% إلى 125% وسطياً. وضخّت الدولة في هذا المجال 32,5 مليار دولار، عام 2020 لوحده، ما يشكل قفزة بنسبة 407% عن العام السابق.

ما لم تتمّ ممارسة المعرفة بشكل متكرّر وواعٍ فإنها تضيع. والصين متأخرة في تلك العمليات الأكثر تعقيداً ضمن صناعة الرقائق، وكلّما اتّكلت على المعدّات الأمريكية والأجنبية قلّ نموّ مقدراتها الداخلية.

الصين متأخّرة بالعمليّات الأكثر تعقيداً بصناعة الرقائق وتحرّرها من التبعية لأدوات إنتاجها الأجنبية ضروريّ لاستقلالها التكنولوجي

كيان الاحتلال برميل بارود على وشك الانفجار

يزداد المشهد داخل الكيان اضطراباً وتتعاظم انقساماته، ويتّجه- مع كل يومٍ جديد- نحو مستويات أعلى من التعقيد، ولا يرى الصهاينة مخرجاً، أياً كان موقعهم، وهو ما يدركه الشارع الفلسطيني بفطرته، فتوجّه قواه الشعبية الضربة تلو الأخرى للكيان المتداعي، الذي بات يخوض صراعاً على كل الجبهات.

■ علاء أبوفرّاج

لا تزال مدن الكيان تشهد تظاهرات، للأسبوع السادس، تعتبر الأعنف في السنوات العشرة الأخيرة، فقوى المعارضة تحشد الشارع بوجه خطط الحكومة الهادفة لإدخال تعديلات كبرى في قطاع القضاء وصلاحيات المحكمة العليا. خطوات ترى فيها العديد من القوى مسعىً لتغيير النظام السياسي في كيان الاحتلال.

أزمة حول التعديلات القضائية

من المفترض أن يصوت الكنيست على إدخال التعديلات المذكورة، لكن هذه المساعي تواجه معارضة كبيرة داخل المجلس، إذ نظّم أعضاء المعارضة، المشاركين في لجنة الدستور والتشريع احتجاجات أثناء الجلسة الأخيرة، وردد المحتجون داخل القاعة أغنية «ليس لدينا أرض أخرى» في إشارة إلى الخطر الكبير الذين يرونه في خطة نتنياهو، الذي عبّر بدوره عن غضبه من سلوك أعضاء الكنيست، ودعاهم للتوقف عن هذه الأنشطة، التي اعتبر أن من شأنها «جر الدولة إلى الهاوية»، فقوى المعارضة أثارت أعمال شغب، وقفز بعضهم على الطاولات، ما دفع قوى الأمن لإخراجهم من الجلسة في مشهد لم يكن مألوفاً داخل الكنيست. في السياقِ نفسه قال يائير لابيد رئيس الوزراء السابق: إن إدخال هذه التعديلات سيلحق أضراراً كبيرةً في اقتصاد البلاد، وسينتهي التحالف الوثيق مع الولايات المتحدة، الداعم الأساسي للكيان، هذا فضلاً عن تضرر المؤسسة الأمنية والعسكرية.

الائتلاف الحكومي يتصدع

لا تعتبر التعديلات القضائية المشكلة الوحيدة التي تواجه الحكومة، فالائتلاف الحكومي الجديد الذي يقوده نتنياهو يواجه هو الآخر الكثير من المشاكل، فوجّه الوزير في وزارة جيش الاحتلال بتسلئيل سموتريتش انتقادات لنتنياهو، مطالباً الأخير الوفاء بوعوده، وإعطاءه الصلاحيات التي أرادها في الضفة الغربية، فقد تجدد الخلاف بين سموتريتش ورئيس الحكومة، بعد أن قام وزير الجيش يوآف غالانت بإخلاء بؤرة استيطانية شمال رام الله يوم الأربعاء 15 شباط الجاري. وبحسب تصريحات سموتريتش، إن: «إنكار وزير الجيش غالانت للاتفاق الائتلافي، وتباطؤ نتنياهو في هذا الأمر غير مقبول، ولن نسمح لهما بالاستمرار. وهذا بند يعرف الجميع أنه محوري لاتفاقنا»، ثم أضاف قائلاً: «وجود الائتلاف مرهون باحترام اتفاقيات الائتلاف.. أطالب رئيس الوزراء بتمرير صلاحياتي فوراً. إذا كان غالانت لديه مشكلة مع هذا، فإنه مرحب به لوضع المفاتيح. أنا مقتنع بأن هناك كثيرين في الليكود يسعدهم شغل مكانه في وزارة الجيش».

وفي السياق نفسه عبّرت قوى المعارضة عن رفضها لإجراءات وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، الذي تلقى اتصالاً من رئيس الشاباك، وجّه أثناءه تحذيراً لبن غفير من أن خطواته في القدس من شأنها أن «تشعل تصعيداً واسعاً في هذا الوقت الحساس» فقوى المعارضة ترى أن تصريحات وإجراءات وزير الأمن القومي التصعيدية من شأنها «رفع منسوب المخاوف والغضب في أوساط الشباب، وحتى الأولاد في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية» الذين باتوا أكثر انخراطاً في تنفيذ عمليات ضد قوى الاحتلال والمستوطنين، حتى أن وسائل الإعلام الصهيونية ترى في المشهد الملتهب «انتفاضةً للأطفال» وذلك بعد سلسلة من عمليات نفذها فتية فلسطينيون. والتي دفعت الحكومة الصهيونية للإعلان عن خطة لتعزيز الأمن في القدس، تتضمن تحصين الحافلات وتعزيز عناصر حرس الحدود بما فيه تجنيد سريتين أو ثلاث «حوالي 150–200 جندي» من سرايا حرس الحدود الاحتياطية قريباً، للمساعدة في إيقاف العمليات في القدس، وربما بالقرب من قطاع غزة.

مشاكل الكيان لا تَرد إلى صراع تقليدي بين المعارضة والحكومة أو «اليمين» و«اليسار» بل ما يجري نتيجة طبيعية لعجز مزمن تعانيه كل القوى السياسية داخله

سفكٌ للدماء في سبيل ديمقراطية مزعومة

شكّلت التصريحات الأخيرة لرئيس بلدية تل أبيب رون خولدائي دليلاً جديداً على إمكانية أن يتحول الانقسام السياسي الكبير إلى مواجهة أهلية شاملة، فاعتبر خولدائي أن «الدول الدكتاتورية تصبح ديمقراطية مرة أخرى بسفك الدماء» وهو ما اعتبره بن غفير «تحريضاً على القتل» ودعا السلطة القضائية لاتخاذ إجراءات بحق رئيس البلدية بعد دعوته هذه، والتي شكّلت إرباكاً حتى في أوساط المعارضة، فقال بيني غانتس منتقداً: «معركتنا هي من أجل الديمقراطية الإسرائيلية، وليس القتال فيما بيننا، أتفهم مشاعر الألم والخوف ولا ألغيهما، لكن يجب أن نوقف الخطاب العنيف على الفور. دعوة خولدائي خطيرة، وفي غير محلها وأكثر من ذلك– تضر بالنضال العادل».

المثال أعلاه بات اعتيادياً في يوميات سياسيي الكيان، وهو ما دفع الرئيس إسحاق هرتسوغ لإطلاق تحذيرات جديدة من مخاطر أن يتحول المشهد إلى حرب أهلية، معتبراً أن «الأمور أصبحت على برميل من البارود» وأن هذا البرميل بات على وشك الانفجار، فإذا ما نظرنا بعمق وحاولنا تفسير ما يجري، سندرك أن المشكلة لا تنحصر إطلاقاً في الخلافات حول تعديلات القضاء بين الحكومة والمعارضة، أو بين مكونات الحكومة نفسها، فبرميل البارود الذي يحذّر هيرتسوغ من انفجاره ما هو إلا تعبير عن مرحلة مفصلية في تاريخ الكيان، تتكاثر فيها مصائب تعود في جذورها إلى تبدلات إقليمية ودولية، مالت الكفة فيها لغير صالح الكيان وداعميه التاريخيين. وهو ما شكّل مناخاً مناسباً لقوى الشارع الفلسطيني، التي تنتقل إلى مقاومة شعبية شاملة، تتجاوز أُطر الفصائل الفلسطينية.

الائتلاف الحكومي الذي يقوده نتنياهو حالياً محكوم بطريق شاق، سيقود الكيان حتماً إلى مزيد من الإضرابات. فالحكومة الحالية جاءت بعد استعصاء طويل، لم تستطع فيه القوى السياسية إيجاد توافق فيما بينها يسمح بتشكيل حكومة، ما دفع الكيان لسلسلة متعاقبة من الجولات الانتخابية، واليوم سيكون سقوط هذا الائتلاف احتمالاً جدياً، ما سيدفع المشهد الداخلي إلى مستوى صدامٍ أعنف.

المشاكل التي يشهدها الكيان لا تُرد إلى صراع تقليدي بين المعارضة والحكومة، أو قوى «اليمين» و«اليسار» كما يحلو للبعض تصويرها. بل إن ما يجري نتيجة طبيعية لعجز مزمن تعانيه كل القوى السياسية داخله، فغياب التوافق هذا لم يظهر حول خطة نتنياهو للحد من سلطة القضاء، بل هو سمة واضحة تتعاظم منذ سنوات، ولم يعد بالإمكان احتواءها، مسعى بعض النخب لتقويض النظام السياسي القائم منذ تأسيس الكيان ما هو إلا تعبير عن انعدام المخارج الأخرى، لذلك تبدو الحرب الأهلية للبعض «شراً لابد منه» فدفع الأمور بهذا الشكل محاولة مستميتة لمواجهة حركة التاريخ الجارفة، التي لا تستهدف النظام السياسي الصهيوني بالطبع، بل تستهدف وجود الكيان بالذات.

هل تدفع واشنطن الفلبين للمواجهة مع الصين؟

جرت مناورة بحرية بين حرس السواحل الصينية وحرس السواحل الفلبينية في بحر الصين الجنوبي خلال الأسبوع الماضي، وهي وإن كانت مناورة سريعة، لم تصل حد المواجهة، ولم تسفر عن أضرار مادية أو بشرية فعلياً، إلا أنها وضعت عدة تساؤلات عن أسبابها وحول العلاقات الفلبينية الصينية ومستقبلها.

■ يزن بوظو

المواجهة البحرية بين الصين والفلبين

في 13 من الشهر الجاري اتهمت الفلبين حرس السواحل الصينية باستهداف سفينة تابعة لحرس السواحل الفلبينية بالليزر العسكري في بحر الصين الجنوبي، مما أدى إلى إصابة بعض أفراد طاقم السفينة بالعمى المؤقت، واصفةً الأمر بأنه «انتهاك» للحقوق السيادية لمانيلا، عاصمة الفلبين. وأوضح خفر السواحل الفلبينية: أن السفينة الصينية المذكورة ناورت بشكل خطير عن قرب بنحو 137 متراً فقط لمنع السفينة الفلبينية من الاقتراب منطقة سكند توماس شول المتنازع عليها.

بالجهة المقابلة، أوضحت الخارجية الصينية: أن السفينة الفلبينية «اخترقت مياه ريناي ريف دون إذن من الجانب الصيني» وقال المتحدث باسم الشرطة البحرية الصينية وانغ وين بين: «دافعت البحرية الصينية عن سيادة الصين، والنظام البحري، وفقاً للقانون المحلي الصيني، والقانون الدولي».

إن هذه المناورات والمواجهات البحرية بين السفن الصينية والفلبينية ليست بالأمر الجديد، حيث تجري حوادث مشابهة بشكل متكرر منذ سنين، إلا أن الجديد بها هو مستوى الخطورة من جهة، واستخدام سلاح الليزر العسكري من جهة ثانية، الأمر الذي يعني تصعيداً بطبيعة المواجهة، وتهديداً صينياً بذلك.

تطور العلاقات الفلبينية- الأمريكية

لم تكن الفلبين خلال حكومة الرئيس الحالي فرديناند ماركوس، أو حكومة الرئيس الأسبق رودريغو دوتيرتي، أو من سبقه بونجينو أكوينو، صديقةً للصين بالسياسة الخارجية، وكانت مناطق بحر الصين الجنوبي بإدارتها والسيطرة عليها على طول الخط إما سبباً أو ذريعة- وفقاً للظرف- لاستمرار التوتر في العلاقات الثنائية بين البلدين.

وفي المقابل، كانت حكومتي كل من دوتيرتي أو أكوينو، تحافظ على مسافة محددة من التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية والغربيين، على الأقل من الناحية الشكلية الدبلوماسية والسياسية، وذلك على الرغم من توقيع اتفاق تعاون دفاعي بينها وبين الولايات المتحدة بعهد حكومة اكوينو في 2014 مما سمح للقوات الأمريكية بالتواجد في 5 قواعد عسكرية فلبينية، وكانت تهدف هذه السياسة إلى إبقاء التوترات مع الصين عند حد معين لا يتطور لدرجة لا تستطيع الفلبين مواجهته أو تحمّله.

إلا أن حكومة ماركوس الجديدة بعد تسلمه رئاسة البلاد في 30 حزيران 2022، بدأت بتغيير السياسة الخارجية تدريجياً لصالح التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية بدرجة أكبر وبشكل أوضح، وهي اللحظة التي توازت آنذاك مع التصعيد في تايوان.

قواعد عسكرية أمريكية جديدة

توّج هذا التقارب الفلبيني- الأمريكي مؤخراً، بالإعلان المشترك لهما في 2 شباط عن اتفاق جديد يسمح للقوات المسلحة الأمريكية بالوصول لـ 4 قواعد عسكرية جديدة، مضافة على سابقاتها في الفلبين، والسماح للقوات الأمريكية بتخزين المعدات والإمدادات العسكرية في هذه القواعد، وذلك بعد زيارة قام بها وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستين إلى كوريا الجنوبية والفلبين.

ضمن هذا السياق وهذه التطورات، يُمكن تحليل وفهم رد الفعل الصيني والأولي على الحدث بهذه المواجهة البحرية الجديدة وغير المسبوقة، والتي تعطي رسالة تحذيرية وتهديدية للفلبين.

المصلحة الأمريكية

تحاول الولايات المتحدة عبر هذه التطورات زيادة منسوب التوتر المحيط بالصين، سواء من الناحية العسكرية أو السياسية، بالعلاقات الثنائية بينها وبين الدول المتاخمة لها، وتحديداً تلك المحيطة بتايوان حيث تقع اليابان وكوريا الجنوبية في شمالها، والفلبين في جنوبها.

تدرك الصين هذه المساعي الأمريكية بطبيعة الحال، وهي إن كانت تمضي بحالة من التصاعد بالمواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، إلا أنها وفي الوقت نفسه تحاول إبقاء التوترات مع الدول والمناطق المحيطة بها عند الحدود الدنيا قدر المستطاع، بما فيها تايوان نفسها، فيما يبدو أنه كنوع من المناورة مع عامل الوقت بالتراجع والانكفاء الأمريكي عموماً، وذلك على العكس المساعي الأمريكية لتوريط الصين بصدام مسلح في المنطقة، وخصوصاً لما تشكله هذه التطورات من تهديدات حقيقية على الصين.

ضمن هذا السياق، من الممكن فهم أن إرسال السفينة الفلبينية أساساً كان محاولة استفزازية من جهة، ويهدف لجس نبض الصينيين من جهة أخرى، وكان الرد واضحاً: القواعد العسكرية الأمريكية الجديدة لن تشكل أدنى ردع أمام الصين بدفاعها عن سيادتها أو مصالحها.

المشكلة الجديدة والأكثر خطورة تكمن بالمحاولات الأمريكية لتوريط الفلبين بمواجهات أكبر مستقبلاً مع الصينيين

حسابات جديدة

بالاستناد إلى التجارب السابقة بالخلافات الفلبينية- الصينية، لم تحاول الصين، ولم تكن مُبادرة بأية لحظة ببدء مواجهات من هذا النوع، وكانت هذه الحوادث تجري على طول الخط كردود أفعال على الخطوات والتجاوزات الفلبينية أولاً. وبذلك فإن مستقبل هذه المواجهات يخضع للمعادلة نفسها، أيّ تصعيد فلبيني جديد أو مضاف سيقابل برد فعل يوازيه. وإذا ما كان الفلبينيون يراهنون على القوات الأمريكية كعامل ردع، فإن المواجهة الأخيرة أعطت جواباً حاسماً بذلك.

وإذا كانت اليابان وكوريا الجنوبية تعطيان حسابات لردود أفعال من كوريا الديمقراطية، فضلاً عن الصين، بسبب الموقع الجغرافي لهم، والتأثيرات المباشرة على بعضهم البعض، فللفلبين موقع أفضل ضمن هذه المعادلة، كما أن توسيع عدد القواعد العسكرية في الفلبين يعني وصول أكبر للقوات الأمريكية إلى كلٍّ من بحر الصين الجنوبي وبحر الفلبين، ويربط بذلك كوريا الجنوبية واليابان مع أستراليا الموجودة ضمن تحالف أوكوس العسكري، مروراً بتايوان والفلبين.

بذلك فإن المشكلة الجديدة والأكثر خطورة تكمن بالمحاولات الأمريكية لتوريط الفلبين بمواجهات أكبر مستقبلاً مع الصينيين، عبر استفزازات مشابهة، قد تصل حدّ الانتقال من الليزر العسكري والمناورات الخطرة إلى استخدام الأسلحة التقليدية بشكل مباشر، وفي الوقت نفسه، فإن أيّ استهداف للأراضي الفلبينية بات يعني استهدافاً للقوات الأمريكية، الأمر الذي يوضع بالحسابات الاستراتيجية لدى البلدان الثلاثة.

التطورات مستقبلاً

لا يمكن التنبؤ تماماً بكيفية تطور الأمور، إلا أن المعروف أنها ستكون محصلة قوى كل من الولايات المتحدة والصين، وتطور مصالح كل منها على الصعيد الدولي مستقبلاً، فإذا ما كانت الولايات المتحدة تسعى لتصعيد التوتر على الحدود الصينية، بغية إعاقة تطورها وإضعافها، فإن الصين تمضي باتجاه معاكس تماماً، يهدف لخفض التصعيد قدر المستطاع، دون المساس بالسيادة الوطنية لها، وإذا ما كانت الصين تمضي بوصفها قوة دولية تستمر بصعودها، وتقيم صداقات وتحالفات مع دول أخرى صاعدة، فإن الولايات المتحدة تمضي على النقيض من ذلك، بتراجع وتدهور في علاقاتها مع حلفائها التقليديين، مما ينعكس على نفوذها الدولي، بما فيه الموجود على تخوم الصين. بالمعنى العملي، إذا ما حاولت الفلبين فعلاً- مدفوعة من الولايات المتحدة- إلى استدراج الصين لمواجهة بحرية عسكرية مستقبلاً، فإن مصلحة الصين تكمن بتأريض هذه المحاولات في الوقت الراهن على الأقل، بما يشابه التعاطي السياسي والعسكري السابق والحالي مع مسائل هونغ كونغ وتايوان وأوكوس.

ماذا تريد مصادر سيمور هيرش من هذه التسريبات؟

لم تكد وسائل الإعلام تنتهي من الحديث عن مقال سيمور هيرش، حتى أطلق الصحفي الأمريكي الشهير موجة جديدة من إطلالاتٍ إعلامية، قدّمت أجوبة حول دوافع تسريب هذه المعلومات وضعها على الملأ، وخصوصاً أنها حققت انتشاراً هائلاً، إذ وصل عدد قراءات المقال حسب هيرش إلى أكثر من مليون قراءة حتى اللحظة، ناهيك عن كل المقالات والمقابلات التي تلت نشره.

■ محرر الشؤون العربية والدولية

يعلم الجميع، أن هيرش وفي جميع مقالته المنشورة سابقاً، استند إلى مصدر قادر على الوصول إلى أكثر المعلومات سرية، ما أكّد دائماً أن من يقدّم المعلومات في حالة هيرش أو غيره يرى مصلحة سياسية ما من نشر هذه المعلومات، وفي لحظة محددة. وهو ما طرح السؤال الكبير: **ماذا تريد مصادر هيرش من هذا التسريب؟**

في حوار جديد أجراه الكاتب الألماني فابيان شيدلر مع سيمور هيرش، تحدث الاثنان- بوضوح أكثر، وبمزيد من التفصيل- حول عملية تفجير أنابيب خط السيل الشمالي 2 التي نشرها هيرش، وقد أكد الأخير: أن غرفة عمليات خاصة بدأت تعقد اجتماعاتها في نهاية عام 2021 حتى قبل بدء الحرب في أوكرانيا. وأكد المصدر الذي استند له المقال: أن فريقاً من وكالة المخابرات المركزية، ووكالة الأمن القومي، ووزارة الخارجية، ووزارة الخزانة، وغيرهم.. جلسوا ليبحثوا نمطين من الخطوات التي يمكن للولايات المتحدة القيام بها لمواجهة روسيا، **الأول:** يمكن التراجع عنها كالعقوبات مثلاً، **وآخر:** لا يمكن التراجع عنه، كتفجير خطوط الأنابيب! ولأن هيرش أراد أن يؤكد للبيت الأبيض أنه يعلم الكثير حول الأمر، أشار إلى أن مكان الاجتماع، وهو «مكتب سري بجوار البيت الأبيض، في مبنى إداري يسمى مبنى المكتب التنفيذي، وهو مبنى متصل تحت الأرض من خلال نفق، وتقيم فيه مجموعة خارجية من المستشارين، تسمى المجلس الاستشاري الاستخبارات الرئيس».

تحدث هيرش مع محاوره حول المخاوف التي نشأت في أوساط المشاركين في العملية بعد اتخاذ بايدن هذا «القرار المجنون» وتحدثوا أيضاً عن أن الدافع الأساسي لتفجير خط الأنابيب هو قلق في إدارة بايدن من أن شتاءً قاسياً يمكن أن يدفع ألمانيا للتراجع عن قرارها بإيقاف السيل الشمالي واستخدامه في نقل الغاز الروسي، وهو ما لا يعد خياراً ملائماً للإدارة الأمريكية، التي أرادت تأجيج الحرب ودفع الأوروبيين في طريقٍ لا رجعة منه، وفي إجابته عن سؤال شيدلر، حول ما إذا كانت الإدارة الأمريكية ترغب في توجيه ضربة للاقتصاد الألماني المنافس عبر حرمانه من الطاقة الرخيصة، أشار هيرش إلى أنه «لا يعتبر بلينكن وآخرين في الإدارة مفكرين عميقين» واستبعد وجود مخطط كهذا في رؤوسهم، لكنه لم ينفِ أن يكون بعض الاقتصاديين الأمريكيين يرغبون بذلك.

لا تزال التفاعلات مع هذه التسريبات جارية، ويبدو أنها سوف تتوسع أكثر، وخصوصاً أن هيرش لم يُفرغ كل ما في جعبته بعد! لكن المثير للانتباه، أن تصريحاته الأخيرة تحاول تقديم الإدارة الأمريكية الحالية بوصفها المسؤولة عن عمل عدائي لا ضد روسيا فحسب، بل ضد حلفائها الغربيين، وهو ما أكده شيدلر، ويضاف إلى ذلك أن هيرش بدأ يوجّه هجومه على الإدارة الحالية في محاولة واضحة للضغط عليها، وتحديداً من باب أنها تجاوزت الكونغرس في هذه المسألة، عبر الاستعانة بوكالة المخابرات المركزية، وهو ما يشير إلى أن «مصادر هيرش» ربما تسعى لكشف فضائح من هذا النمط أملاً في تكبيل الإدارة الحالية، أو حتى إسقاطها، مع ما سوف يرافق ذلك من تراجع في الصراع في أوكرانيا، الذي أشار هيرش إلى أن نتيجته ستكون محسومة لصالح الروس.

توترات تونس تتصاعد واتحاد الشغل مستهدف

بدأت التوترات الداخلية التونسية تدخل مرحلة الذروة مؤخراً، وذلك بعد اعتبار رئيسها قيس اسعيّد خلال اجتماع أمني سابق، أن البلاد بحالة «معركة تحرير وطني» ليبدأ بعدها حملة ضد ما وصفه أنه تآمر على أمن الدولة، ليعتقل عشرات السياسيين والمسؤولين في البلاد، وتنشأ ردود أفعال عدة إثر ذلك.

■ ملاذ سعد

تصاعدت في الآونة الأخيرة الأزمة السياسية في تونس مع بروز دعوات لتنحية الرئيس التونسي من مختلف الأطراف السياسية المعارضة داخل البلاد، وذلك توازياً مع الانتخابات التشريعية التي تميزت بإقبال ضعيف جداً، وتدهور في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية. ورغم الخلافات التي جرت وبرزت بين الاتحاد العام التونسي للشغل والرئيس قيس اسعيّد، حول كيفية التعاطي مع الأزمة التونسية، خاصة بعد الاجتماع الأمني الحكومي السابق وما صدر عنه، أكد الاتحاد عبر بيان له: التمسك بالحوار كسبيل وحيد للخروج من الأزمة، وهو الطريق الذي كان يدفع به اتحاد الشغل مع مختلف الأطراف السياسية التونسية حكومةً ومعارضة.

إلا أن ردّ الحكومة تجاه جميع التطورات كان فتح قضية «مؤامرات على أمن الدولة»، ليجري اعتقال أكثر من 20 سياسياً وقيادياً ومسؤولاً في البلاد، ينتمون لجهات متعددة، منها حركة النهضة، مما أدى إلى ردود فعل سياسية عديدة تدين الحكومة التونسية.

صندوق النقد والولايات المتحدة

بالتوازي مع هذه التطورات الأمنية، أعلنت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا غورغييفا: أن السلطات التونسية أحرزت تقدماً جيداً، وأن «الدعم المالي للبلاد في الطريق [...] في الأسابيع القليلة المقبلة، وليس بعد أشهر، أتوقع أن نرى استكمالاً للإجراءات المتبقية، بحيث نطرح البرنامج على مجلس الإدارة»، وعقد لاحقاً لقاء بينها وبين رئيسة الحكومة التونسية نجلاء بودن رمضان، حول مدى تقدم البرنامج الوطني للإصلاحات. لكن وبنفس الوقت، خرج المتحدث باسم الخارجية الأمريكية نيد برايس بتصريح يتعلق بحملة الاعتقالات السابقة، قائلاً: «نشعر بقلق عميق إزاء التقارير عن توقيف عدة شخصيات سياسية ورجال أعمال وصحفيين»، مما يثير الشبهات تجاه النشاط الأمريكي في تونس، سواء الأخير المباشر بما يطمئن المعارضة المرتبطة بها، أو من خلف صندوق النقد الدولي مما يطمئن الحكومة، وتكون محصلة الأمرين دفع طرفي الصراع في تونس لتصعيد أكبر.

استهداف اتحاد الشغل؟

مع هذه التطورات خرج اتحاد الشغل التونسي بتظاهرة تضمنت عشرات الآلاف من أعضائه وأعضاء مختلف النقابات يوم السبت، في محافظة صفاقس وعدة مدن أخرى، تنديداً بالأوضاع الاقتصادية والمعيشية، والتعامل مع صندوق النقد الدولي بشعارات «تونس ليست للبيع» و«لا لغلاء الأسعار وضرب المقدرة الشرائية»، ونادى المتظاهرون بإطلاق سراح النقابي أنس الكعيبي الذي اعتقل مطلع الشهر الجاري، وخلال التظاهرة قال أحد القياديين من الاتحاد عثمان الجلولي: إن «الحكومة فشلت في وضع البلاد على سكة الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ونجحت فقط في استهداف الاتحاد».

ويبدو أن استهداف الاتحاد الذي يجري الحديث عنه لا يتعلق بالحكومة التونسية وحدها، بل حتى من أطراف خارجية، حيث شاركت الأمينة العامة للكونفدرالية الأوروبية للنقابات- ايستر لانش- في التظاهرة السابقة، خلال تواجدها في تونس، وقالت في كلمة لها: «أتيت هنا لإيصال صوت تضامن 45 مليون نقابي ونقابية من أوروبا» واعتبرت أن «الحكومات الناجحة، هي الحكومات التي جلست إلى طاولة التفاوض والحوار مع النقابات».

بصرف النظر عن صدق نوايا لانش من عدمها، إلا أن هذه المشاركة والكلمة تعتبر تدخلاً بشؤون البلاد، وهو ما أعطى الذريعة للحكومة التونسية بالهجوم عليها، وعلى اتحاد الشغل، حيث أصدر الرئيس قيس اسعيّد بلاغاً يقضي بمغادرة استر لانش خلال 24 ساعة، واعتبارها شخصاً غير مرغوب فيه، وجاء في البلاغ أن علاقات اتحاد الشغل الخارجية «أمر يعنيه وحده، ولا مجال للسماح لأية جهة كانت من الخارج للاعتداء على سيادة الدولة وسيادة شعبها»، فيبدو أن مسار الحوار السياسي الذي يدفع نحوه اتحاد الشغل التونسي لا يرضي الأطراف التي تهدف مباشرة- أو لا مانع لديها- على الأقل بتوتير وتفجير الأوضاع داخل تونس.

الإمبريالية والاستغلال الفائق لعمالة الدول غير الإمبريالية

يرى البعض أنّ الإمبريالية المعاصرة مفهوم يصعب فهمه. جزء من هذا مقصود دون شك، فالمستفيدون من الإمبريالية يحاولون تصنيفها كشيء من الماضي مرتبط ومشتق من التوسع الإمبراطوري القديم. لكن هناك في الحقيقة جانب معقّد للمسألة يتضمن تأطيرها النظري المرتبط بمسائل – على سبيل المثال لا الحصر – التبادل غير المتكافئ، وانكماش الدخل، وسلاسل قيمة العمالة، واحتكار التفوق التكنولوجي، والاستيلاء على القيمة، وهيمنة النظام المالي، والعقوبات، والحصار، والتدابير الاقتصادية القسرية، وبالطبع الحروب العدوانية والانقلابات والحروب المختلطة.

■ أوديت الحسين

لكنّ هذه المسألة ليست نظرية فقط، ويمكن أن تؤثر بشكل كبير على تفسير الأحداث الجارية. مثال الجدل القائم: هل روسيا إمبريالية أو دولة رأسمالية غير إمبريالية، ليس هذا مجرّد نقاش نظري عابر بل هو تصنيف شديد الأهمية علينا أن نتخذ موقفاً منه. فالذي يريد الوقوف ومحاربة الإمبريالية عليه أن يفهم عدوّه الذي يتخفى في الكثير من الأحيان، كي لا يجد نفسه يحارب طواحين هواء، أو الأسوأ يحارب حلفاء قائمين أو حلفاء محتملين ليقدم بذلك خدمة للإمبريالية، لهذا من المهم فهم كيف تبدو الإمبريالية وكيف تعمل وأين نحتاج إلى ضربها.

في هذا المقال سأركّز على جانب واحد من سمات الإمبريالية: الاستغلال الفائق وسلب القيمة المصاحب له. إنّ التعريف التقليدي للاستغلال الفائق «Super exploitation» بكونه تخفيض الأجور إلى ما دون قيمة العمل شديد الأهمية، لكن كيف تمكن مواءمته بحيث يتماشى مع القيم المختلفة في أسواق العمل؟ في المركز الإمبريالي هناك استغلال للعمالة، وفي الأطراف هناك استغلال فائق للعمالة، يجعلني هذا متفاجئاً عندما أقرأ لأحد الذين يقولون عن أنفسهم أنّهم «يساريون» أو «ماركسيون» وهم ينكرون وجود مثل هذا «الاستغلال الفائق». هل يمكننا أن ننكر كمثال أنّ امرأة في سورية، أو في أيّة دولة أخرى من الدول الطرفية التي تعمل فيها المصانع لصالح الشركات الغربية وتشغل عمّالها لصالح هذه الشركات بعقود من الباطن، تعمل في المصنع لمدّة 12 ساعة وتقبض أجرها على أساس القطعة دون رعاية اجتماعية أو صحية أو معاش تقاعدي، هي عرضة للاستغلال أكثر من العمّال الذين يعملون في الدول الإمبريالية؟ هذا هراء تبريري للاستغلال الفائق ليس إلا.

الإمبريالية في فنجان قهوة

في مقال للكاتب الشهير جون سميث بعنوان: «الإمبريالية في فنجان قهوة»، يستخدم مثال فنجان القهوة الذي يشتريه الإنسان في أحد دول المركز الإمبريالي من المتاجر الشهيرة مثل «ستاربكس» أو «كوستا كوفي» ليشرح الآلية التي تقوم فيها الإمبريالية بالاستيلاء على القيمة أثناء إدارتها عمليات الاستغلال الفائق، ومن أبرز ما قاله:

يبلغ ثمن فنجان القهوة اليوم ما بين 3 إلى 3,5 باوند «» في بريطانيا. إن قمنا بتحليل تكاليف فنجان القهوة سنجد أنّ الفلاحين الذين يزرعون القهوة يحصلون على بنس واحد «كلّ باوند واحد يساوي 100 بنس» من سعر فنجان القهوة 3 باوند. سيحصل التاجر أو الوسيط في البلد الذي تمّت فيه زراعة القهوة على بنس آخر – على أبعد تقدير. يتبقى لدينا 2,98 باوند ستظهر على أنّها من الناتج المحلي الإجمالي لبريطانيا.

الأكثر إثارة للاهتمام أنّ قرابة 40% من سعر المبيع النهائي لفنجان القهوة البالغ ثمنه 3 باوند سينتهي به المطاف في يد الحكومة البريطانية عبر الضرائب على: الأجور والأرباح والإعلان والإيجار الذي يتقاضاه صاحب الأرض التي عليها منشأة المقهى. هذا هو المتوقع لأنّ إجمالي إيرادات الضريبة للدولة البريطانية يبلغ حوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فبالمتوسط إنّ 40% من سعر البيع النهائي لأيّة سلعة ينتهي به الأمر في يد الدولة البريطانية.

إذاً 40% من سعر فنجان القهوة البالغ 3 باوند يعني 1,20 باوند، وإذا حسبنا أنّ الدولة البريطانية تنفق 30% من عائداتها الضريبية على خدمات الصحة العامة NHS، فهذا يعني أنّها تنفق هذا المبلغ من الـ 40% التي تحصل عليها من سعر فنجان القهوة. يمكننا أن نرى بأنّ الفلاح الذي أنتج القهوة في حقله والذي لا يمكنه تحمّل تكاليف الحصول على رعاية صحية أساسية له ولأطفاله، قد انتهى به المطاف وهو يساهم بـ 40% من دفع تكاليف الرعاية الصحية NHS في بريطانيا.

يُعتقد بأنّ هناك 25 مليون فلاح يزرع القهوة في العالم، معظمهم من صغار الفلاحين الذين يستخدمون عمّالاً من أسرهم: الأطفال، لزراعة وتنمية محاصيل القهوة. وإذا أخذنا بالحسبان أنّ بريطانيا تشتري 3,5% من محصول القهوة العالمي، فبحسبة بسيطة نجد أن قرابة 600 إلى 700 ألف فلاح يخصصون كامل حياتهم في العمل لإرضاء مستهلكي القهوة الذين يعيشون في بريطانيا.

هناك قيمة زائدة في فنجان القهوة من قبل المحامص في البلدان الإمبريالية أو في بلدان ثالثة، لكن القيمة الزائدة الأكبر في فنجان القهوة هذا قد ساهم به في الواقع فلاحو البن وأفراد أسرهم. تحجب الإحصائيات هذه الحقيقة وتجعلها تبدو كما لو أنّ قيمة عملهم الشاق، قيمة العمل الحي المطلوب لزراعة وحصاد حبوب البن التي يحتاجها فنجان القهوة، لا تساوي أكثر من بنس واحد!

إنكار القيمة

عندما يكون هناك منتج ما مصنوع في الصين أو بنغلادش أو فيتنام معروضاً للبيع في الدول الإمبريالية، فمن المرجح أنّ هذا المنتج لم تشرف الشركات الإمبريالية على صناعته بشكل مباشر، بل تمّت صناعته عبر طرف ثالث محلي، وهذا ما يسمّى اصطلاحاً: «علاقة الذراع الطويلة Arms-length relationship».

لن نتمكن عند تفحص الأمر بدون تحليل عميق من إيجاد أي أثر على تدفق الأرباح أو القيمة الزائدة التي تتدفق من البلدان الفقيرة إلى الثريّة. فإذا ما أخذنا ما ورد في كتاب أندريا ريتشي: «القيمة والتبادل اللامتكافئ في التجارة العالمية» عن مثال تصنيع الملابس التي يتمّ تصنيعها في بنغلادش، يمكننا فهم سلب القيمة والاستغلال الفائق بشكل جيد: «عندما تشتري ملابسَ كُتب عليها 30 باوناً من متاجر ماركس & سبنسر، سيكون باوند واحد فقط منها قد بقي في بنغلادش». سيعني هذا أنّنا سنقرأ في الإحصاءات بأنّ 29 باوناً هي من الناتج المحلي الإجمالي لبريطانيا.

تعني علاقة الذراع الطويلة بشكل موضوعي أنّ الرأسماليين الإمبرياليين سيستمرون بالضغط على متعاقديهم من الرأسماليين المحليين المتعاقدين بجميع الوسائل من أجل تخفيض التكاليف والأسعار، ما يعني أنّ المحليين لن يكون لديهم لا الدافع ولا الحافز ولا القدرة على تحسين أماكن العمل أو الأجور، وسيستمرون في الاعتماد على الأدوات القمعية الخاصة بهم أو حتى تلك التي يمكنهم استغلالها في جهاز الدولة. منذ تسعة أعوام انهار برج رانا بلازا في بنغلادش ومات عمّال معمل النسيج في داخله، منذ ذلك الوقت والحملات العالمية تتحدث عن الضغط على الرأسماليين العالميين والبنغلاديشيين من أجل تحسين أجور وحياة عمّال النسيج. لكن في دراسة منشورة حديثاً، كان واضحاً أنّه بالرغم من جميع الوعود التي تلت الكارثة، كان المشترون العالميون يضغطون باستمرار على المنتجين في بنغلاديش لتخفيض الأسعار.

طالما أنّ الإمبريالية قائمة، فالتبادل غير المتكافئ والاستغلال الفائق وسلب القيمة قائم، والحل الوحيد هو الثورة ضدها وتوجيه الوعي الطبقي لفهم ما تعنيه «الإمبريالية»، أو على الأقل الوقوف على سماتها الرئيسية.

والحل الوحيد هو الثورة ضد الإمبريالية وتوجيه الوعي الطبقي لفهم ما تعنيه «الإمبريالية» أو على الأقل الوقوف على سماتها الرئيسية

عودة «اليسار» إلى أوروبا!

في لقاء مع بيتر ميرتنز، الأمين العام «لحزب العمّال البلجيكي»، بدا بأنّ هناك فرصة كي يتطاير الرذاذ السميك الذي يغطّي أحزاب «اليسار» الأوروبية في العقود الأخيرة، وذلك بفعل الأزمات المستمرة وعدم القدرة على اتخاذ مواقف تتبع البوصلة الصحيحة من هذه الأزمات. يعني هذا بأنّه لا يزال هناك «يسار» في أوروبا يمكن أن يعود ويعبّر عن الطبقات المنهوبة. لنستمع لبعض أهمّ ما قاله ميرتنز.

■ بيتر ميرتنز
ترجمة: قاسيون

● ماذا عن تراجع اليسار وتصاعد الأحزاب العنصرية؟

كنّا نرى الكثير من التنظيمات المعادية للعنصرية في الجامعات وفي الأحياء، وكان ذلك شيئاً جيداً من حيث المبدأ. لكن استمرّت الأحزاب الفاشيّة بالنمو أكثر وأكثر، بينما كان اليسار في تراجع. كان ذلك مربكاً لأننا كنّا نصل الليل والنهار في محاولة محاربة الفاشية، لكن بالنسبة للناخبين لم تعنِ جهودنا أيّ شيء. بل على العكس، بقيت نتائجنا الانتخابية تحت عتبة 1%، بينما كان الحزب الفاشي ينمو بنسب 20 و25% في شمال بلجيكا. القسم الأكبر من الطبقة العاملة الذين كانوا يصوتون للاشتراكيين الديمقراطيين بدأوا يصوتون للحزب الفاشي.

بدأ البعض في حركات مناهضة العنصرية والفاشية يلقون باللوم على الناس قائلين: «الناس الأغبياء». كان علينا البدء بالكفاح من أجل القول: «لا يمكن صرف النظر عن الناس والتحدث بالسوء عنهم». كان خصومنا هم من المنتمين «لليسار التحرري» غير المهتمين بالنضال الجماهيري. قلنا لهم إنّ علينا الذهاب ومناقشة مشكلات الناس وكسبهم مرّة تلو أخرى. عانت الطبقة العاملة من الفقر ومن العيش في مناطق تتصاعد فيها الجريمة ومن نزع السياسة من حياتهم. كنا نقول: «الذين يصوتون للفاشيين ليسوا هم العدو الحقيقي، سنذهب ونشرب البيرة معهم ونتحدث». علينا البحث في المقاهي وحانات الطبقة العاملة ومحاولة كسب الناس، وليس الجلوس في مقاهي «المثقفين» لمناقشة طبيعة الطبقة العاملة. نحتاج إلى التداول الفكري بالتأكيد، لكن هناك حاجة لإدخال الطبقة العاملة إلى النقاش. كان على عملنا السياسي أن يتغيّر وأن نفهم الأسباب التي دفعت الطبقة العاملة لاختيار الفاشيين كممثلين لهم وليس نحن، كان علينا أن ننظر في المرآة لنعرف ما هو الشيء الذي جعلنا منفصلين عن الناس.

بعض الأحزاب التي تسمي نفسها «يسارية» في أوروبا تقول بأنّ عليها أن تحاول الوقوف إلى جانب العمال محليي المولد ضدّ المهاجرين، أي بمعنى آخر تبني بعض أفكار الأحزاب الفاشية.

لا أظنّ أنّ محاولة المزج بين القومية والاشتراكية ستعطينا نحن أو العالم أي شيء قيّم. إنّ العودة للهوية القومية أو اللغة أو التقاليد لن يعطينا حلولاً للمشاكل التي تضرب أوروبا. الطبقة العاملة اليوم مقسمة، سواء في أماكن العمل أو على طول سلسلة التعاقد من الباطن، مثلما كان المتعاقدون الإيرلنديون من الباطن في إنكلترا عندما كتب فريدريك إنجلز دراسته عن مانشستر. العمّال في بلجيكا وأوروبا مقسمون اليوم، والمهمة هي توحيدهم لا تقسيمهم أكثر. عندما نتحدث مع الناس اليوم مخاوفهم واحدة: الأجور ومعاشات التقاعد والمناخ. كان الشعار في المناجم البلجيكية: «الجميع أسود في المنجم» فقد كان غبار الفحم يغطي أوجه جميع العمّال، بما في ذلك العمّال من ذوي الأصل التركي والإيطالي، العمّال الذين جلبوا معهم تجربتهم في الصراع الطبقي إلى بلجيكا.

هناك مشكلة في أننا نشعر أحياناً بأنّ علينا أن ننتج مناشير من ستّة لثمانية صفحات كي نقول فيها الحقيقة. هذا جيد ولكن لا يكفي. لدى العمّال تجربتهم الخاصة وكفاحهم الخاص ومواجهتهم مع أجهزة الدولة واختبارهم كذب الاشتراكية الديمقراطية. هذه هي العملية التي تحوّل وعيهم الطبقي. لا يكفي أن تقول الحقيقة، بل عليك أن تقنعهم وأن تكون داخل الصراع مع الجماهير.

علينا أن ندعم النقابات وأن نتعلّم كيف ننظّم القطاعات الجديدة علينا أن نتعلّم تنظيم القطّاع غير الرسمي وعمّال المنصات وغيرها

● العولمة أدّت إلى إغلاق الصناعات في مكان وفتحها في مكانٍ آخر، ما أدّى إلى استنفاذ خزان قوة الطبقة العاملة في أوروبا. كيف يجب التعامل مع الأمر؟

لقد استغرق بناء مؤسسات الصراع الطبقي: النقابات، في أوروبا جيلاً، ثمّ مع إغلاق الصناعات اختفت النقابات وامّحى تاريخها. في تلك المرحلة يمكنك فعل واحد من أمرين: أن تحنّ للذكريات، أو أن تبدأ منطلقاً من هذه الحقيقة المطلقة وتمضي للأمام في محاولة فهم الوضع الحالي للطبقة العاملة من أجل بناء تشكيلات جديدة.

خلافاً لما يقوله البعض، أنطونيو نيغري كمثال، لا تزال هناك طبقة عاملة كبيرة على طول أوروبا. ولهذا قلنا بنوع من الريادة في الحركة العمالية بأنّ علينا أن ندعم النقابات وأن نتعلّم كيف ننظّم القطاعات الجديدة. علينا أن نتعلّم تنظيم القطّاع غير الرسمي وعمّال المنصات وغيرها. لا يمكننا الاستسلام، علينا بناء المستقبل.

● عندما بُنيت النقابات كان ذلك في أماكن عمل يقصدها آلاف العمّال. لكن على جيلنا أن يواجه أماكن عمل متشظية مع عقود من الباطن وأعمال غير رسمية. فما هو العمل؟

هذا جدال قديم حول ما إذا كان يجب تنظيم الناس في المعمل أو في الأحياء. ليس من السهل اليوم تنظيم العمّال في أماكن عملهم تبعاً لطبيعة الإنتاج المتناثرة وكامل إجراءات التعاقد من الباطن، لكن لا يزال أمراً شديد الأهمية. علينا العمل لتنظيم الطبقة العاملة في الأحياء وأماكن العمل، ففي كلتا الحالتين نقوم ببناء قوة الطبقة العاملة. نستخدم وسائل التواصل الاجتماعي كسلاح في يدنا وكمكان نعقد فيه المناقشات. نحن نتفق مع ماركس عندما قال: استخدموا أيّة تكنولوجيا، لأنّ التكنولوجيا ليست هي العدو، ولكن المشكلة كيف نستخدمها ولأيّ غرض. لدينا شبكات على واتس آب، نصنع أفلاماً قصيرة، نوزعها بمختلف الطرق على نطاق واسع على العمّال. لنأخذ مثالاً العمّال في مطار زافينتم في بروكسل. يأتي هؤلاء من مختلف أنحاء البلاد، ويعملون نوبات تبدأ وتنتهي في أوقات مختلفة. من الصعب أن نصل إلى هؤلاء العمال لذلك بنينا من أحياء الطبقة العاملة ثمّ حملنا التسييس إلى المطار نفسه.

● ماذا عن الحرب في أوروبا؟

كنت أخشى أننا نعيد رسم ما جرى في أوائل القرن العشرين في أوروبا، عندما زجّت الشوفينية القومية بالاشتراكيين في الحروب العالمية. لكن حتّى مع الشعور المعادي لروسيا الذي يسود اليوم، هناك شعور باليأس من ارتفاع أسعار الطاقة. يشعر الكثير من الناس أنّ هناك شيئاً ما خطأ، وأن دعم حرب طويلة ليس مفيداً. كما أنّ هناك جميع أنواع الصراعات بين الرأسماليين، فالشركات الأوروبية تهتمّ بالفرص المتاحة في الصين وفي روسيا. مثال: لأسباب جيو-إستراتيجية تطيع حكومة ألمانيا الولايات المتحدة. لكنّ المدير التنفيذي لشركة BASF – وهي الشركة الألمانية التي كانت جزءاً من بناء السيل الشمالي 2 – كان عليه أن يبتلع كراهيته للسياسة الألمانية تجاه روسيا. يتعين على ألمانيا قطع مصالحها الكبيرة في الصين بسبب الولايات المتحدة. تفتح هذه الصراعات بين الرأسمالية مجالات نقاش نحتاج إلى خوضها بطريقة عقلانية وطبيعية. كمثال، قطع جميع العلاقات مع الصين سيكون أمراً سيئاً للغاية بالنسبة للاقتصاد الأوروبي. تسببت القطيعة مع المشتريات الروسية من الطاقة في مشكلات خطيرة بالفعل. يتساءل الناس اليوم عمّا حدث لأوروبا المستقلة؟

■ بتصرّف عن:

Left European the of Requirements The

العيون المبتسمة في وجه الموت

لم يكن ينقصنا، نحن السوريين الذين عانينا ما عانيناه خلال السنوات القليلة الماضية من أهوال أتعبتنا وأنهكت نفوسنا، إلا كارثة بحجم زلزال. مرت علينا بضعة أيام وكأنها قرون ومازال الجرح الكبير بحجم البلاد ينزف.

■ إيمان الاحمد

شعب تليق به الحياة

نحب بلادنا ونحب أبطالها. ناسها البسطاء الذين استيقظوا على هول الكارثة، وهبوا للقيام بما يجب على الإنسان فعله في أوقات مروعة كهذه، كسروا الجدران الوهمية التي أحدثتها وفرضتها ظروف الحرب. لم ينتظروا أحداً ليخبرهم بما يجب أن يفعلوا. بادروا بالفعل الملموس وبما لديهم من إمكانات وأكدوا أنهم قادرين على تحمل المسؤولية. بينما تحولت بعض صفحات التواصل الاجتماعي إلى ما يشبه «غرف عمليات صغيرة» للتشبيك والتواصل مع الأطراف التي ترغب بمد يد العون، سواء المباشرة منها أو تقديم المساعدات للمتضررين.

كلمة السر

كشف الزلزال، الكارثة الطبيعية، عن عمق الكارثة التي تعيشها البشرية اليوم، وعمق المأساة التي يعيشها السوريون على وجه الخصوص بعد سنوات موجعة من الحرب. وكان الفساد هو كلمة السر في هذه الحالة.

يؤكد كثيرون أن الفساد ظاهرة كونية، وهم محقون في ذلك، تتجلى أوضح أشكالها في التوزيع غير العادل للثروة، وما ينتج عنه بكل تشعباته المعقدة والمتنوعة الأخرى في ظل نظام رأسمالي عالمي وصل إلى أقصى درجات التوحش. لكن البعض يحاول استخدام هذه الحقيقة من أجل تبرير الفساد المحلي، متغاضين عن حقيقة أن هذا الأخير مرتبط بالفساد العالمي وهو في نهاية المطاف جزء منه.

يكشف البؤس المكدس في تفاصيل الحياة اليومية للسوريين، قبل الزلزال وبعده، حجم وعمق الفساد المستمر منذ عقود والذي تصاعد وتضاعف خلال الأزمة، وما زال يفعل فعله في إنتاج وتعزيز كم هائل من المشكلات التي تحتاج الحل. يتوافق الفساد المحلي مع العقوبات الغربية، والأمريكية خصوصاً، وتسببها بأزمات الوقود والغذاء والدواء... إلخ. وغالباً ما يتخذ هذه العقوبات شماعة يلقي عليها اللوم فيما آلت إليه حال السوريين، وهو حقّ يراد به باطل.

من ناحية أخرى كشفت الكارثة ترهل وعجز جهاز الدولة، وعدم قدرته على التدخل لحل أية مشكلة من مشكلات الناس والمجتمع. تكمن المعضلة الأساسية هنا بضعف الإرادة السياسية والرغبة في معالجة المشكلات.

وحيث لم يعد الكلام كافياً ولم تعد تجدي الوعود، فاحتياجات الناس الكثيرة والمتعدّدة، وحالة الفقر والعوز التي وصلت إلى أعلى مستوياتها، تُظهر ضرورة إيجاد حلول سريعة لانتشال هؤلاء من واقعهم المأساوي.

إن تركيز الجهود على العمل الإغاثي ضروري في الوضع الراهن، ولكنه غير كاف في المستقبل البعيد؛ إذ لا يرغب غالبية السوريين الذين لم يلتقطوا أنفاسهم منذ أعوام أن يتحولوا إلى العيش على المساعدات والإعانات بصورة مستمرّة. بينما المطلوب أن يمسكوا بزمام حياتهم بأيديهم ليتمكنوا من مواصلة حياتهم، والخروج من الأزمة.

الاصطفاف الجديد

أظهر التعاطي الشعبي المباشر مع الحدث، أن المجتمع السوري وقواه الحية مازالت موجودة وأنها مازالت فاعلة، فمنذ اللحظات الأولى بدأت ملامح اصطفاف جديد بالظهور، مختلف عن تلك الاصطفافات الوهمية السابقة والمصنعة بهدف تفكيك بنية المجتمع وتذرير قواه الحية. ظهر من خلال كسر حاجز الخوف، وكسر أوهام عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الأزمة.

كم هائل من المساعدات والمبادرات الشخصية، قام بها آلاف السوريين من أقصى الشمال إلى أقصى جنوب البلاد، مواقف إنسانية وتعاطف كبير، عبروا عنه بروح الجماعة، في محاولة لتخفيف العبء وتحمل المحنة.

سماؤنا واحدة ونتنفس هواء واحداً، استجاب كثيرون لنداء الكوارث هذا، شعوبٌ ودول كسرت الحصار والحواجز التي وضعتها منظومة عالمية للفساد ومدت يد العون للضحايا، ومازالت.

يكشف البؤس المكدس في تفاصيل الحياة اليومية للسوريين قبل الزلزال وبعده حجم وعمق الفساد المستمر منذ عقود والذي تصاعد وتضاعف خلال الأزمة

تقاسمت وسائل الإعلام مهمة نقل الحدث كل حسب أجندته الخاصة، وحاول العديد منها تقسيم الناس، عبر إحصائيات منفصلة، حسب المناطق. حملت التقارير الإعلامية المختلفة أرقاماً مخيفة، عن واقع مؤلم ووضع كارثي تعيشه مختلف مناطق البلاد: «الناس– هنا– وضعها مأساوي ومحرومون من أية مقومات للحياة بسبب الحرب، وها قد أتى الزلزال على ما تبقى منها.. وزاد الطين بلة نزوح الآلاف وتجمعهم في تلك المناطق التي ضربها الزلزال، إن وجود هذا العدد من الناس في تلك المنطقة المحدودة بأبنية متصدعة بفعل القصف والحرب، جعل وقع الكارثة أكبر». ينتهي التقرير هنا. ويكاد الكلام يكون مكرراً خلال الحديث عن أغلب المناطق المتضررة بشكل مباشر.

المأساة لا تُختزل في الأرقام، لكن ضعف عمليات الإنقاذ وبدائيتها تسبب في ارتفاع كبير لأرقام الضحايا في الأيام اللاحقة، وحتى هذه اللحظة.

حال السوريين في مناطق أخرى ليس أفضل، صحيح أنه لا خسائر بشرية تسببت بها الارتدادات، إذ اقتصرت الأضرار على انهيار وتشققات في بعض المباني، إضافة إلى حالة من الخوف والذعر ألمت بالناس، شعور بالعجز لا يمكن وصفه أمام هول ما حدث تلتها حالة من الألم والغضب أمام التوحش في سلوك ممثلي الفساد، وتجردهم من إنسانيتهم، غير آبهين سوى بمصالحهم الخاصة الضيقة، وزيادة أرباحهم على حساب آهات الناس وجروحهم النازفة.

بيّن التكاتف الاجتماعي الذي أظهره السوريون في البلاد كلها، وفي الخارج، حقيقة أنهم شعب واحد أينما تواجد.

الصورة وما تختزله

تختزل الصورة بداخلها عادة تفاصيل بعض ما يحدث في الواقع، لتقدمه لآخرين لم يشهدوا الحدث بشكل مباشر. لخصت بعض الصور القادمة من قلب الحدث آلام ضحايا الزلزال، لكن الواقع هذه المرة كان صادماً ومأسوياً لدرجة لم يتخيلها أحد. نالت صور الأطفال بفجائعيتها حصة كبيرة من اهتمام الناس وتعاطفهم. وتركت الفيديوهات المصورة أثرها عميقاً في النفوس.

رجل، يجلس ساكناً وسط الاضطرابات، غير مبال بالمطر والبرد. يمسك بيد ممتدة من بين الأنقاض. ثم، يتضح المشهد: أنه أب يمسك بيد طفلته الميتة دون أن يتركها، وسط الأنقاض والدمار.

«بابا هون».. يصرخ أحد المنقذين ليطمئن طفلة تحت الأنقاض

طفل تتناهبه الأيدي بعد خروجه سالماً، يوزع ابتسامة عريضة لمنقذيه. ثمة طفلة أخرى تحتضن أخاها تحت الأنقاض لحمايته، تتحدث مع المنقذين بعيون مبتسمة. صورة هذه الأخيرة تحولت إلى أيقونة في الإعلام وعلى وسائل التواصل الاجتماعي.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	وائل منذر	0935662555

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حلب	جمال عبدو	0933796639
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2023/02/20» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

الصين تحارب العادات البالية للزواج

قامت الصين مؤخراً بإطلاق حملة خاصّة للحد من بعض العادات والتقاليد المتعلقة بمراسم الزواج، حيث أصدرت وثيقة السياسة الرئيسية أو «الوثيقة المركزية رقم 1» لعام 2023 في الرابع عشر من شهر شباط الجاري، والتي تتضمن مجموعة من الإجراءات كان من بينها قرار تقليل مهر العروس وتخفيف التكاليف الباهظة التي تصرف على مراسم الزواج.

// وعلى الرغم من أنّ عادة تقديم مهر للعروس يعدّ من التقاليد القديمة في المجتمع الصيني وشرطاً للزواج «حيث يعدّ كبادرة حسن نيّة بين الزوجين وعائلتيهما» إلا أن ارتفاع المهر إلى مستويات عالية جداً وصلت في بعض الأحياء إلى 30 ألف دولار قد أدّى إلى تزايد نسبة العازفين عن الزواج، جنباً إلى جنب مع تكاليف العرس ككلّ، والتي تعدّ أيضاً من التقاليد المجهدة وخاصةً للعائلات في المناطق الريفية.

يُذكر أن هذه الحملة ليست الأولى من نوعها في محاولة الصين للتشجيع على الزواج، حيث أطلقت السلطات الصينية في عام 2021 تجربة رائدة تمتد إلى ثلاث سنوات من أجل «إصلاح تقاليد الزواج» بهدف التصدي للتكاليف الباهظة التي أدت إلى تراجع معدل الزيجات، وبالتالي انخفاض معدل المواليد. وتعاني الصين اليوم من تراجع حادّ في النمو السكاني ظهر بشكل واضح في العام الماضي حيث كانت نسبة الوفيات أعلى من نسبة المواليد في سابقة من نوعها منذ حوالي الستين عاماً. ولكن دلائل هذا التراجع في النمو السكاني كانت واضحة على ما يبدو منذ سنين مضت، حيث تم التخلّي عن سياسة «الطفل الواحد» والسماح بإنجاب طفلين في العام 2015، ومن ثم تمّ السماح بإنجاب 3 أطفال كحدّ أقصى في العام 2021. يُضاف إلى ذلك تقديم معونات مالية للأسر المقبلة على الإنجاب وزيادة فترة الأمومة وإعطاء إجازة للآباء أيضاً.

نصّت الحملة أيضاً على أن حفلات الزفاف يجب ألا تحتوي على أكثر من 20 طاولة في كل من المناطق المدنية والريفية، على ألا تزيد تكلفة كل طاولة عن 880 يواناً «129 دولاراً» في المناطق المدنية و480 يواناً «70 دولاراً» في المناطق الريفية.

وعلى الرغم من الجهود الحثيثة المبذولة لتشجيع الزواج والإنجاب في الصين إلا أن جزءاً من المجتمع ما زال تحت تأثير سياسة «الطفل الواحد» وهذا طبيعي بحكم أن جيلاً كاملاً قد نشأ على هذه الفكرة وكما هو معروف فإنّ مهمّة تغيير الأفكار والبنية الفوقية في المجتمع لن تحقّق نتائج سريعة كما هو الحال مع تغيير البنية التحتية، ولكن الجهود المبذولة والعمل الحثيث قد يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق مساعي الصين في احتواء مشكلة التعداد السكاني، وبالتالي الحفاظ على مكانتها الاقتصادية عالمياً.

أخبار ثقافية

ما تأثير الزلزال على قلعة حلب؟

أضرار عدة طالت قلعة حلب الأثرية جرّاء الزلزال تراوحت بحسب المديرية العامة للآثار والمتاحف ما بين الخفيفة والمتوسطة أبرزها:

- تضرر مدخل البرج المتقدم وهو باب القلعة الرئيسي، لوحظ هبوط في سقف الغمس للقوس الحامل لمدخل القلعة، وتصدع بلاط المدخل وهبوط في عقد مدخل الباب للبرج وسقوط عدة حجارة من ساكف قنطرة المدخل.
- سقوط أجزاء من الأسوار الدفاعية الشمالية والشرقية والجنوبية والغربية.
- تصدعات طويلة وخلع في واجهات مئذنة الجامع الأيوبي في القلعة وانهيار الجوسق العلوي لها.
- انهيار عدة مداميك مع الكورنيش العلوي لواجهات صحن الجامع الأيوبي من الداخل.
- انهيار في مدخل البرج المملوكي من الشرق «من الخارج».
- انهيار جزء من الجدار الجنوبي للثكنة العثمانية وهبوط جزء من سقف الثكنة.
- انهيار كبير لصومعة الطاحونة العثمانية وتصدع في غرفة الطحن الشرقية.
- تصدع سقف وواجهة البرج المملوكي.
- انهيار في عدة مداميك للقنطرة بجانب مدخل قاعة العرض وحدوث تشققات بمدخل قاعة العرش.

شاعر تشيلي العظيم بابلو نيرودا لم يمت بالسرطان بل قتل بالسم

كشف رودولفو ريبس، ابن شقيق الشاعر التشيلي الشهير الحائز على جائزة نوبل، بابلو نيرودا، أن عمّه لم يمت بالسرطان، وإنما قتل مسموماً.

وقال ريبس: «بكتيريا clostridium botulinum الموجودة في رفات نيرودا لا ينبغي أن تكون موجودة في هيكله العظمي، مما يشير إلى أنه قتل بتدخل من عملاء الحكومة".

وتم اكتشاف بكتيريا clostridium botulinum المسببة للتسمم الحاد الذي يؤثر على الجهاز العصبي عام 2017 في أحد أسنان الشاعر بعد فحص رفاته.

وتخضع وفاة الشاعر للتحقيق منذ عام 2011، عندما شكك الحزب الشيوعي الذي كان نيرودا عضواً فيه، في السبب الرسمي لوفاته.

وتوفي نيرودا عام 1973، بعد أيام قليلة من انقلاب عسكري قتل فيه صديقه الرئيس سلفادور أليندي.

وتوفي نيرودا في عاصمة تشيلي سانتياغو في 23 سبتمبر 1973 وتشير شهادة وفاته إلى أنه مات بمرض السرطان.

كانوا وكنا

قاسيون

ماذا يحدث في سورية؟

بيع اقتصادنا في المزاد العلني

في آب 2004 وتحت عنوان «ماذا يحدث في سورية؟ هل بدأ بيع اقتصادنا في المزاد العلني؟»

تساءلت صحيفة قاسيون عن القرارات الحكومية التي طرحت الشركات العامة للاستثمار، وهل يعني عرض القطاع العام للاستثمار تأجير الوطن، وهل لدى الحكومة من بعد تأجيره أية ضمانات تمنع بيعه بالكامل؟

كانت تلك البداية القانونية لسياسات الليبرالية الجديدة التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه اليوم.

لماذا يحكمنا الجنون؟ 2 من 2

تشمل غريزتنا البدائية، من بين أمور أخرى، الصيد وغريزة الأمومة. لسوء الحظ، لا يختلف الرجل البدائي والرجل المعاصر إلى هذا الحد، فقد كانا صيادين في ذلك الوقت وما زلنا صيادين الآن بل وأكبر مفترس، وأولئك الذين هم على رأس سلسلتنا الغذائية هم مريضون نفسياً في مناصب قيادية. «أن تأكل أو أن تؤكل».

■ بيتر فان إلس
ترجمة قاسيون بتصرف

الحوافز الضارة

النظام الفاسد يجذب الناس الفاسدين. الرأسمالية، والقوة، والجشع، والأنا، تحفز الانحراف والجنون في الإنسان. البحث عن مديرين ناجحين، والذين يحصلون أيضاً على مكافآت وافرة، يخلق ويغذي الاختلال العقلي والنرجسية في الإنسان. لقد مهدنا وأنشأنا الطريق لهذا النوع من السلوك المريض، لأننا نتغذى عليه يومياً. في طلبات الحصول على منصب إداري، يسأل الناس، من بين أمور أخرى؛ هل تجرؤ على المجازفة؟ هل أنت على استعداد لاتخاذ قرارات صعبة؟ هل أنت مقاوم للإجهاد؟ هذه مهارات مهمة لمنصب إداري، ولكن هل هناك مدير عاقل أو مختل عقلياً أمامك أمامك؟ هذا تمييز حاسم، لكن من الصعب تمييزه. تُجرى النقاشات في الجامعات ويُنظر إلى المناظرة على أنها فن حقيقي، سواء كانت مبنية على الوقائع والحقائق أم لا، لا يهم. يتعلق الأمر بالنقاش، وعندما يدافع المرء عن موقفه بشكل أفضل وبجدل مقنع، يفوز. يكافأ، ويحصل على درجات جيدة. تحدث من أجل التحدث، ثرثرة لا تنتهي. كيف تطعم المختل عقلياً؟ هناك أيضاً علماء نفس عصبيون يوجهون متداولي سوق الأسهم ومديري صناديق التحوط في اتخاذ قرارات محفوفة بالمخاطر.

القائد المختل عقلياً «PL»

إنهم بائعو الثقة، وأساتذة الخداع، وحرباء الحيل الاجتماعية. إنهم مفترسون مختلون عقلياً لا يرحمون، ويعرفون كيفية العثور على الأشخاص العزل والوحيدين والضعفاء والسذج، وتركهم مستَغلين ومصابين بالحيرة والاستنزاف. هؤلاء الناس هم غذاء تلك الضباع. بقدر ما كان الرجل الليبرالي يظن أنه مرن، يمكن أن ينتهي به الأمر مجرداً من الإنسانية تماماً.

تم إجراء الكثير من الأبحاث حول المختل عقلياً المجرم «غير الناجح» وهو الآن مفهوم جيداً، لكن القائد النفسي «الناجح» يظل تحت الرادار تقريباً، بسبب ذكائه العالي ودرجة ضبط النفس العالية. إنهم ثعابين يرتدون بدلات، «إشارة إلى كتاب بنفس العنوان»، الرجل الذي يقف خلف القناع ويكاد يكون بعيد المنال، مما يجعل الجنون أكثر مخادعة. يمكن للقادة المختلين عقلياً أن يكونوا ماهرين جداً في إخفاء سلوكهم المعادي للمجتمع خلف واجهة قيادتهم الجذابة، بسبب قدرتهم على ضبط النفس وتقنيتهم في التأثير.

يقول الفيلسوف والباحث الكندي روبرت د. هير: الوصف العام لهم هو على النحو التالي «إنهم ساحرون ومتلاعبون وجذابون بشكل مخيف. يستخدم الكثير من العنف «اللفظي» للسيطرة على الآخرين وتلبية احتياجاتهم الخاصة. إنهم عديمو الضمير ويفعلون ما يريدون. لا يخضعون للقواعد أو القوانين لأنها لا تنطبق عليهم. إنهم لا يعرفون أي ندم أو ذنب».

«إذا كنت ذكياً، فستحاول بسرعة التعبير عن ميولك المرضية بطريقة مشروعة: من خلال البحث عن مواقع القوة والسيطرة. المنظمات والشركات متعددة الجنسيات والبنوك وول ستريت والأنظمة والسياسة مناسبة بشكل مثالي لذلك. عندما تدور حول المال والسلطة والهيبة، ستجدهم». «مانفريد كيتس دي فريس، محلل نفسي».

إضافة مهمة:

أ» السلطة المفسدة.

ب» السلطة تجتذب الفاسدين.

ج» نضع الفاسدين في القمة بأنفسنا.

د» نظام الفساد الذي يعملون فيه يجعلهم فاسدين.

خلف هذه الواجهة المتعاطفة للقادة المختلين عقلياً، غالباً ما يحدث الكثير من الضرر.

أطروحة دزيريه بالمين عن القادة المختلين عقلياً «PL»

هناك نوعان من الاعتلال النفسي، الاعتلال النفسي الابتدائي والثانوي، مع كون نوع الاختلال العقلي الأولي الخاضع للرقابة هو النوع الأكثر «نجاحاً». يُعرَّف هذا النوع على أنه مزيج من الجرأة الفطرية والضحالة العاطفية مع مستوى عال من الكفاءة الاجتماعية والأداء التنفيذي الجيد إلى الممتاز. تحكّم جيد وهادف وذكي وساحر.

يتم تعريف الاختلال العقلي الثانوي «الاختلال العقلي الإجرامي» بشكل أقوى بالتجارب الاجتماعية المدمرة. مشاعر شديدة. مستوى عال من الخوف اللاوعي والعصبية العاطفية السلبية وغير المستقرة وغالباً ما تكون أكثر اندفاعاً واستضافة نتيجة لذلك. إنهم يفتقرون إلى «قناع العقل» والجاذبية والكاريزما والذكاء وضبط النفس من النوع الأساسي.

يُظهر القائد المختل عقلياً سلوكاً غير أخلاقي، وهو نرجسي، ومخلص لنفسه، ويفتقر إلى الضمير والتعاطف، ولديه رغبة كبيرة في التحكم في بيئته. خصائص الشخصيات المختلة عقلياً والنرجسية: طموحة للغاية، مهووسة بالسلطة المتزايدة وتتطلب الإعجاب. إنهم مقتنعون بأنه يحق لهم الحصول على امتيازات ومزايا إضافية. إنهم يحيطون أنفسهم بأشخاص يمكنهم السيطرة عليهم. بارع في التلاعب. ساحر وجذاب، يذل الآخرين بلا رحمة، يكذب، يرهب، يهاجم لفظياً، يتظاهر بالتعاطف والقلق.

هناك الكثير من المختلين عقلياً في مناصب مهمة وهناك نقص في معرفتهم وفهمهم

يستخدم المختل عقلياً «الناجح» أشكالاً غير مباشرة من العدوان. إنهم يكذبون ويخدعون ويتلاعبون، وإذا لزم الأمر، يتسببون في تشويه سمعة الآخرين. لديهم الرغبة في الهيمنة والسيطرة. يمكن أن يؤدي اكتساب / امتلاك السلطة إلى سلوك غير اجتماعي، مثل الغش والاحتيال والتلاعب والتحرش في مكان العمل وجرائم أصحاب الياقات البيضاء. العواقب وخيمة على الشركات والسياسة. تظهر الدراسات أن العديد من المختلين عقلياً ليسوا مؤهلين لشغل مناصب مهمة. غالباً ما تكون النتائج سلبية، تتعلق بالتمويل ورفاهية الموظفين «معدل دوران مرتفع ومشاركة منخفضة» والأخلاق.

ألقوا نظرة على مجلس الشيوخ، مجلس النواب، المجلس التشريعي وحكومتنا، ألا تراهم وتسمعهم؟ هناك الكثير من المختلين عقلياً في مناصب مهمة وهناك نقص في معرفتهم وفهمهم. في الواقع، هناك الكثير غير المعروفين حالياً، بسبب نقص البحث، يصعب تصنيف هؤلاء الأشخاص «وجه خلف القناع»، على وجه التحديد لأنهم أذكياء جداً «في لعب الأدوار» ولديهم قدرة عالية على التحكم في النفس. لا يحبون المشاركة في التحقيقات، بالطبع، ومن المرجح أن يتفوقوا على المحققين ويمروا بسهولة من جهاز كشف الكذب أيضاً. هم حرباء رائعة.

■ من الأزمنة الحديثة «ديرك ديواتشر 2011» إلى الأزمنة المختلة عقلياً

قاسيون
2023
اطلاق حملة الاشتراكات السنوية
عودة قاسيون الورقية من جديد
قيمة الاشتراك السنوي للأفراد 30000
حزب الإرادة الشعبية
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار